وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة الاعمال

بعنوان:

دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة باستخدام الطرق الكمية " دراسة حالة "

من اعداد الطلبة:

فراح هشام

رماس امينة

اشراف الأستاذة:

د. زواد رجاء

السنة الجامعية: 2021/2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة الاعمال

بعنوان:

دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة باستخدام الطرق الكمية " دراسة حالة "

من اعداد الطلبة:

فراح هشام

رماس امينة

اشراف الأستاذة:

د. زواد رجاء

السنة الجامعية: 2021/2020

" اللهم انفعنا بما علمتنا وزدنا علما "

" اللهم إذا اعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا

وإذا اعطيتنا تواضعا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا"

" اللهم تقبل دعاءنا "

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى

آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد

فإننا: نشكر الله عزوجل ونحمده على فضله وعلى نعمة العلم.

الحمد لله كما ينبغي لجلاله وعظيم سلطانه ان منا علينا بإتمام هذه المذكرة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لمشرفتنا الأستاذة زواد رجاء على ما احاطتنا به من رشد ونصح وتوجيه طيلة فترة انجازنا المذكرة جزاها الله أحسن ما عملت وزادها من فضله. كما لا ننسى ان نتقدم بجزيل الشكر لأساتذة التخصص لما قدموه لنا من جهد مخلص وعطاء متميز فقد كانوا نعمة الشمعة

المحترقة التي أضاءت لنا دروب النجاح جزاهم الله عنا خير الجزاء.

وشكرنا موصول لكل من ساعدنا من قريب او بعيد ولو بكلمة تشجيع.

الاهداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع الى من رفعتني بدعواتها ودعمها الى من غمرتني بحبها وحنانها الى من ربتني على حب العلم الى من كانت رمزا للعطاء وأغلى ما في هذا الوجود امي الغالية رحمة الله عليها وأسكنها فسيح جناته.

الى رمز الصمود والكفاح ومن زرع في نفسي الإرادة ابي العزيز

الى من حملنا في رحم واحد وقاسموني أحلي الذكريات اخي واخواتي

الى رفيقتي التي تقاسمت معها مشقت هذا العمل امينة

الى كل من أحبني بصدق وإلى من أحببت أهدي هذا الجهد المتواضع.

فراح هشام

الاهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين
اهدي هذا العمل المتواضع الى اللذين قال فيها المولى سبحانه

"وبالوالدين إحسانا "

من ربتني وانارت دربي واعانتني بالصلوات والدعوات، الى أغلى إنسان في هذا الوجود امي الحبيبة

الى من كان سببًا في وجودي وعمل بكد في سبيلي، واوصلني على ما أنا عليه، ابي حفظه الله

الى فقيدة قلبي جدتي رحمة الله عليها

الى اخي العزيز وزوجته الغالية والى مثلي الاعلى اختي وزوجها وأبناءها ريان ومروان وفقهما الله وانار دربهما

الى ابنت خالتي ايمان التي دعمتني طوال مشواري الدراسي

الى استاذتي وأختي الغالية زواد رجاء وإلى زميلي هشام

الى كل عائلتي ومن أحبني بصدق والى من احببت اهدي هذا الجهد المتواضع.

رماس امينة

المقدمة

المقدمة العامة

لقد شهدت التنمية الاقتصادية في الجزائر تحولات ومراحل كغيرها من اقتصاديات العالم حيث تميزت بعد الاستقلال بالاعتماد على المؤسسات العمومية الكبيرة والمجمعات الضخمة التي ساعد في انشاءها وتطورها الارتفاع الذي عرفه سعر البترول في تلك الفترة واستمر الحال على ذلك الى غاية ظهور ازمة بترولية عالمية والتي شهدت فيها أسعار البترول انخفاضا محسوسا جعل من الدول المعتمدة على ارادات البترول ومنها الجزائر تفكر في إستراتيجيات أخرى كبديلة عن البترول. فلجأت الدولة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح المجال للخواص وكل هذا قصد النهوض بالاقتصاد من خلال الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بسبب احتلال هذه المؤسسات أهمية متميزة في الهيكل الصناعي للدول وممارستها دورا مهما في تحقيق التنمية الصناعية نظرا لمساهمتها الفعالة في تكوين الدخل القومي وخلق فرص عمل واسعة وكذا تخفيض معدلات البطالة

رغم الجهود المتواصلة التي تبذلها الدولة في سبيل بناء قاعدة صناعية حسب سياساتها الجديدة التي تقوم على ترقية وتطوير النسيج الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لا زالت تواجه عددا من القيود والصعوبات التي تعوق تنميتها مثل التعقيدات الإدارية والتنظيمية الناتجة عن السلوكيات البيروقراطية المتواصلة التي يواجهها أصحاب المشاريع مثل التأخير في الحصول على ترخيص الإنشاء او ضعف التأطير و ثقافة التقاول و غياب القدرات الحقيقية للتسيير و التي تعتبر عاملا رئيسيا في منع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أن تكون تنافسية وقادرة على مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية

وهذا ما يقودنا الى طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر (ولاية سعيدة) وما دورها في دعم التنمية المحلية؟

الأسئلة الفرعية:

ما هي المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؟

ما مدى دعم الأجهزة الحكومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة؟

ما هي المقاولاتية؟

ما هو واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية سعيدة (محل الدراسة)؟

ما هي أهمية الطرق الكمية وبالتحديد ACP (تحليل المركبات الأساسية) في دعم القيم ودور PMEفي التنمية المحلية؟

- **أسباب اختيار الموضوع**:
- نظرا لأهمية الموضوع وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة لما يؤدي من دور في حركية الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة النمو.

-أ-

- يعتبر هذا الموضوع من أكثر المواضيع التي يجب ان تلقى اهتماما كبيرا خاصة في الآونة الأخيرة.
- طبيعة التخصص الذي ندرس فيه حيث لهذا الموضوع علاقة مع تخصصنا.

اهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة باستعراض بعض الاسهامات المعرفية.
- تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في ولاية سعيدة وإجراءات الدعم التي طبقتها الدولة.
- السعي للإجابة على الأسئلة.

أهمية الدراسة:

- ان موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة من المواضيع الهامة في الوقت الحاضر.
- كما تظهر أهمية الموضوع في كونه يعتبر استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية حيث تتبناها كافة الدول المتقدمة والنامية للنهوض باقتصادها.

حدود الدراسة:

بغرض الإجابة عن الأسئلة المطروحة في الإشكالية المقترحة وبغية تحقيق اهداف البحث قمنا بوضع حدود البحث كما يلي:

- البعد الموضوعي: القاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة.
- البعد المكاني: دراسة ميدانية في PME و DPATفي ولاية سعيدة.

منهج الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التحليلي والمنهج الوصفي وذلك لأنهما يتلاءمان مع هذه الدراسة كون هذه الظاهرة يجب دراستها كما هي وتعتمد على وصفها وصفا دقيقا.

صعوبة الدراسة:

قد واجهتنا صعوبات ومشاكل عديدة في اعداد البحث اهمها:

عراقيل في الحصول على المعلومات من طرف بعض الموظفين.

الفصل الأول

الفصل الاول الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تستحوذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة وكذا المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، هذا ما يعكسه الكم الهائل من البحوث التي تتناول دراسة هذا النوع من المؤسسات، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وتحقيق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني كما وأنها من أهم مصادر الابتكار والتقدم التكنولوجي. أي أنها تلعب دورا حقيقيا في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول.

وتحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية متميزة في الهيكل الصناعي للدول خاصة المتقدمة وتمارس دورا مهما في تحقيق التنمية الصناعية نظرا لمساهمتها الفعالة في تكوين الدخل القومي وخلق فرص عمل واسعة، وكذا جذب المدخرات وإيجاد فرص كبيرة لإقامة المشاريع ذات التكلفة الرأسمالية المنخفضة، كما أن معظمها يستخدم المواد الخام المحلية أو المنتجات نصف المصنعة الناتجة عن الصناعات الكبيرة.

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

إن المؤسسة الاقتصادية تمثل نظام تفاعلي مؤلف من مجموعة من الموارد المادية والمعنوية ومجموعة من الأفراد الذين تجمعهم علاقات رسمية وغير رسمية من أجل تحقيق رسالة المؤسسة والغاية التي وجدت من أجلها.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: معايير التفرقة

قبل تعريف المؤسسة الصغيرة لابد من التطرق إلى معايير التفرقة فيما بين المؤسسات لأن صعوبة التعريف هي التي حدت من التنظير فيما يخص المفهوم لان التوجه الكمي في التعريف يبقى محدودا كونه يعود مرجعيا للتحليل الاقتصادي الكلاسيكي الذي يرفض دخول العلبة السوداء للمؤسسة مما جعل التعريف يستند إلى المعايير النوعية بشكل اكبر (**Annick Schott-Seraudie, Zahir Yanat, Zouhair Laarraf (Le Dirigeant De PME A L'heure De La Responsabilité Sociale Des Entreprises), Varia, Recherches En Communication,**

كما أن الدراسات الإحصائية أكبر إمكانية في المؤسسات الكبيرة لأن حجم العينة ملائم أما الصغيرة فلا بحيث نجد عاملين في مؤسستين يشغلون نفس المنصب ويختلفان تماما لأن الهياكل التي ينشطون فيها مختلفة هي الأخرى. (**Olivier Ferrier (Les Très Petites Entreprises) Editions De Boeck, Bruxelles, 1 Ere (Edition, 2002**

إن الاختلاف بين المؤسسات يتحدد وفقا لعدد من المعايير المختلفة فتكون إما حسب جانب الحجم والذي يأخذ في الاعتبار: طبيعة المنتجات، أسواق المنتجات، سوق العمل، طرق العمل والقانون الداخلي كما يلي:

- قوة المؤسسة.
- التأثير في بيئة النشاط لأن المؤسسات الصغيرة هي تلك التي تكون استقلاليتها عن بيئة نشاطها محدودة.
- وظائف المؤسسة الداخلية فتصنف المؤسسة الأصغر بضعيفة البيروقراطية أين تكون العلاقات العامة مقتصرة على الأفراد بشكل خاص فيما يخص توزيع المهام والأدوار كما تأخذ أيضا القواعد المحددة غير الفردية في تشغيل التنظيمات الكبرى.
- طبيعة النظام الداخلي للمؤسسة (القانون الداخلي) فحسب مقارنة أجريت في سنوات السبعينات أثبتت بان المؤسسات الكبيرة هي تلك التي لا توجد لمسيريها علاقة بالملكية أما المؤسسات المتوسطة والصغيرة فهي التي تكون فيها العلاقات مباشرة ما بين الوظيفة الإدارية والوظيفة الرقابية (ملكية رأس المال) والسلطة مباشرة يطغى عليها الطابع الشخصي للمدير.

المؤسسة الصغيرة هي المسيرة من طرف مالكها بطريقة شخصية والذي يعتبر المعيار الرئيسي لتصنيفها كمؤسسات صغيرة ومتوسطة في ألمانيا، وليست بفروع للمؤسسات الضخمة لأنها لا تحقق شرط الاستقلالية في ممارسة السلطة لدى المدير ولا السيطرة في مجال نشاطها.

- محدودية الموارد بما يفرض على المدير التسيير بطريقة تسمح بتعويض بعض الموارد: البشرية، المادية أو المالية من خلال هامش عملي عادة ما يعزى إلى كفاءاته ومهاراته في تحقيق هدف استمرارية وربحية المؤسسة، حيث ان بعد المرونة في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يمكنها من توظيف كفاءات خاصة بأجور منخفضة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.

ولكن هذه المعايير ليست بالقطعية في تصنيف المؤسسات (**Les Dossiers Thématiques, Les Pme Et Leurs Salariés, Insee Liaisons Souales Dares N° 4,1996, Editions Liaisons, Diffusé Par Geodif, Paris, France**) . لأنه بالإمكان إضافة معاير أخرى توافق مجالات النشاط، فمؤسسة بـ 500 عامل في مجال تركيب السيارات بالإمكان اعتبارها صغيرة وفقا لمجال العمل، كما يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة عابرة للقارات بوجهة نظر أوروبية. والمؤسسة الصغيرة هي التي يعبر عنها مديرها في المؤتمرات الخاصة بمجال نشاطها بأنها المحتكرة لمجالها والمسيطرة في بيئة نشاطها، وفقا لدراسة أجريت في سنوات الثمانينات فان المؤسسة الكبيرة هي التي تكون فيها الأعمال والمسؤوليات مقسمة بحسب التخصص بدرجة كبيرة. والمؤسسة الصغيرة ليست كبيرة مختصرة بنفس الوظائف وإنما بوظائف أقل وأقل تعقيدا. فالتركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجبرنا على إعادة النظر في مفهوم المؤسسة في حد ذاته.

ترتب المؤسسات حسب معيار الحجم وفقا للتوجه الصناعي لا التقني المبني على تكاليف السلوك المتبع مثل التصدير أو الإبداع والتي تفتح المجال أمام عدد من الأنشطة تتطلب استثمارات كبرى حتى تنمو أو تحتل مراكز تنافسية ما ينطبق على المؤسسات عالية التكنولوجيا. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنتمي إلى المجالات الأقل ومتوسطة الطبيعة التكنولوجية أي أنها ليست متطورة تكنولوجيا مثل الكبيرة لأن التكنولوجيا تعد بمثابة حاجز أمام دخول المنافسين في بعض القطاعات كما يرتبط التطور التكنولوجي بمعدل استثمار المؤسسة في البحث والتطوير والذي يرتبط بعلاقة طردية مع حجم المؤسسة وكذلك جهود تكوين العمال.

كما أن المؤسسات الصغيرة تفضل القطاعات الأكثر طلبا من الأسواق الداخلية(**Les Dossiers Thématiques, Les Pme Et Leurs Salariés, Insee Liaisons Souales Dares N° 4,1996, Editions Liaisons, Diffusé Par Geodif, Paris, France**)

اي الأسواق المحلية أما المؤسسات الكبيرة فتخصص حصة كبيرة إلى الطلب الخارجي الذي تجسده الأسواق الأجنبية، فإذا أخذنا هنا بمنطق التوجه إلى العميل المحلي نجد ما يقارب 70% من المؤسسات الصغيرة مقابل 10% من المتوسطة والكبيرة. لكن اختلاف المواقع يتحدد من الأنشطة التي تعتمد على الأسواق العالمية بين تلك التي تحقق أرباحا والأخرى التي تحقق خسائر.

ولكن المتفق عليه هو عدد العاملين وهو المعيار المعتمد بالنسبة لدول OCDE ولكن المؤسسات الصغيرة الناشطة في القطاع التحويلي تختلف عن تلك الناشطة في قطاع الخدمات فالثانية اقل بطبيعة الحال. مما جعله عديم الجدوى بعد تعميم التكنولوجيا والاعتماد على الآلات بشكل كبير مما حد من استخدام العمال انتقل معيار العمالة إلى حجم المبيعات السنوية والأرباح المحققة (**الدكتور محمد صالح الحناوي، الدكتور محمد فريد الصحن، الدكتور محمد سعيد سلطان (مقدمة في الأعمال والمال)، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.)** وتصنف وفقها كما يلي :

- المؤسسات محدودة الحجم والتي يقتصر نشاطها ويستمر فقط على فكرة الإنشاء كالبيع أو إنتاج بنفس المعايير يأخذ أشكال المطاعم ومحلات بيع الزهور مثلا، بحيث يكتفي أصحابها فقط بدخل محدود يلبي حاجياتهم الأساسية وبالتالي تعتبر بالنسبة إليهم مصدرا للرزق فقط لا أكثر.

- المؤسسات ذات النمو السريع وتختلف عن سابقتها من إمكانيتها في التحول لمؤسسة كبيرة من خلال مداخل التطوير التي يعتمدها أصحابها بالتجديد في منتجاتهم أو طرق عرضها أو حتى أسواق تصريفها.

- المؤسسات العائلية عادة ما يكون فيها المدير أحد أفراد العائلة، تختلف نظرته إلى المؤسسة مقارنة بباقي المساهمين وبالأخص إذا كانت له حصة أكبر من رأس المال بالإضافة إلى تصنيفه في أي جيل بالنسبة للمالكين.

على عكس التوجه الاستراتيجي والذي تصنف من خلاله المؤسسات حسب أنواع المقاولين أين حدد Marchesnay علاقة ما بين إستراتيجية المؤسسة وأهداف وتوجهات المقاول صاحب المشروع تفيد بالتأثير في السوق لأجل النمو أو الاستقرار بما يتوافق مع مفهوم المؤسسة الصغيرة المسيرة من طرف مدير أجير تطبيقا لمفهوم الاستقلالية. **Olivier Ferrier(Les Très Petites Entreprises) Editions De(Boeck, Bruxelles, 1 Ere Edition, 2002**

و بالنسبة لمعيار النمو فانه يبنى على منطق دورة حياة المؤسسة الذي يفيد بولادة المؤسسات، نموها ثم موتها تبعا لمراحل التطور كما أشار Winter, Nelson : بداية، متابعة، نجاح، فشل. تجسده هياكل التسيير بالمرور من البسيط نحو المعقد أي من المؤسسة الصغيرة إلى المؤسسة الكبيرة وكذا درجات الاستقلالية التسييرية بالفصل بين الملكية والتسيير، إلا أن هذا البعد لا يؤخذ دوما بعين الاعتبار لأن المؤسسات الصغيرة لا تتطور كلها بعد الإنشاء حيث أثبت Curran، Worth بان المؤسسات الصغيرة لا تهدف دائما إلى النمو لان هذا الأخير يتوقف على قطاع النشاط والأسواق وبالتالي يبقى مقترنا بالاحترافية.

جدول رقم 01: تصنيف المؤسسات

المؤسسات المصغرة	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	المؤسسات الكبيرة
أقل من 20 عامل	من 20 إلى 500 عامل	أكثر من 500 عامل
ضعيفة التكنولوجيا	محدودة التكنولوجيا	عالية التكنولوجيا
أسواق محلية	أسواق محلية	أسواق أجنبية

المصدر: Les Dossiers Thématiques, Les Pme Et Leurs Salariés, Insee Liaisons Souales Dares N° 4,1996, Editions Liaisons, Diffusé Par Geodif, Paris, France ,P 27

أما بالنسبة للمؤسسات التي لا تنتمي إلى مجموعة معينة فان حجمها يتحدد بتنافسيتها مع المؤسسات الصغيرة في نفس القطاع أو المؤسسات الكبيرة عموما، فموقع المؤسسة لا يتحدد بقوتها في القطاع أو المجال وإنما بقوة القطاع الذي تنشط فيه بحجم معين فهي ترتبط باستراتيجية المقاول تجاه بيئته ما إذا كانت استراتيجيات السوق: الإنشاء، التغيير في النشاط، التوسع الأفقي أو العمودي.

أما وفقا لشكل الملكية والذي بدوره يحدد مسؤولية متخذ القرار فتصنف إلى(**Gilles Lecointre, Jean François Roubaud (Le Grand Livre De L'économie PME), Gualino L'extenso Éditions, Décembre 2009, Paris**

متعددة الملكية OLIGARCHIQUE مؤسسات تعود ملكيتها إلى شراكة بين عدد من الأشخاص والذين يوكلون تسييرها إلى مدير ليس له علاقة بالملكية.

- عائلية PATRICIENNE مؤسسات تعود ملكيتها إلى نفس المجموعة: العائلة .
- وحيدة الملكية MONOCRATIQUE تعود لشخص وحيد هو مديرها ومالكها.

وفي الجزائر يصنفها القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب المواد 5،6،7 وفقا لمعيار عدد العمال إلى(**الأستاذ شبوطي حكيم (الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث، جوان 2008)**

* مؤسسات صغيرة جدا **(TPE)توظف** ما بين **(1-9)** عمال.
* مؤسسات صغيرة**(PE)**توظف ما بين **(10-49)** عامل.
* مؤسسات متوسطة**(ME)**توظف أكثر ما بين50 و 250 عامل.

وتأخذ الأشكال التالية:

- مؤسسات تابعة للجماعات المحلية (الولاية، البلدية، .....الخ).
- فروع المؤسسات الوطنية.
- الشركات المختلطة.

- المؤسسات المسيرة ذاتيا.
- المؤسسات الخاصة.

كما تعبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة PME اللبنة الأساسية المشكلة للاقتصاديات الحديثة بحيث أنها تشكل ما بين 90 % إلى 99٪ من المجموع الإجمالي للمؤسسات في الدول المتقدمة كما أنها توفر ثلثي العمالة في العالم خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة. في حين أنه وخلال 50 سنة الأخيرة كانت المؤسسات الكبيرة أكثر هيمنة وتحكما في الاقتصاد.

غير انه يعتبر من الصعب تحديد ووضع تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم العديد من الدراسات التي تناولتها واهتمت بها في الآونة الأخيرة. وللتوصل إلى وضع تعريف للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تم الاعتماد على مجموعة من المعايير.

من المعروف أن إعطاء تعريف لأي متغير أو تحديد أبعاد ظاهرة ما يبقى خاضعا للظروف والبيئة التي تظهر وتتطور فيها هذه الظاهرة، لذا فإن إعطاء تعريف دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرا خاضعا لعوامل البيئة التي تنشأ فيها هذه المؤسسات وخاصة البيئة الاقتصادية. لذا قد تم وضع العديد من المعايير الاخرى منها ما هو كمي ومنها ما هو معنوي للوصول إلى تعريف شامل لهذا النوع من المؤسسات.
(لدكتور خبابة عبد الله (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – الية لتحقيق التنمية المستدامة) دار الجامعة الجديدة 2013.)

<u>أولا: المعايير الكمية:</u> من أهم المعايير التي تعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

- معيار رأس المال:

يعتبر هذا المعيار من أهم معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية، إلا أنه يبقى مختلف من دولة إلى أخرى. فمثلا يحدد سقف رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكويت ب 600000 دولار أمريكي في حين يتراوح بين 35000 -200000 دولار في بعض الدول الأسيوية كالصين، الهند، الفلبين وكوريا ويصل إلى حدود 700000 دولار في الدول المتقدمة.

- معيار حجم الموجودات:

أي ما تمتلكه المؤسسة من أصول ثابتة.

-معيار رقم الأعمال:

يستعمل لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية، ويستعمل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

إلا أن هذا المعيار عرف بعض النقائص ذلك أن كبر حجم مبيعات المؤسسة أو ارتفاع رقم أعمالها قد يكون مرده إلى ارتفاع الأسعار وليس لعدد الوحدات المباعة.

((رقم الاعمال يساوي عدد الوحدات المباعة في السعر))، وبما أن السعر عادة ما تحدده قوى خارجية عن المؤسسة يبقى تحقيق أرقام كبيرة كذلك بفعل قوى خارجة عن المؤسسة. لذا يتجه المحللون إلى رقم المبيعات القياسي أي يأخذ بعين الاعتبار التغير في الأسعار عوضا عن رقم الأعمال الإسمي.

- معيار العمالة:

من أكثر المعايير استعمالا وذلك:

- بساطة الاستخدام والتطبيق
- سهولة الحصول على المعلومة
- الثبات النسبي.

غير أنه هو الأخر يبقى مختلف من دولة إلى أخرى، فمثلا في الدول الصناعية فإن المؤسسة الصغيرة تضم 500 عامل على الأقل وفي الدول النامية هي المؤسسات التي تضم من 20 الى 100عامل او حتى أقل.

- معيار معامل رأس المال:

هذا الأخير جاء للمزج بين معيار العمل ورأس المال، لتفادي النقص الذي يمكن ان يسببه كل من المعيارين لذا يعتبر معيار مزدوج. **(لدكتور خبابة عبد الله (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – الية لتحقيق التنمية المستدامة) دار الجامعة الجديدة 2013.)**

معيار معامل على رأس المال يعبر عن الحجم من رأس المال (كمية الاستثمار) اللازمة لتوظيف وحدة واحدة من العمل.

م رم = رأس المال الثابت / عدد العمال

عادة ما يكون هذا العامل منخفض في الأنشطة الخدمية أو التجارية ويكون أكثر ارتفاعا في الأنشطة الصناعية. من جملة المعايير الكمية المذكورة نخلص إلى أنه من الصعب التصنيف وفق هذه المعايير وذلك لاختلافاتها الكبيرة من بلد إلى آخر وكذا خضوعها لبعض المتغيرات، ومع هذا فإننا نجد أن معيار عدد العمال يبقى المعيار الأكثر شيوعا والأكثر استعمالا.

ثانيا: المعايير النوعية

قيمة المبيعات:

هنالك من يصنف هذا المعيار ضمن المعايير النوعية غير انه كمي في قياسه ولكن نوعي في مدلوله، ذلك إن قيمة المبيعات وحجمها إنما يتحدد حسب السوق وكذا نوعية المنتج. وفي هذا المجال هناك من يعتبر أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتوجه دائما إلى الأسواق المحلية وبطريقة مباشرة. أي أن لها علاقات مباشرة مع زبائنها.

المعيار القانوني:

يتوقف شكل المؤسسة القانوني على طبيعة رأس المال وكذا مصادره وحجمه، فعادة ما تأخذ المؤسسة الصغيرة والمتوسطة شكل المشاريع العائلية (شركات أشخاص) والشركات التضامنية أو الوكالات أو شركات التوصية بالأسهم ولكن عادة لا تكون في شكل شركة ذات أسهم.

معيار الإدارة (التنظيم):

وتصنف المؤسسة إلى مؤسسة صغيرة أو متوسطة حسب هذا المعيار إذا توفرت فيها خاصيتين أو أكثر من الخصائص التالية:

- الجمع بين الملكية والإدارة.

- قلة عدد مالكي رأس المال.
- ضيق نطاق العمل.
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية.
- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.

معيار الاستقلالية:

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي تكون مستقلة، أي أنها تملك على الأقل 50 ٪من رأس مالها ولكن في بعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك. **(لدكتور خبابة عبد الله (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – الية لتحقيق التنمية المستدامة) دار الجامعة الجديدة 2013.)**

المعيار التكنولوجي:

حسب هذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي تستعمل أساليب إنتاجية بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبرى.

الفرع الثاني: تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

كما سبق وأن ذكرنا فإن تعريف المؤسسة المتوسطة والصغيرة أمر صعب إلا أن هذا لا ينفي وجود العديد من المحاولات. ومن بين التعاريف التي قدمت للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة نجد:

أولا: تعاريف مدارس مختلفة.

- <u>تعريف الكونفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (فرنسا)</u>" المشاريع الصغرى والمتوسطة هي تلك التي يتولى فيها قادتها شخصيا ومباشرة المسؤوليات المالية، الاجتماعية والتقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة "

- <u>ويعرف قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر المؤسسة الصغيرة بأنها</u> "كل نشاط لشخص أو أكثر يعملون لحسابهم، ويكون للمشروع صفة الاستقلالية في الملكية والإدارة، ويقل عدد العمال فيه عن مائة عامل ويقل رأس مال المشروع عن مليون جنيه وتقل قيمة الأصول الثابتة به بدون الأراضي والمباني"

-<u>اما المشرع البريطاني فقد عرفها عام 1980 بأنها</u>" تلك المشاريع التي يتوفر لها شرط أو شرطين مما يلي:

1-حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون $؛

2- حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 6، 65 $؛

3- عدد العمال والموظفين لا يزيد على 250 شخص.

- <u>أما Bolton فقد اعتمد على ٢ معايير نوعية التعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:</u>

1. يتم تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل ملاكها بصفة شخصية.

2. تملك هذه المؤسسات حصة سوقية ضعيفة.

3. استقلالية المؤسسة. **(لدكتور خبابة عبد الله (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – الية لتحقيق التنمية المستدامة) دار الجامعة الجديدة 2013.)**

- وقد عرف الاتحاد الأوروبي وميز بين المؤسسة المصفرة، الصفيرة والمتوسطة والكبيرة في قانون 30/04/1996 المؤسسة المتوسطة هي التي:

- تشغل اقل من 250 شخص
- أو يكون رقم أعماله السنوي لا يتجاوز 40 مليون أورو.
- أو مجموع الميزانية السنوية لا يتجاوز 27 مليون أورو.

المؤسسة الصغيرة:

- توظف أقل من 50 شخص.
- أو رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 7 مليون أورو.
- أو إجمالي الميزانية السنوية لا يتجاوز 5 مليون أورو.

المؤسسة المصغرة فهي التي توظف اقل من 10 أشخاص.

فمن خلال التعريف الأول نجد فيه أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ذاتية التسيير مهما كانت طبيعتها القانونية.

أما المشرع المصري فقد حدد معايير أكبر لتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحديده عدد العمال وكذلك راس المال مثلما فعل المشرع البريطاني.

ثانيا: مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتطور التاريخي لظهورها:

عرف المشرع الجزائري المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سنة 2000وذلك تزامنا مع توقيع الجزائر على الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتم اعتماد تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية.

"بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و / أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يملك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

وقد تم وضع هذا التعريف اعتمادا على تعريف الاتحاد الأوروبي والذي يعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انها:

" كل مؤسسة تضم أقل من 250 أجير ورقم اعمالها اقل من 40 مليون اورو أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون اورو والتي لا تكون في حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق عليها هذه المعايير".

وقد تم التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2001 والجدول التالي بين ذلك: **(لدكتور خبابة عبد الله (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – الية لتحقيق التنمية المستدامة) دار الجامعة الجديدة 2013.)**

جدول رقم02: تصنيف المؤسسات حسب القانون التوجيهي الجزائري عام 2001

المواصفات	المتوسطة	الصغيرة	المصغرة
عدد العمال	250-50	49-10	9-1
رقم الاعمال	200 مليون-2 مليار	200 مليون	20 مليون
الحصيلة السنوية	500-100 مليون	100 مليون	10 مليون

المصدر: عبد الرحمان بن عنتر عبد الله بلوناس مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية في الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية

المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعود البحث في تنظير المؤسسة الصغيرة إلى علوم التسيير حيث بدأت الدراسات الخاصة بالمقاولاتية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1960 عندما فرق SMITH سنة 1967 بين المقاول الحرفي والمقاول الذي يبادر بإنشاء مؤسسته الخاصة (مشروع جديد)، لتتضاعف هذه الدراسات سنوات الثمانينات عندما افتقدت المؤسسات الكبيرة للوظائف التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة المتخصصة عالية الأداء خاصة في المجال التجاري والتي نتجت عن تقسيم الأسواق. أما البعد التقاولي لا يؤخذ بشكل كبير في الاعتبار في مقاربة سلوك المؤسسة الكبيرة. **(Olivier Ferrier (Les Très Petites Entreprises) Editions De Boeck، (Bruxelles, 1 Ere Edition, 2002**

أما بالنسبة للمؤسسة الصغيرة فلم يعد الاهتمام بها إلا حديثا ونظرا للاختلافات التنظيمية والتسييرية بينها وبين المؤسسة الكبيرة تفتقد للمرافقة النظرية ويبقى الاتفاق الناتج عن محاولات كل من:

Gervais (pour une théorie de l'organisation PME)

Marchesnay (pour un modèle d'hypo firme)

Candau (pour une taxonomie de l'hypo firme)

بان المؤسسة الصغيرة هي المتميزة من ناحية التنظيم، اتخاذ القرارات، شخص المسئول عنها وذلك بالتركيز على متغير الحجم عند الدراسة كونه وحدة من عينة المتغيرات التي تحدد مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(Olivier Torres (Le Management Stratégique En Pme: Entre Spécificité Et (Dénaturation**

ولكن سوف نحاول استعراض بعض النظريات لإدراك وجود أو غياب المؤسسة الصغيرة. **(Regards Sur Les Pme N°14, Observatoire Des Pme, Oseo (La Recherche Académique Française En Pme) , (Paris, 2007**

➢ النظرية الكلاسيكية

إن النظرية الكلاسيكية لا توجه هدفا واضحا إلى الشركة التي لا تتكيف مع بيئة نشاطها وتعتبرها فقط علبة سوداء مما يحد من أهميتها في المنافسة الكاملة والنمو التقني فوظيفتها تقتصر على تحويل مدخلات العملية التحويلية إلى مخرجات بالتحكم في تقنيات الإنتاج. يعتبر الكلاسيك بان النسيج الاقتصادي ينشأ عن المنافسة التامة بين عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والتي تحقق مستوى الإنتاج الأمثل وتمثل أساس تحديد الأسعار في السوق والتي تكون مجتمعة المؤسسة الكبيرة وبالتالي في ظل الكلاسيك يختفي مفهوم المؤسسة الصغيرة لأنها من وجهة النظر الماركسية لا تستجيب لمفهوم الرسملة أي أنها لا تحقق اقتصاد السلم. والتماثل ما بين المؤسسة الكبيرة والصغيرة حسب Schumpeter لا يتحقق إلا في ظل الاحتكار بالنسبة

(Bruxelles, 1 Ere Edition, 2002،Olivier Ferrier (Les Très Petites Entreprises) Editions De Boeck)

للأولى والمنافسة التامة للثانية بالاستجابة بالتغيير والإبداع لان وجودهما في ظل المنافسة التامة يجعل المؤسسة الكبيرة تمح الصغيرة وحتى المقاول.

أما عن وجود المؤسسة الصغيرة من عدمه في ظل الكلاسيك فيتوقف على طبيعة النشاط في حد ذاته وفقا لعدد من المعايير كما يوضحه الجدول أدناه.

جدول رقم03: معايير وجود المؤسسة الصغيرة حسب الكلاسيك Olsen سنة 1991

نوع المؤسسة / المعيار	مؤسسة كبيرة	مؤسسة صغيرة
سرعة التطور التكنولوجي	قوية	ضعيفة
إمكانية التنويع	صعبة	سهلة
حواجز الدخول	كبيرة	كبيرة
الكثافة الرأسمالية	قوية	ضعيفة
تحقيق اقتصاد السلم	مهم	غير مهم

المصدر:

Olivier Ferrier (Les Très Petites Entreprises) Editions De Boeck, Bruxelles, 1 Ere Edition, 2002

ولكن بعض المنظرين يرجعون وجود المؤسسة الصغيرة إلى حاجة المؤسسة الكبيرة إليها فهي المسئولة عن وجودها أو غيابها بتنافسية الأسعار فيما بينهما والتي تعتبر حاجزا لدخول منافسين جدد. فحتى نهاية سنوات الستينات لم يكن للمؤسسة الصغيرة دورا مهما لدى الاقتصاديين إلى غاية سنة 1973 عندما تطرق Schumacherلمفهوم المؤسسات الصغيرة بانتقاد فروض ونتائج الكلاسيك بأعمال Bein،Scherer ، Beckerstein الذين أثبتوا تحقيق المؤسسة الصغيرة لاقتصاد السلم التكنولوجي. فإجمالا لا تتلاءم مبادئ النظرية الكلاسيكية مع المؤسسات الصغيرة وخاصة فيما يتعلق بمبدأ تعظيم الأرباح والذي لا يلق اهتماما فيها نتيجة تعارض الأهداف بين المالكين والمسير الأجير، هذا التعارض الذي يقود إلى سلوكيات مخالفة لمبدأ تعظيم الأرباح.

- **نظرية اقتصاد السلم**

تتحقق اقتصاديات السلم بزيادة حجم المؤسسة والذي يفيد بتخفيض التكاليف الثابتة والتي تمكن من المنافسة على أساس الأسعار الناتجة عن المعيارية في الإنتاج، بحيث تتحقق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة المعيارية من اقتصاد السلم التسييري **(المشروعات الصغيرة، بحوث محكمة منتقاة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2010)**

والتي تتميز عن سابقتها بالتخصص والذي يسمح بتحويل بعض التكاليف الثابتة إلى متغيرة قابلة للتحكم وغياب بعض أنواع التكاليف والخاصة بالنقل، التوزيع، التخزين بما يسمح بالمنافسة على الأسعار، ما يؤكد حضور المؤسسات الصغيرة إلى جانب الكبيرة في تحقيق اقتصاد السلم. **(Le ،Pierre-André Julien) Développement Micro-Régional, La Pme Et La Théorie Micro-Economique)**

- **نظرية الفجوات**

تفيد هذه النظرية بان التخصص الناجح هو مصدر تنافسية بعض المجالات في اقتصاد ضيق و التخصص يمكن المؤسسة الصغيرة من النشاط في أسواق خاصة بتقديم منتجات مميزة تستهدف شريحة معينة من المستهلكين باستخدام تكنولوجيا حديثة في بيئة معقدة وأسواق محلية بعيدا عن مفهوم اقتصاد السلم و بالتالي يبقى صعبا على المؤسسات الكبيرة و التي لا تتمتع بنفس قدرة التكيف مع متطلبات الأسواق الخاصة و التي تتيحها مرونة الحجم بالنسبة للمؤسسات الصغيرة وبالتالي تفسر هذه النظرية قدرة المؤسسة الصغيرة على التكيف مع الحركية الاقتصادية بالمحافظة على استمراريتها بمعنى وجود واضح إلى جانب المؤسسة الكبيرة في نفس السوق.

➢ اختيار المؤسسات

حسب LUCAS 1978 ما يميز المؤسسة الصغيرة عن نظيرتها الكبيرة هي الكفاءة التسييرية للمقاول صاحب فكرة إنشاء المؤسسة أو من يفرق بين العمل بالأجر والتقاول حسب آفاق العوائد المنتظرة عن كل نشاط. إلا أن هذه المقاربة تبقى مهمة ولكن بعد إدراك النقاط الثلاث التالية:

- صعوبة إيجاد المقاول لأن LUCAS قد خلط بينه وبين المدير.
- أن الرغبة التقاولية تتوقف على حجم العوائد الممكن تحقيقها والتي لابد وأن تفوق عوائد العمل، ولكنها ليست بالحافز الوحيد لتشجيع أو تحريك المقاولة.
- تحليل ثابت يجرد المؤسسة الصغيرة من الشخصية ويضفي عليها شخصية صاحبها.

أما حسب Audrescht فان نظرية اختيار المؤسسات تفسر دور التنبؤ بالحجم الأمثل للمؤسسة من اجل تحديد حجمها فعلا في السوق لان بعضها صغيرة ثم تتحول إلى كبيرة من إمكانيات النمو والبعض الآخر يفضل صغر الحجم في ظل تحقيق شرط الاستمرارية. هذا التفسير الذي يمهد لمفهوم النظرية التطورية القائمة على الأساس البيولوجي في تحديد دورة حياة المؤسسة بالتساؤل: هل كل مؤسسة صغيرة تبقى صغيرة في حين تنشأ أخرى كبيرة؟

➢ أهداف المؤسسة

تهتم هذه النظرية بدراسة سلوك المؤسسة الصغيرة بالتركيز على من يترأسها و كيف يحدد أهدافها، فلما ركزت نظرية التنظيم الصناعي فقط على المؤسسة الكبيرة الهادفة الى تعظيم الربح تعرض كل من Berle, Means إلى تعارض الأهداف بين المالك و المسير والتي فسرها Baumol بتوجه المسير لتوسيع الحصة السوقية في حين يرغب المالك في تعظيم المبيعات لتحقيق الربح الأدنى وبالتالي فان المؤسسات تبحث في تنمية معدلات الربحية أما المقاول فيبحث في تعظيم السلوك الذي يجعله مقبولا، و لكن في غالب الأحيان فان مالك المؤسسة الصغيرة هو مسيرها و مفهوم الصراع يبقى داخليا لدى مسئول المؤسسة ليعتمد في تحقيق أهدافه على استقلاليته المستمدة من سلطته التسييرية وفي ظل تداخل الملكية و التسيير يصعب اعتماد مقاربة نظرية ترتكز على هدف واحد. وانما بالتوجه نحو أحد النماذج الموافقة لمقاربة الأهداف. (**Gérard (Charreaux, Jean-Pierre Pitol-Belin (Les Theories Des Organisations)**

أ- نموذج Leibenstein

يقوم هذا النموذج على مفهوم الفعالية لتفسير سلوك المؤسسة عند مستوى من التكاليف، فالمؤسسة الصغيرة بالمفهوم الجبائي هي مركز للتكاليف في ظل التداخل بين الملكية والتسيير يقوم صاحبها بالتصريح بمستويات أعلى للتكاليف تفوق الواقع لتحقيق مزايا تخفيض التكلفة الجبائية مما يجعلها شكلا بعيدة عن هدف تعظيم الأرباح. هذا التوجه الذي لا يوافق ميكانيزم السوق وواقع المؤسسة والذي يفسر بعدم الفعالية. فالنموذج يقوم على فرض ثبات التكاليف المتوسطة والحدية في علاقة خطية لطلب السوق على المنتجات وعدم الفعالية يكون نتاجا (**Robert Wtterwulghe, La Pme : Une Entreprise Humaine, De Boeck Université, (Bruxelles, 1998.**

للتكاليف المتغيرة المرتبطة بكمية الإنتاج. ولكن هذا النموذج صعب الإثبات واقعيا لأنه حسب Waston فان 70% من أرباح المؤسسات الصغيرة الانجليزية مختلسة جبائيا.

ب-نموذج Scitovski

يركز هذا النموذج على تفضيلات صاحب المؤسسة لتفسير سلوكها بتغيير فرض تعظيم الأرباح الى فرض تعظيم المنافع للمالك المسير في إطار مرجعية المؤسسة الصغيرة لمن يسيرها انطلاقا من:

- الربح المحقق باعتباره دالة تابعة لفترة العمل.
- إتاحة الوقت للتسلية كعامل تحفيز بالمشاركة في النشاطات الرياضية والثقافية.
- القيود المؤسسية الناتجة عن قوانين العمل وعن التنظيمات الداخلية والتنظيمات النقابية.

وبالتالي تصبح دالة المنفعة تابعة إلى الربح ووقت التسلية.

(μ=μ(π، ℓ، مع (T(π ،L دالة التحويل / L=-ℓ مدة العمل

ℓ: الفترة الزمنية المخصصة للتسلية. / π: الربح.

يفسر سلوك المؤسسة الصغيرة حسب دالة المنفعة وفقا لمقاربة الاقتصاد الجزئي بأن دالة منفعة المسير تابعة إلى المتغيرات كما اقترحها Osteryoung (μ=μ(χ_1،χ_2،χ_3،χ_4)

χ_1:العائد من استغلال المؤسسة.

χ_2:المزايا التي تحققها المؤسسة.

χ_3:الزمن المخصص للتسلية.

χ_4:الرغبة في النجاح.

هذه الدالة التي طورها سنة 1994 Mc Mahon إلى الشكل: (μ=μ(χ_1،χ_2،χ_3)مع

χ_1 :العوائد الناتجة عن رأس المال والعمل.

χ_2 :مقياس الأرباح المرتبطة بالجوانب المالية.

χ_3 :الأرباح المرتبطة بشخصية المسير.

أما نظرية المؤسسة فتفسر العلاقة بين المؤسسة وأدائها الاقتصادي موضحة مؤشر الفعالية كما يلي:

- لا تساهم المؤسسة الصغيرة إلا بمستوى ضعيف في الإنتاج من وجهة نظر المقاربة الثابتة، فهي بعيدة عن مفهوم اقتصاد السلم مقارنة بالمؤسسة الكبيرة. حيث تدرس هذه المقاربة الاقتصادية لفترة زمنية بالمقارنة بين المؤسسة الكبيرة و الصغيرة في ظل التغييرات البيئية هذا التحليل الذي لا يأخذ في الاعتبار مفهوم التكيف المجسد في التعديل الهيكلي أو التسييري و إنما فقط المتغيرات التي تتأثر فيما بينها و بالتالي تركز فقط على المؤسسات الكبيرة التي تعتمد على الموارد لتحقيق اقتصاد السلم أما وجود المؤسسة الصغيرة فيفسر وفقا لهذه المقاربة بفقدان الفعالية الاقتصادية، و حسب نظرية تنظيم العمل و التنظيم الاقتصادي التقليدي فان الأجور تنخفض في ظل الإنتاجية المنخفضة في المؤسسة الصغيرة و بالتالي المستوى الاقتصادي. (**Olivier Ferrier (Les Très Petites Entreprises) Editions De (Boeck, Bruxelles, 1 Ere Edition, 2002**

- و وفقا للمقاربة الديناميكية يفسر Coase وجود المؤسسة بتخفيض تكاليف الصفقات، بحيث تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأسعار في السوق وفقا لمستوى المنافسة فيها فالمقاربة الثابتة تصف دخول أو خروج المؤسسة من السوق عكس المقاربة الديناميكية و بالتالي المؤسسة ليست بديلة عن الفرد و تعتبره مقاولا محتملا، لان النظرية تبنى على الأفراد أكثر من المؤسسات عندما ينتقل مركز المصالح من المؤسسات إلى الأفراد و بالتالي يبقى السؤال الأساسي حسب Audretch "كيف يعطي المقاولون معارف و كيف يتعاملون لكسب مزايا من جراء هذه المعارف" ، فكل عون اقتصادي مسئول عن توظيف معارفه ليتمكن من مقارنة العائد الممكن تحقيقه من إنشاء مؤسسة فردية. لان كفاءة المؤسسة تتحدد من الخبرات السابقة عكس تلك حديثة الإنشاء وبالتالي فان المقاربة الديناميكية تدعم المؤسسة الصغيرة لأنها أساس التغيير وأساس الاقتصاد الحديث وبالنسبة للمستوى الاقتصادي فهذه المقاربة تعني وجود المؤسسة الصغيرة بوجهة نظر النظرية التطورية لتساهم في رفع المستوى الاقتصادي لأنها المبادرة إلى التغيير في الاقتصاد حسب Schumpeter.

وأخيرا لا توجد نظرية اقتصادية خاصة بالمؤسسة الصغيرة ولكن دورها المهم في الاقتصاد يحفز الباحثين لبناء إطار نظري يفسر سلوكها الخاص ومن المقاربات السابقة فان المؤسسة مفهوم معقد سواء

كانت صغيرة أو كبيرة وبالنسبة للأولى فان للبعد الإنساني والتنظيمي أهمية أكبر. **(نهال فريد مصطفى، الدكتورة نبيلة عباس (أساسيات الأعمال في ظل العولمة)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005)**

على المستوى الكلي:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاعدة الرئيسية لأي اقتصاد كونها قطاعا مميزا ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول على المدى المتوسط والطويل، لما تساهم به في تحقيق مستويات عالية في التشغيل وتحقيق العدالة الاجتماعية بحيث تحقق التنمية الاقتصادية عن طريق:

- **المساهمة في التكامل الاقتصادي:** إن وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يفسر دائما بزيادة المنافسة أو مواجهة مع المؤسسات الكبيرة، لأنها تمثل أحيانا مصدرا أوليا لتلبية حاجات المؤسسات الكبيرة من بعض موارد الإنتاج في شكل مناولات وبالتالي يصبح التكامل والتعاون بينهما في إطار مفهوم التعاون التنافسي لتعزيز التكامل بين مختلف مكونات النسيج الصناعي والقطاعات الاقتصادية.
- **تحقيق التوازن الجهوي:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخاصية الانتشار المكاني التي تساعد على تحقيق التنمية المتوازنة وتقليص التفاوت بين مختلف المناطق دون التركيز على واحدة على حساب البقية بما يفيد بالتقليص من مستويات البطالة.
- **المساهمة في تحسين الناتج الداخلي الخام** بحيث تساهم بأكثر من 45 % من الناتج الإجمالي الخام، وتوظف ما بين 40 إلى 80 % من إجمالي العمالة في الدول ذات الدخل المرتفع، كما تعتبر أداة فعالة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتيجيات إنتاج بديلة للواردات لتلبية حاجة السوق المحلي .أما في الاقتصاديات الانتقالية واقتصاديات الدول النامية فتعد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي الوطني رديئة لأسباب مختلفة.

- **تقديم منتجات جديدة** من خلال إمكانيات المرونة والإبداع التي تتوفر عليها للاستجابة لرغبات العملاء.

- **توفير احتياجات المؤسسات الكبيرة** عندما تأخذ المؤسسات الصغيرة شكل المناولات، أو مؤسسات توريد أو توزيع. بحيث تعتبر الأساس في قيام القطاع الخاص لتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي وتلبية احتياجات السوق المحلي والتقليل من الاستيراد. **(الأستاذ شبوطي حكيم (الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث، جوان 2008)**
- **تحقيق كفاءة تخصيص الموارد** لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد الأساليب الإنتاجية التي تركز على العمالة بشكل أكبر بالإضافة إلى استخدام الموارد المحلية المتاحة واعتماد استراتيجيات إعادة استرجاع النفايات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع.
- **المشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني** بتدعيم القدرات الانتاجية المحلية على كافة المستويات بالرفع من مستويات مساهمة الأفراد في التنمية عن طريق تشجيع وتنمية روح المبادرة لديهم لتوجيه مدخراتهم نحو المجالات الاستثمارية المختلفة كبديل عن التوجه الاستهلاكي.
- **تنمية حجم الاستثمارات الكلية** لان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بارتفاع معدل دوران رأس المال، والقدرة العالية على تحقيق الربحية مما يؤدي إلى تراكم الأرباح على رأس المال وبالتالي نمو في حجم هذا الأخير بما يفيد الاقتصاد بزيادة حجم الاستثمار وتنمية رؤوس الأموال.
- **دعم الصادرات** من خلال المساهمة في تحقيق الديناميكية والمرونة في الاقتصاد بإزالة القيود الجغرافية والجمركية، وحلول المنتجات المحلية مكان المستوردة لسد جزء من الطلب المحلي وبالتالي زيادة الدخل الوطني والتخفيف من العجز في الموازنة العامة.

جدول رقم 04: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات

المنتجات	2014		2015	
	القيمة	النسبة(%)	القيمة	النسبة(%)
الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	938,55	36,35	588,07	28,51
النشادر المنزوعة الماء	567,81	21,99	502,31	24,35
سكر الشمندر	228,14	8,84	149,85	7,26
فوسفات الكالسيوم	123,74	4,79	37,01	1,79
الهيدروجين والغازات النادرة	95,96	3,72	95,29	4,62
الكحول غير الحلقية	47,32	1,83	35,30	1,71
التمور	47,01	1,82	24,95	1,21
المياه (بما فيها المعدنية)	11,80	0,46	9,89	0,48
الأسمدة المعدنية	292,42	11,33	438,85	21,27
المجموع الجزئي	2392	92,62	1 916	92,87
المجموع	2582	%100	2 063	%100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية عن وزارة الصناعة والمناجم، معطيات سنة 2015

لا يقتصر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنمية الجانب الاقتصادي فقط وإنما يمتد ليمس الجانب الاجتماعي بعدد من المزايا:

- **التشغيل والحد من مستويات البطالة** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من الفقر الناتج عن توزيع الدخول بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وتخفيض مستويات البطالة بإتاحة فرص العمل لذوي الكفاءات المحدودة الذين لم يتلقوا التعليم الكافي ليحصلوا على فرص التوظيف في المؤسسات الكبرى لاستثمار جهودهم واستغلال مبادراتهم.
- **تلبية الحاجات المحلية للسكان** تستجيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنظيرتها الكبيرة للحاجات المتعددة للمستهلك المحلي بتلبية جزء من الطلب المحلي توفر من خلاله المنتجات الموجهة إلى ذوي الدخل المحدود.
- **تحقيق مبادئ التنمية البشرية** توفير تشكيلة من الاختيارات سواء فيما يخص العمل أو المنتجات المتاحة بأسعار معقولة وجودة مقبولة، كما توفر للعاملين إمكانيات التدريب والتكوين لتطوير مهاراتهم وقدراتهم على اتخاذ القرارات وتنمية روح المسؤولية بما يشجع مبادراتهم لإنشاء وتسيير مؤسساتهم.
- **خلق فرص عمل جديدة** بإعادة تنظيم سوق العمل وكذا استخدام التقنيات المكثفة للعمل بتعويض عامل رأس المال بالعمل.
- **المحافظة على الأعمال التراثية** الناتجة عن المحافظة على الحرف التقليدية التي تدر دخلا للاقتصاد لكنها لا تساهم بصورة رئيسية في الناتج المحلي الإجمالي في ظل وجود منتجات مستوردة متفوقة في الجودة والسعر إلا إذا تم اعتماد سياسات للحد من استيراد بعض المنتجات مثل المنتجات النسيجية.

- **تقديم الخبرة المتكاملة للعاملين** والناتجة عن المرونة التنظيمية بحيث يجيد كل فرد مهام متنوعة لتنوع المهام والمسؤوليات التي يقومون بها في فترة قصيرة ما ينمي خبراتهم ومعارفهم والمبادرة لاتخاذ القرارات.
- **تكوين علاقات وثيقة مع العملاء** ناتجة عن العلاقة المباشرة معهم والقدرة على التعرف على حاجياتهم المتغيرة والاستجابة لها بشكل سريع بعيدا عن الروتين.
- **تخفيض تكلفة العمل** بإدماج النفقات الاجتماعية كالنقل والإطعام.

كما تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عددا من المزايا رغم بساطة هياكلها وإمكانياتها المحدودة وحصتها الضعيفة في السوق العالمي لأنها تبقى وسيلة فعالة في الحد من مستويات البطالة وتخفيف الضغط الاجتماعي لأنها:

- فرصة توظيف ذاتي مباشر لأصحابها بالانتقال من العمل المؤجر إلى العمل المستقل، وغير مباشر لبقية الأفراد بحيث تتيح إمكانية العمل لمن يتمتعون بقدرات تعليمية محدودة بما يتوافق والمتطلبات الاجتماعية للبلدان.
- كما أن إمكانياتها التكنولوجية المحدودة تفيد بالاستخدام المكثف للعمل وبالتالي العمال.
- تستقطب العمالة بدون استثناء لأنها لا تستدعي مهارات عالية.
- المساهمة في زيادة الاستثمارات المحلية وبالتالي الملكية المحلية مما يوفر فرص أكبر للتوظيف المحلي. **(الأستاذ علي قابوسة، الأستاذ الزين يونس (الوعي التخطيطي لسياسة التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)**

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات يمكن ذكرها فيما يلي:

سهولة التأسيس(النشأة): تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشاتها من انخفاض مستلزمات راس المال المطلوب لإنشائها نسبيا حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من اجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في انواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان. النامية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسب ضعف الدخل.

الاستقلالية في الإدارة: عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها. مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس. والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة إلا أن نجاح المؤسسة في هذه الحالة يتوقف على قدرة الشخص على التحكم وإدارة أعمال المؤسسة وكذا خبرتها في ممارسة مهنة المؤسسة.

سهولة وبساطة التنظيم: تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة أين نكون أمام عدد أكبر من العمال (مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمصغرة)، وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات، وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة، وبن اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

مركز التدريب الذاتي: تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى انها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة. واعداد اجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا لذا فإن هذا النوع من المؤسسات يعد المكان المناسب لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات واتقان وتنظيم المشاريع الصناعية واداراتها.

تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد:

وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة. لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.

جودة الإنتاج: إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.

توفير الخدمات للصناعات الكبرى: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (منتجات محدودة، أيدي عاملة)، حيث تتم هذه العملية وفق التعاقد من الباطن(المناولة) وعلى سبيل المثال العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات "جنرال موترز" يتعاقد مع 29 ألف مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج إليها في العملية التصنيعية ومن بينها 19 ألف مصنع يعمل بها اقل من 100 عامل.

قصر فترة الاسترداد: وهي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية لذا فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر فيها في فترة زمنية أقصر من غيرها من الشركات نتيجة ل:

صغر حجم رأس المال المستثمر.

سهولة التسويق.

زيادة دورات البيع .

قصر دورة الإنتاج.

أحد أليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي: إن إقامة المشروعات الصغيرة والتي تتطلب مهارات إدارية متواضعة واستثمار بسيط تعتبر مكانا هاما يسمح للمرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة من خلال المشاركة في مشاريع صغيرة والمساهمة في العملية الإنتاجية. **(الدكتور خبابة عبد الله (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – الية لتحقيق التنمية المستدامة) دار الجامعة الجديدة 2013.)**

المبحث الثاني : دور الأجهزة الحكومية في مجال دعم : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

***المطلب الاول:* مؤسسات الدعم**

بعدما اثبت الدعم فعاليته في نجاح إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بادرت الأجهزة الحكومية على غرار الاقتصاديات المتقدمة وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر لفترة التسعينات، لإنشاء مؤسسات حكومية تهتم بمصاحبة ومرافقة الاستثمار بمختلف أنواعه سواء كان محليا بمبادرات فردية أو جماعية، أجنبيا في إطار الشراكة الأجنبية أهمها:

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار*(ANDI):*** مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت بموجب: المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 وتتولى المهام التالية:
  - ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية ومتابعتها وتطويرها؛
  - استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وتعليمهم ومساعدتهم في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات؛
  - تسهيل استيفاء الشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وانجاز المشاريع؛
  - منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
  - التأكد من احترام المستثمرين خلال مرحلة الإعفاء كل الالتزامات التي تعهدوا بها؛ **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55، الصادر في24 سبتمبر 2001، المتضمن المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، ص 7)**
- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب *(ANSEJ)***: هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الذاتي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات. تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها.

تستند للوكالة مسؤولية مرافقة الشباب ذوي أفكار المشاريع ومتابعة الاستثمارات التي ينجزونها باحترام بنود دفتر الشروط الذي يربطهم بالوكالة بحيث تتم عملية المرافقة على النحو التالي:

- وضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم؛
- إحداث بنك للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا؛
- تقديم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض؛
- إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها؛

إبرام اتفاقيات مع كل هيئة تهدف لإنجاز برامج تكوين أو تشغيل لحساب الوكالة. **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر 1996، المتضمن المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ص 12.)**

- **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: *(CNAC)***: أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 بحيث يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، توكل إليه المهام التالية:

- ضبط بشكل مستمر بطاقات المنخرطين وضمان تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التامين على البطالة؛
- تسيير الأداءات المقدمة بعنوان الخطر الذي تغطيه؛
- المساعدة والدعم بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية؛
- إعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التامين عن البطالة في الحياة النشيطة؛
- تنظيم الرقابة في مجال التأمين على البطالة؛
- تأسيس والمحافظة على صندوق الاحتياطات لمواجهة التزامات المستفيدين في جميع الظروف. **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44 الصادر بتاريخ 07 جولية 1994 والمتضمن المرسوم التنفيذي رقم 94-188 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة ص5.)**

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر*(ANGEM)*: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004 والمتضمن إنشاء الوكالة وتحديد قانونها الأساسي كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني بهدف تطبيق سياسة الدولة في محاربة الفقر بالقضاء على البطالة، عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص، بحيث يتمثل الدور الرئيسي للوكالة في تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح مشاريعهم. وذلك من خلال القيام بما يلي:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتنظيم والتشريع المعمول بهما؛
- دعم المستفيدين بتقديم الاستشارة والمرافقة في تنفيذ أنشطتهم؛
- منح القروض بدون مكافأة؛
- تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة بالمنح التي تقدم إليهم؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على ضمان احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.

تقدم الوكالة قروضا تتراوح مدتها بين 12 و60 شهرا (بين سنة وخمس سنوات)، بمبلغ ما بين 50.000 دج و400.000 دج، بحيث يسمح باقتناء عتاد بسيط ومواد أولية من أجل ممارسة نشاط أو حرفة ما. **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06 الصادر بتاريخ 25 جانفي 2004 والمتضمن المرسوم التنفيذي رقم 04-14 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، ص8.)**

الدعم التمويلي

يعود نجاح المؤسسات الصغيرة إلى تقدير أصحابها بواقعية الاحتياجات من رأس المال في كافة مراحل المشروع لتفادي الوقوع في الأزمة أو الفائض، كما يفيد التقدير في الحصول على الأموال من المصادر المختلفة للتمويل في الوقت المناسب ، بحيث يعد التمويل وظيفة كباقي الوظائف تدرس حركة الأموال من إمكانات التدبير لدعم رأس المال و كيف يتم توظيفها و بما أننا بصدد الحديث عن المؤسسات الصغيرة التي تعتمد غالبا على الأموال الفردية لصاحب المشروع فسوف نستعرض مؤسسات التمويل المحدثة من قبل الأجهزة الحكومية لتشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة *(FGAR)*:**

أنشئ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 بهدف ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74 الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 2002 والمتضمن المرسوم التنفيذي رقم 02-373 والخاص بإنشاء صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص 13.)**

تتحدد مسؤولية الصندوق بـ:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في الحالات التالية: إنشاء المؤسسات؛ تجديد التجهيزات؛ توسيع المؤسسات؛ أخذ مساهمات.

- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛

- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضمان الاستشارة والمتابعة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.

بدأ الصندوق نشاطه سنة 2004 بمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل عمليات الحصول على القروض والتركيب المالي للمشاريع المجدية بحيث يقدم ضمانات سواء تعلق الأمر بـ:

- تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض .
- تتراوح نسبة الضمان بين 10٪ و80٪ من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة.

المبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 25 مليون دينار.

يأخذ الصندوق علاوة من مبلغ القروض كتكلفة دراسة المشروع، وفي حالة عدم منح الضمان يرد هذا المبلغ لصاحبه أو يأخذ علاوة التزام من مبلغ القرض تسدد هذه العلاوة في مرة واحدة عند منح الضمان.على أن تكون المدة القصوى للضمان هي 7 سنوات كما يأخذ البنك الأجهزة المكونة للمشروع كضمان.

- **صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة *(CGCI):*** يعتبر أداة مالية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستعين بها لتقديم الضمانات الكافية للاستفادة من القروض البنكية أنشئ بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أبريل 2004 برأسمال يقدر ب 30 مليار دينار، وهو عبارة عن شركة ذات أسهم حيث بدأ نشاطه الفعلي في بداية 2006يهدف الصندوق إلى:

- ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها، وتجديدها حيث أن المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار؛
- لا تستفيد من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية وكذا القروض الموجهة للاستهلاك؛
- تستفيد من ضمان الصندوق القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق؛
- تخضع الملفات لضمان قروض الصندوق حسب تقديرات البنك وتقييمه الخاص للمشروع.

أما عن المخاطر التي يغطيها الصندوق فتتلخص كما يلي:

- عدم تسديد القروض الممنوحة؛
- التسوية أو التصفية القضائية للمقترض.

وتتم تغطية المخاطر على آجال الاستحقاق بالرأسمال وكذا الفوائد المستحقة طبقا للنسب المغطاة، ويحدد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 80 % عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة نسبة 60% في الحالات الأخرى (التجهيز، التوسيع والتجديد). كما يتم تحديد العلاوة المستحقة "تغطية الخطر "بنسبة أقصاها % 0.5 من قيمة القرض المضمون المتبقي، وتسددها المؤسسة سنويا، حيث يتم تحصيل هذه العلاوة من قبل البنك لفائدة الصندوق **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27 الصادر بتاريخ 28 أبريل 2004 والمتضمن المرسوم الرئاسي 04-134 والمتعلق القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص 31.)**

المطلب الثاني: مجالات الدعم

➢ التأهيل

يعرف التأهيل "بمجموع الإجراءات التي تفيد بمرافقة المؤسسات قصد تحسين تنافسيتها وتكثيف مركزها في الأسواق وكذا تنويع النسيج الصناعي لتسهيل انضمامها وانفتاحها على اقتصاد السوق" في إطار برنامج للتحسين الدائم يعزز من نقاط قوة المؤسسات ويعالج نقاط الضعف.

إن مسألة تأهيل المؤسسات تقود بالضرورة إلى الحديث عن تحسين القدرة التنافسية التي تقتضيها الشراكة الجزائرية الأجنبية و الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة و كذا الدور الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، أين بادرت الجزائر كغيرها من الدول للقيام بمجموعة من الإصلاحات بتطوير تشكيلة الأنشطة الاقتصادية إلى جانب قطاع المحروقات من أجل تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني و تأهيله للمنافسة الدولية بتحديد مفهوم يضبط تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار برامج منظمة للتدريب و التفكير و الإعلام و التحويل نحو سلوكيات جديدة للتقاول و طرق تسيير مبتكرة خاصة بالنسبة للمؤسسات العائلية كونها ضعيفة الصمود في ظل المنافسة العالمية.

➢ *مسار عملية التأهيل*

شرعت الجزائر في تنفيذ برامج التأهيل بداية من سنة 2000 وفقا لمخططين خصص أولهما للتنافسية الصناعية تحت إشراف وزارة الصناعة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعية ONUDI يتوجه إلى المؤسسات ذات الطابع العمومي والثاني تحت إشراف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي. بحيث تخضع كل من المؤسسات الإنتاجية والخدماتية في هذين البرنامجين لـ:

- التشخيص البيئي بالتطرق إلى عناصرها الداخلية والخارجية وبالتالي تفيد بتأهيل المحيط بكل ما يقتضيه من عصرنة على مستوى قطاعات النشاط.
- دراسة الاستراتيجيات التي تعزز بقاء المؤسسات وتحسن من تنافسيتها وقوفا على جوانب القوة والضعف واتخاذ التدابير اللازمة والتي تفيد بتحسين أدائها.
- تجسيد الأعمال التي يستدعيها التأهيل بتقديم الدعم المباشر للمؤسسات بتقديم مساعدات في شكل خبرات واستشارات تكوين. أو عن طريق وكالات الدعم الوسيطة كغرف التجارة، مؤسسات التكوين. **(وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات (إستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة) الكتاب الأبيض للحكومة، 2007)**

بالإضافة إلى البرنامجين السابقين توجهت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتجسيد برنامج تكميلي لسابقيه يستهدف ما قيمته 97 %من المؤسسات تحت إشراف الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمحور أساسا حول تحويل البرامج الحالية لصهرها في برنامج موحد يكون قابلا للتنفيذ على أوسع نطاق تدخل في إطار برنامج التنمية للخماسي 2010-2014 والذي خصص له ما يقارب 21214 مليار دينار جزائري ابتداء من 2010 بـ:

- انجاز مناطق صناعية تقدم الدعم العمومي لإعادة تأهيل المؤسسات.
- منح قروض بفوائد منخفضة.
- تنويع الإنتاج الصناعي واستقطاب الموارد المالية من مصادر الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحسين القيمة المضافة للقطاع.

➢ التقييس

عمدت الجزائر لوضع برنامج لمرافقة المؤسسات الراغبة في الحصول على شهادة التقييس "ايزو" لما تساهم به نشاطات التقييس في برنامج العصرنة، ذلك لأنه بمثابة إثبات المطابقة لمعايير تحدد الجودة العالية والتي تتيح للمنتجات إمكانية التنافس على المستويين المحلي والعالمي نتيجة الاعتراف بشهادة المطابقة على كافة الأصعدة وما تكسبه من ثقة لدى المتعاملين.

➢ تطوير وتأهيل العنصر البشري

بما أن نجاح أي سياسة صناعية تعتمد أساسا على من سيقوم بالتنفيذ فان تطوير العنصر البشري يصبح حتميا بإتباع برامج تكوينية تقوم على استحداث مؤسسات تعليم تختص في القطاع الصناعي قصد مطابقة مستويات التأهيل مع احتياجاته، بالإضافة إلى تشجيع المبادرات أساس الإبداع لتطوير الصناعة.

➢ الشراكة الأجنبية

إن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر يفيد بعدم قدرتها على تلبية احتياجات السوق المحلية نتيجة لعدم استيفائها للمتطلبات التنافسية من جودة وتكاليف ومرونة أين تمثل المؤسسات الأجنبية خيارا استراتيجيا للتأهيل تتيح إمكانيات الاستفادة من خبراتها في تحسين تنافسية المؤسسات المحلية وكذا تكنولوجياتها المتطورة والخبرات التسييرية لمشرفيها. (**عبد الكريم سهام (الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة) مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول " :استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" يومي 18 و 19أفريل .2012 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة**).

المطلب الثالث: هياكل الارتكاز والإنعاش الاقتصادي المحلية

- **مشاتل المؤسسات.** تطبيقا لنص المادة 12 من القانون التوجيهي رقم 18/01 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، صدر المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فالمشتلة هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تنشأ بموجب مرسوم تنفيذي و يتمثل دورها في مساعدة و دعم إنشاء المؤسسات و ظهور المشاريع الجديدة كجهاز مرافقة مكمل للحاضنات ، بحيث تستند إليها مسؤولية استقبال واستضافة أصحاب المشاريع في المراحل الأولى من حياة المؤسسة (بين سنة وخمس سنوات من إنشائها) بتقديم خدمات المرافقة الاستشارة واستضافة المؤسسة الناشئة خلال فترة محدودة للاستفادة من تدريب شخصي.
- **مراكز التسهيل**: مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مكلفة بإجراءات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة وكذا حاملي المشاريع. أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 بتاريخ 23 فبراير 2003، تهدف إلى إعلام ومرافقة أصحاب المشاريع لإضفاء الطابع الرسمي على نشأتها من خلال خدمات:
  التوطين وتوفير أماكن جديدة لإقامة المؤسسات. بحيث يعمل المركز على توفير شباك مناسب لاحتياجات منشئ المؤسسة والمقاول من أجل اندماج أكبر في الاقتصاد الوطني والعالمي عن طريق إعداد دراسات استراتيجية حول الأسواق المحلية والدولية، كما تهدف هذه المراكز إلى تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع، تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية.
  وتهتم هذه المراكز بنوعين من المستثمرين:

1-المستثمر الحامل لأفكار ولا يملك رأس المال أو يكون له رأس المال ويحتاج إلى توجيه ومرافقة في ميدان النشاط الذي يقوم به أو يكون مالكا لرأس المال والفكرة ويحتاج إلى المساعدة والمرافقة.

2-المستثمر المالك لمؤسسة غير أنه يبحث عن مساعدة معرفية وإرشادات في التكنولوجيا الجديدة وفي كيفية تطوير وسائل الإنتاج أو المنتج عن طريق تدعيم مادي على شكل اتفاقات مع مراكز ومخابر البحث والجامعات.

المبحث الثالث: المقاولاتية

تغير الاهتمام بالمقاولاتية بعدما أثبتت الدراسات الاقتصادية دورها كمحرك ومنشط للاقتصاد، بحيث يرجع نمو الاقتصاديات الغربية إلى انتشار النزعة التقاولية وذهاب الجامعات الأمريكية إلى تدريسها بل امتدت لغاية الثانويات لتمتد إلى الدول النامية هي الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية

تعتبر المقاولاتية مصدرا للتنمية الاقتصادية لأغلب البلدان لأنها تساهم في تامين الدخل الكافي لصاحب المشروع أي المقاول و لتوظيف عدد من الأفراد و بالتالي التخفيف من مستويات البطالة كما تحقق لصاحب المشروع الرضا الشخصي و تحقيق الذات إضافة إلى المساهمة في المجتمع بمنتجات جديدة، يعود مفهومها لبداية القرن 16 حاملا مفهوم المخاطرة التي رافقت حملات الاستكشاف العسكرية، و تطور بدءا من القرن السابع عشر، لينتقل في بداية القرن 18 إلى العلوم الاقتصادية من طرف الاقتصادي الفرنسي RICHARD CANTILLON ثم يمتد إلى القرن الحالي حينما بدأ يأخذ بعدا اقتصاديا و اجتماعيا (**Louis Jaques Fillion (Management des PME : de la création a la croissance), éducation Pearson, paris, France, (2007.**

الفرع الأول: جذور المفهوم

يعود مفهوم المقاول تاريخيا إلى ادم سميث سنة 1776 ومفهوم الصناعة بحيث يعتبر المقاول وليدا للصناعة كونه يحتاج لإثبات الخصائص التسييرية من اجل قيادة المؤسسة بشكل عقلاني وتسيير الأموال بمفهوم الأب الجيد، فالاقتصاد الفرنسي حسب تنظير Jean Baptiste Say يفرض خاصية المنظم لدى المقاول كأولوية ثم التسيير بشكل أخلاقي لكسب ثقة الشركاء وليصبح مسيرا أو قائدا.

يغيب مفهوم المقاول في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية لأنه حسب النموذج العقلاني ل leon Walras المنشور سنة 1860 فان التوازن في الأسواق يتحقق وفقا لميكانيزم السوق الناتج عن الأسعار والكميات المعروضة والمطلوبة بشكل مستقل عن المقاول، فنظرية الاقتصاد الجزئي لسنة 1840 تجسد المؤسسة في شكل وظيفة إنتاجية فقط، تجمع كل من العمل ورأس المال حسب أسعارها والإنتاجية التي تحققها من اجل تحقيق أقصى ربح تتيحه المنافسة في ظل تكلفة منخفضة.

أما نموذج Marshall سنة 1880 اثبت من خلاله بان المؤسسة العصرية المسيرة من طرف مالكها، مديرها لابد بحسب التوجه العقلاني أن تكون بحجم عقلاني يحقق قدرتها على الإنتاج في مجال نشاط معين وفقا لطرق مقترحة وتكلفة رأس المال والعمل، ما يجعل كل المؤسسات تتساوى في الحجم منطقيا، الفرض الأمثل الذي يجعل المؤسسة x في القطاع y تمثل باقي المؤسسات من نفس القطاع. والذي توصل إلى مفهوم دورة حياة المؤسسة الموروثة بعدما يصل صاحبها إلى سن معين تتناقص فيه قدراته التقاولية ما يجعل مؤسسته تختفي معه فالنموذج المارشالي يجسد التمثيل المجرد لواقع القرن العشرين (1960) أي نسيج المؤسسات المتوسطة في القطاعات التي تكون فيها العمالة محلية والأسواق جيدة ومتاحة لعمل اقل تعقيدا.

المؤسسة الرأسمالية العصرية من المقاول إلى المسير تجسد المرحلة 1875-1975 المؤسسة التسييرية الرأسمالية الكبيرة، فمراحل: النشأة، النضج، التدهور يجسدها التراجع التاريخي حيث:

- ظهرت سنة 1870 في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا حسب joseph Schumpeter جملة من الإبداعات نتاجا للاكتشافات العلمية فقد قدمت المخابر سلع تجهيز ووسائل وطاقات جديدة ومنتجات قابلة للاستهلاك والتي تجسد كلها نظاما للعلوم التقنية فاغلب المنتجات المستهلكة من السيارة إلى معجون الأسنان تم تقديمها خلال الفترة ما بين 1880 -1900.
- الشركة الايجارية التي وجهت منتجاتها إلى الطبقة المتوسطة التي يجسدها العاملون (المهنيون، الموظفون، التقنيون، المهندسون، الإطارات، .....) الذين يعملون في المؤسسات الصناعية الكبيرة والذين يملكون قدرة شرائية ثابتة تسمح لهم باقتناء هذه المنتجات المصنعة بطريقة معيارية.

- الحجم الأقصى لان المؤسسة العصرية تواجه تحديين: النمو والاختفاء تحت تأثير المنافسة، فالحجم الكبير يتيح الشريحة الأكبر في السوق في مجال السيارات مثلا فان المنافسة في سوق شمال أمريكا بين General Motorsو Ford جعلت Toyota تتميز عنهما.

تختلف التعاريف الخاصة بالتقاول فمنهم من يعتبرها:

"القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة الأعمال ذات الصلة بها". (د. مروة أحمد، د. نسيم برهم (الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة) جامعة القدس المفتوحة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008)

" العملية التي يقوم من خلالها أحد الأفراد أو فريق عمل بتنظيم جهودهم ومواردهم بغية تحقيق إنتاج ذا قيمة سواء كان ماديا أو فكريا أو خدمة".

وحسب R. Contillon **فالمقاولة** هي: "الوكالة التي تشتري وسائل الإنتاج وتحولها إلى منتجات قابلة للتسويق"

أما SAY فبـ: "ضمان توسيع عوامل الإنتاج سوية" ليضيف إلى ذلك Joseph Schumpeter عامل الابتكار حين اعتبر المقاول مؤسسا. فمع التوجهات الحديثة نحو التخصص المرن أصبح مفهوم المقاولة حسب Sabel،Piiore لا يقتصر فقط على الابتكار التكنولوجي وإنما تعداه بفتح أسواق جديدة وإرساء تنظيم جديد للصناعة بالتغيير في سير التنمية الاقتصادية.

والتقاول هو مجموع المهارات الإدارية والإبداعية المستندة على المبادرة الفردية والموجهة نحو الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة والتي تتسم قراراتها بمستوى معين من المخاطرة.

وحسب Venkataraman،Shane هي عملية اكتشاف، تقويم واستغلال الفرص المستقبلية من اجل تقديم منتجات أو خدمات. ليضيف

Gartner بأنها" عملية إنشاء تنظيم جديد ، يهدف به إلى خلق القيمة وفقا لـ Bruyat ". وبالتالي فالمقاول استراتيجي له القدرة على خلق رؤيا تقاولية تتمثل في هدف خلق القيمة وقائد يستطيع قيادة التغيير بالنشاط التقاولي الناتج عن استغلال الفرص.

فبصفة عامة فان **التقاول** هو عملية إنشاء شيء جديد ذو قيمة بتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم لهذه العملية بتحمل كافة المخاطر الناجمة عنها. وبالتالي فان **التقاول** يقوم على أربعة عناصر أساسية:

- عملية إنشاء شيء جديد ذو قيمة.
- تخصيص الجهد والمال والوقت.
- تحمل المخاطر المختلفة.
- استقبال المكافآت الناتجة.

والمقاول هو من يقوم بتجميع الموارد المادية والبشرية وينسق ما بينها ليخلق إنتاجا ذا قيمة حسب Say، أي يعمل وسيطا ما بين العمل ورأس المال. ليضيف إليه Schumpeter وظيفة الابتكار في السعي إلى الاستقلالية وتحقيق الربح، ويرى Peter Drucker بان المقاول من ينظم وينفذ الفرص أي أكثر الأشخاص اقتناصا للفرص، لأنه يعتبر مبدعا خلال السعي إلى تحقيق الربح بتحمل المخاطر المرتبطة بعوامل السوق بالاعتماد على موارد يمكن تنشيطها، تنظيمها، تطويرها لضمان الاستمرارية. فهو يبحث أولا في تحقيق مشروعه الخاص لأنه يتميز بالدافعية لإنشائه وتحقيق الربح، هذا المشروع الخاص أو المهني الذي ليس سوى طريقة لتحقيق مشروع حياة مستدام.

وحسب hoselitz **المقاول** هو من تتوفر فيه المهارات الإدارية والقيادية عند ممارسة السلوك الاقتصادي المتمثل في الإنتاج دون سابق معرفة إن كان يحظى بالقبول لدى المستهلك.

وحسب Frederik harbison: المقاول من يملك مهارة البناء المؤسسي لإدارة مؤسسته إلى جانب المهارات الإدارية والإبداعية.

أما Mecleland فبـ: "من يقوم بالأعمال بتميز ويتخذ القرارات في حالات عدم التأكد".
والمقاول من يستطيع إدراك وفهم بيئة نشاطه بتحويل قدراته لفريق عمله من أجل تجسيد مفهوم المقاولاتية. **(Marie Gomez-Breysee Et Anabelle Jaouen, L'entrepreneur Au 21 Eme Siècle, Reflet Des Evolutions Sociétales, Dunod, Paris 2012)**

شكل رقم 01: المقاول

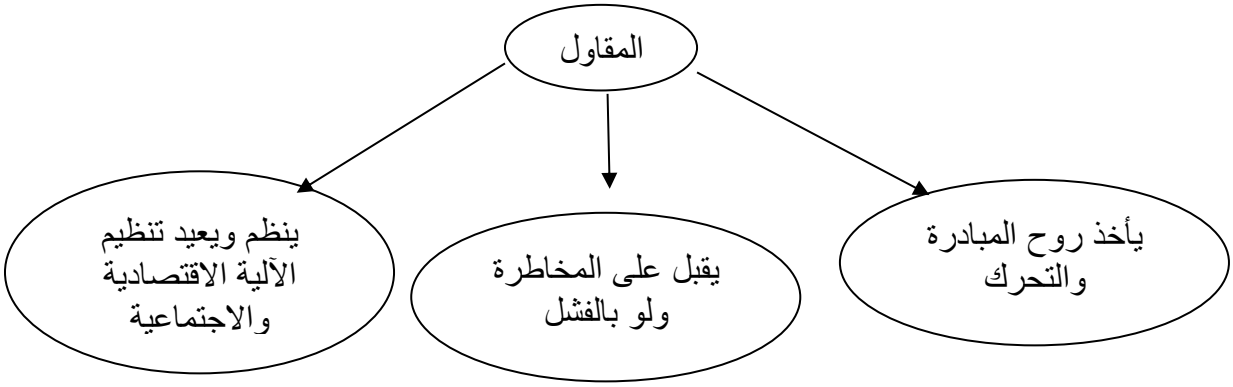

المصدر: الدكتورة نهال فريد مصطفى، الدكتورة نبيلة عباس (أساسيات الأعمال في ظل العولمة)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005

كما يعتبر مجددا يمارس التغيير في الأذواق بتقديم منتجات وخدمات جديدة من الاستثمار في الفرص المتاحة وتحمل المخاطرة المصاحبة لها. والمقاول هو المنظم والمروج: من يستطيع بناء المشاريع الاقتصادية من خلال الالتزام بتحقيق أهداف أصحاب رأس المال والمستثمرين والعمال والحكومة والمستهلكين. أي التوفيق بين المصالح المختلفة لكافة الأطراف من بيئة المؤسسة. والمقاول قد ينشأ فطريا بعوامل ذاتية ترتبط بشخصه أو يكتسبها من خبراته السابقة. كما أنه ليس بصاحب ملكية لأنه لا يمتلك أموال وإنما أفكار، إلا أنه تصعب التفرقة بينه وبين المسير لأنه يمارس الوظيفة التسييرية إلى جانب باقي مهامه. فهو بذلك مسئول عن:

- تنسيق الموارد.
- البحث عن الفرص.
- تحمل المخاطرة.
- اتخاذ القرارات.

يعتمد التقاول على الانفراد و الاختلاف و التنويع أي أن يكون صاحب الفكرة أو المشروع وحيدا مستقلا بفكرته المختلفة عن باقي الأفكار بحيث يكون فيها نوع من التجديد أو مماثلة للأفكار السابقة و لكن بعدة أوجه، ففي المنتجات مثلا تكون عدة أنواع أو عدة أشكال، أو أن منتجا واحدا يلبي أكثر من رغبة، أين يستدعي مشروع المقاول من صاحبه أن ينظمه بتحديد المهام و المسؤوليات في شكل هيكل تنظيمي حتى تصبح الرقابة ممكنة و أن ينمي المشروع بشكل منظم، بحيث يختلف مفهوم المقاولاتية في الدول المتقدمة عن النامية ففي الأولى تأخذ شكل الانفرادية و التميز و الإبداع أما الثانية فيأخذ شكل المبادرة بإنشاء عمل جديد.

الفرع الثاني: أبعاد التقاول

تختلف أبعاد التقاول بالتوافق مع المزايا التي تحققها في المجالات المختلفة والمرتبطة أساسا بـ: العامل الشخصي، بيئة النشاط، طبيعة التنظيم ومستوى التطور في الصناعة كما يلي: **(الدكتور فريد النجار (المشروعات الصغيرة بحوث محكمة منتقاة)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2010، جامعة الدول العربية القاهرة-مصر.)**

➢ *اقتصاديا*

- التنمية البشرية بزيادة متوسطات دخول الأفراد والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع بالتوزيع في مواقع متعددة.
- الزيادة في كل من العرض والطلب بتقديم منتجات جديدة ترجح كفة العرض والتي بدورها تلبي رغبة كامنة لدى الأفراد ليرتفع الطلب هو الآخر.
- التجديد والابتكار اللذان يساهمان في تضييق الفجوة ما بين المعارف النظرية والحاجات الواقعية ضعيفة التنبؤ، لأن الحاجات الكمالية تختص بتأمينها المؤسسات الكبيرة التي تستجيب للطلب المستمر وبالكميات الكبيرة.
- توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة بتقديم الدعم من الدولة إلى تشجيع التقاول في قطاعات أو مناطق معينة.
- تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة العالمية للمؤسسات الكبرى بما توفر لها من منتجات نصف تامة لتخفيض التكاليف الإنتاجية لها عندما تعمل كمناولات.
- رواج الامتيازات لان الامتياز يعتبر السبيل في التغلب على المنافسة للاستمرارية في النشاط.
- العمل على تطوير الاقتصاد لان مشاريع اليوم الصغيرة هي مشاريع الغد الكبرى.
- تعظيم العائد الاقتصادي بالنظر إلى رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي المحقق.
- دعم دور القطاع الخاص وتحويل فكر الفرد من التبعية الاقتصادية الحكومية إلى الاستقلالية الاقتصادية.

➢ *اجتماعيا*

- عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة بما أن المشاريع التقاولية تتوزع في مواقع متعددة تهيئ تنمية إقليمية شاملة متوازنة بين مختلف المناطق.
- امتصاص البطالة وتامين فرص عمل جديدة لأنه تقل كلفة فرص العمل فيها عن نظيرتها الكبيرة.
- تعتبر المشاريع التقاولية مرحلة تدريبية لتكوين رجال الأعمال، تكسبهم الخبرة الإدارية والتنظيمية.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي أثناء الأزمات وفي فترات الركود التي تمس الدورات الاقتصادية.

المطلب الثاني: خصائص المقاول

تختلف وجهات النظر بشأن المهارة التقاولية فالبعض يعتبرها فطرية والبعض الآخر يعتبرها قابلة للاكتساب، إلا أن الإبداع يبقى السمة الرئيسية للمقاول بأن يمتلك الرغبة المقترنة بالإرادة للعمل والتميز متحملا كافة الصعوبات التي تواجهه أثناء تنفيذ فكرته. بحيث يتمتع بالاستقلالية واتخاذ القرارات بالإضافة

إلى الخصائص التالية: **(الدكتور محمد صالح الحناوي، الدكتور محمد فريد الصحن، الدكتور محمد سعيد سلطان (مقدمة في الأعمال والمال)، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999)**

- ***الاستعداد والميل نحو المخاطرة:*** إن أهم ما يجب أن يتمتع به المقاول هو الشجاعة لتحمل المخاطرة.
- ***الرغبة في النجاح:*** يختلف المقاولون في درجات رغبتهم في النجاح ويعملون بمثابرة لبلوغ أهدافهم ذلك لان النجاح يتوقف على الإرادة القوية.
- ***الثقة بالنفس:*** يستطيع المقاول الذي يملك ثقة كبيرة في نفسه مواجهة كافة الصعوبات ليحقق رغباته.
- ***الاندفاع للعمل:*** يملك المقاول ويبدي مستوى عال من الاندفاع نحو العمل ناتج من الدافع الذاتي للتميز.
- ***الاستعداد الطوعي للعمل ساعات طويلة:*** يعتبر المقاول قدوة الفريق في الالتزام بأوقات العمل بحيث يداوم ثمان ساعات يوميا وخمسة أيام أسبوعيا ويمتد دوامهم لساعات إضافية دون مقابل، هدفهم الأساسي تحقيق طموحهم.
- ***الالتزام:*** ينصب اهتمام المقاول ويوجه كل تركيزه إلى أهدافه المحددة مسبقا حرصا منه على تحقيقها.
- ***التفاؤل:*** يعتبر المقاولون محبين للمخاطرة فمهما زادت صعوبة المشروع وعدم التأكد حول نتائجه إلا أنهم يتفاءلون بإمكانية نجاحه ويسعون لبلوغها حتى ولو فشلوا يعتبرون الفشل نقطة بداية نجاحات أخرى.
- ***المنهجية والنظام:*** يتميز المقاول عن غيره من الأفراد العاديين بالقدرة على تنظيم وقته بشكل جيد وترتيب أعماله وفقا لجدول زمني يوضح فيه تفاصيل الأعمال والوقت اللازم لتنفيذها آخذا في عين الاعتبار الضغوط البيئية التي يمكن أن تعيق السير الحسن للعمل وهنا نجد مدير العمل هو المالك.
- ***التوجيه الذاتي:*** بان يكون منظما للأعمال وقائدا لنفسه وللجماعة في نفس الوقت لأجل تنفيذها.
- ***الحماس والاقتناع الذاتي:*** إذ يتمتع المقاول بالثقة في النفس والطموح العالي لتحقيق الذات.
- **التوجه بالتصرف:** ويقصد بها إمكانية تحويل الأفكار إلى أهداف واقعية وخطط قابلة للتنفيذ.
- **التجاوب مع حالات عدم التأكد:** فالصفة المميزة للمقاولين تحمل مخاطر كبرى والمقترنة بحالات عدم التأكد البيئي واللذان يرتبطان بعلاقة طردية مع العوائد.
- بالإضافة إلى إمكانياته في الحصول على المعلومات والمعارف التقنية الخاصة بالنظم المالية والمحاسبية.

وبما أن التقاول نمط حياة من اجل تحقيق الذات والتصرف باستقلالية يتحدد التوجه فيها من:

- الأسلاف لان اغلب المقاولين ينحدرون من عائلات تقاولية، فقد يكون أحد أفراد العائلة كالأب مثلا صاحب مؤسسة أو اكتساب خبرة من أعمال سابقة، أو المستوى التعليمي قد ينمي القدرة على الإنشاء والاستقلالية.
- الدوافع: تتعدد الدوافع المحددة للتوجه التقاولي إلى الرغبة في مواجهة التحديات، تحقيق الأعمال الصعبة، الالتزام بمشاريع تفرض استخدام كل المؤهلات من اجل التنمية الشخصية أو المهنية، تنمية الأفكار والاستجابة بطريقة مختلفة تحقق الاستقلالية.
- المؤهلات و تعود إلى القدرة على الإجابة المنظمة للمشاكل المرتبطة بالمواقف المختلفة و تتمثل الكفاءات المطورة من التجارب الناجحة، فبعض المؤهلات ترتبط بالطبع التقاولي: كالثقة بالذات و القدرة على النجاح، توظيف الطاقات، حب النشاط،، متابعة الأهداف، التعامل مع عدم التأكد، التكيف مع التغيير ، الرؤيا الشخصية، الحدس مقابل الأحداث أي المواقف الجديدة، القيادة، القدرة على التخطيط و التنظيم و المتابعة و الرقابة، الأهلية و التي تتأثر بدورها بمستوى الإدراك و مستوى الوعي تجاه المواقف الواقعية أو المحتملة و التي تؤثر في التوجه و النشاط و من بينها : الرغبة في التعرف على

سلوك المنافسين، اعتماد المنافسة كفرصة لتنمية الأداء، الاستجابة للتمييز، الانفتاح على الفرص التغييرية.

- أشكال التكوين المختلفة التي تطور المقاربة في اغلب الحالات في الجامعات، المدارس التسييرية ومدارس الهندسة من خلال التفاعل بين الطلبة، الأساتذة والمقاولين المتخصصين والذي يفيد بخلق علاقات في الأجل الطويل ترتبط بمشاريع تقاولية.
- الخبرة المهنية وتمثل مصدرا مهما للأفكار التقاولية، تعزز حيازة الكفاءات التقنية، العملية والتسييرية التي تسمح بتنمية النسيج العلاقاتي الخاص بمشاريع التقاول واستغلال الفرص.
- البيئة الاجتماعية، الاقتصادية، والتكنولوجية التي تؤثر في عملية التقاول والمجالات المرتبطة بالتطور التكنولوجي، القانوني، التغييرات الاقتصادية والصناعية وكذا التطورات الاجتماعية

شكل رقم 02: خصائص المقاول

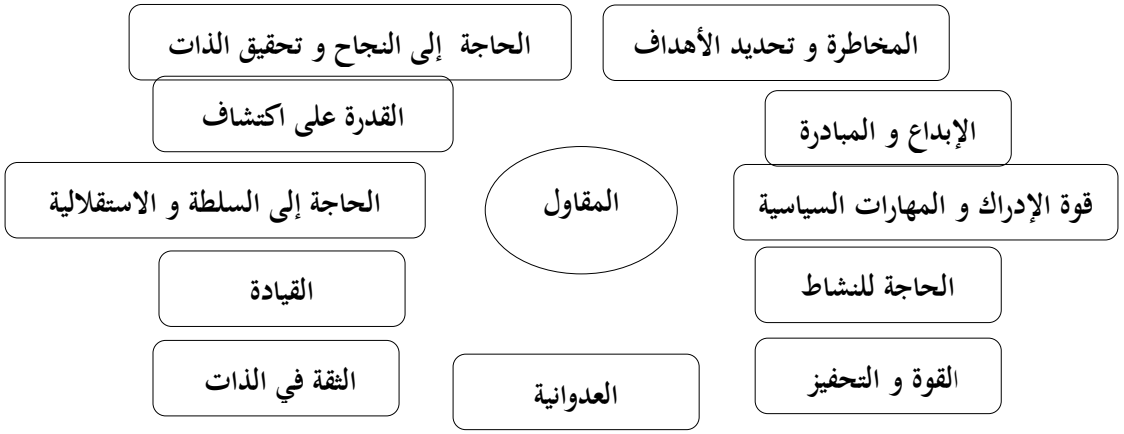

المصدر: Jean Christophe Pic, Géline Viala, Karim Ziani, (entreprendre dans le green business : créer et développer une entreprise durable et responsable), DUNOD, Paris, 2013

تصنيفات المقاول:

يصنف louis jaques filion المقاولة حسب معيار الإنتاج إلى:

- المقاولة المعيدة؛
- المقاولة المقلدة؛
- مقاولة التقويم؛
- مقاولة المغامرة.

وعلى هذا الأساس صنفت وكالة إنشاء المؤسسات الفرنسية APCE المقاول إلى:

- المبادر؛
- المبتدئ؛
- الناضج؛
- الحر.

بناء على ما سبق تصنف الأعمال التقاولية إلى:

- أعمال ابتكاريه بحتة ناتجة مبادرة المقاول لتجسيد فكرته الجديدة في منتج جديد، يقوم على أساسه بتنظيم عمل جديد يستدعي نقل وتوضيح رؤياه إلى باقي أعضاء التنظيم بشكل مباشر لضمان تنفيذه واقعيا. تجمع هذه الأعمال كلا من صنف المبادر والمبتدئ لان كلاهما صاحب أفكار يسعى لتحقيقها.
- أعمال ابتكاريه مطورة لأعمال سابقة بإعادة الاستئناف لأعمال فشلت أو إضفاء خاصية جديدة لأعمال قائمة باستخدام تكنولوجيا مطورة، تضم هذه الأعمال المقاول الناضج صاحب الخبرة في مجال الأعمال.

- ملكية أعمال ابتكاريه عندما يكون المقاول صاحب ملكية لا أفكار يستخدمها لشراء أفكار أو مؤسسات قائمة يستفيد منها بتحقيق السبق والتميز التنافسي ويدخل ضمن هذا الصنف المقاول الحر.

حيث أن 25 % ممن انشئوا مؤسساتهم كان بهدف تحسين وضعيتهم المالية، 25 % كهواية، 15 % من اجل ممارسة السلطة و25 % سمحت لهم الفرصة بإنشائها وعلى هذا الأساس يصنف المقاولون إلى:

- مقاولة التبديل من اجل خلق فرصة عمل.
- مقاولة الفرصة لاستغلال فرص تسمح بإنشاء أعمالهم.
- مقاولة المنفعة للاستفادة من بعض المزايا كالدخل الإضافي، الوقت الملائم أو العمل في المنزل
- مقاولة القبول من اجل العمل في المجال المرغوب.

تختلف دوافع خلق المؤسسة لدى المقاول إلى سلبية ناتجة عن الحاجة إلى الأموال، ممارسة المهام المرغوبة أو ايجابية ناتجة عن الرغبة في الإنشاء أي تحقيق الذات، الحصول على الحرية التنظيمية وتحقيق التوجهات الشخصية لان نجاح المقاولين في تحقيق مشاريع حياتهم يتوقف على مدى النجاح في المشاريع المهنية بتحقيق أهداف النمو والمردودية لاستخلاص الموارد أساس المشاريع في الحياة وهذا طبعا يتوقف على إستراتيجية تفيد ببلوغ ميزة تنافسية لاستقطاب العملاء بشكل مستدام. **(حسين عبد المطلب الاسرج (الريادية ودورها في التنمية العربية في ظل اقتصاد المعرفة)/https://mpra.ub.uni-muenchen.de/22310)**

تقوم هذه الإستراتيجية على التوفيق بين الموارد بالاعتماد على كفاءات خاصة تفيد بالتوجه نحو أسواق موجودة تكون هذه الإستراتيجية إما متميزة أو مركزة، تعتمد على خلق طلب خاص لدى العملاء ، هذه الخاصية التي ترتبط أحيانا بشخصية المقاول في حد ذاته لاستقطاب شريحة وفية من العملاء تتميز بالقدرة على السداد لمنتجات أو خدمات توافق توقعاتهم لأجل تحصيل أرباح تدفعه لمضاعفة أهدافه سعيا منه لتحقيق هدف النمو، هذا النوع من المقاولين ينتمون غالبا إلى القطاعات الحرفية خاصة الفنون و السياحة التي تتميز بخصوصية العرض الناتجة عن خبرة المقاول. بتجميع كفاءات متعددة ناتجة عن خبرات متعددة أو ممارسة مهام متعددة تجعله متميزا في السوق.

يعتمد بقاء المؤسسات على مفهوم مشاريع الحياة عند إنشائها، بحيث يعتبر بمثابة ضمان للاستمرارية لدى المقاولين وبالتالي يمكن القول عن مقاول القرن العشرين انه يسعى لتحقيق الذات وإنشاء مؤسسته التي تمثل تجسيدا لمشروع حياته، توقعاته وبنائه الشخصي بمواجهة التناقضات التي تفرضها التغيرات البيئية المستمرة والتوفيق بين التوجهات الشخصية والمهنية.

بحيث تكون له الرغبة في تحسين حياته، علاقاته الشخصية، والمهنية والقابلية للتغييرات الجذرية وتوجهاته الإستراتيجية، تعتمد على الانفرادية والتميز في العرض، والمؤسسة ما هي إلا مشروع في خدمة مشروع حياة المقاول، يقاوم كل الصعوبات التي قد تقود إلى الفشل والابتعاد عنه إذا كان لا يخدم مشروع الحياة، ذلك لان وجود المقاول من عدمه يتوقف وبشكل مباشر على طبيعة البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها والتي تمثل أساس بلورة هذا المشروع.

المطلب الثالث: عملية التقاول

إن الشروع في عملية التقاول يستدعي المرور ب ثلاث مراحل من: الإنشاء إلى الاستقلالية ثم التميز (Dépendance، indépendance، interdépendance) فالمرور من المرحلة الأولى إلى الثانية يكون باعتماد: التنبؤ، تحديد الأهداف، وتحديد الأولويات، أما عند التطوير والمرور من المرحلة الثانية إلى الثالثة يقتضي اعتماد أربعة توجهات: **(Jean Christophe Pic, Géline Viala, Karim Ziani, (entreprendre dans le green business : créer et développer une entreprise durable et (responsable), DUNOD, Paris, 2013**

- التفكير الايجابي القائم على النجاح؛

- السعي إلى الإدراك حتى يستطيع الإقناع؛

- استغلال التنسيق والاستفادة منه؛

- التدريب بالمحافظة على ديناميكية التعلم طيلة فترة حياته.

ولكن قبل الشروع في عملية التقاول يستدعي مراعاة قبول المشروع خاصة التوافق مع الإمكانات المحتملة والدوافع، تليها خطوات التجسيد منظمة كما يلي:

1- **ظهور الفكرة:** تنشا الرغبة التقاولية لدى الأفراد الذين يثبتون خبرة ويرغبون في تغيير نمط حياتهم المهنية أو لدى الشباب أو طالبي العمل من اجل خلق نشاط أي سبيل للتوظيف الذاتي، كل من يملك كفاءة ناتجة عن خبرة وتسمح له بالنجاح بحيث توجد بعض المؤسسات الحكومية التي تهدف إلى الدعم والمرافقة في مجال إنشاء المؤسسات.

2- **تنفيذ المشروع**

بتجسيد الفكرة الابتدائية وبالبحث وقياس القدرات الخاصة بمواقع النجاح الممكنة للمقاول في إطار الدراسة التجارية والبحث في الموارد المادية والبشرية والاستثمارية بالدراسة التقنية والمالية، أما الدراسة التشريعية (القانونية) فتهدف لدراسة الشكل الجبائي بالتركيز على النتائج المحتملة في فترة تتراوح بين 3 و5 سنوات من اجل جذب المستثمرين لضمان التمويل.

3- بداية النشاط

يستدعي التزاما بممارسة المهام الإنتاجية، التجارية، المالية والإدارة الإستراتيجية لأجل متابعة النشاط.

بالإضافة إلى البحث في فرص اكتساب العملاء والشراكة المحتملة في ظل الشبكات الموجودة، ففي هذا الإطار ظهرت مفاهيم مشاتل المؤسسات المجمعة بشكل متقارب في مراكز البحث في أقطاب تكنولوجية لمواجهة مخاطر المقاولين التي يصادفونها من اجل جعل مقاولاتهم مستدامة، كما توجد بدائل إنشاء أخرى تبديها المؤسسات الكبيرة بتشجيع العاملين على الإبداع وخلق مشاريع جديدة من اجل تخريجها أو اقتراح على مبدعين تنمية مشاريع راكدة.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: دراسة حالة ولاية سعيدة

مقدمة الفصل:

لقد تناولنا أهم المفاهيم المتعلقة بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام وواقعها في الجزائر بشكل خاص وذلك من خلال الجانب النظري هذا ما أوجب علينا إسقاط الجانب النظري على الواقع العملي في ولاية سعيدة.

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سعيدة وذلك باستخدام نموذج تحليل إلى مركبات أساسية (ACP) وهذا من أجل تقليص متغيرات الدراسة إلى مجموعة عوامل أساسية.

تمهيد

ان تطبيق برنامج تحليل العاملي على متغيرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية لولاية سعيدة بهدف تحديد عوامل التنمية لولاية سعيدة بحيث قمنا بجمع البيانات من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ومديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعالجة البيانات على 16بلدية ومتغيرة وادخال البيانات ومعالجتها باستخدام برنامج **SPSS**

حيث قمنا بتعريف ولاية سعيدة باعتماد على الدليل الإحصائي لسنة 2020 وبعض الخصائص الاقتصادية للمؤسسات واستعملنا 48 متغيرة الداخلة بالدراسة وتحليل البيانات والنتائج التي توصلنا اليها.

المبحث الأول: لمحة عن ولاية سعيدة

المطلب الأول: تقديم ولاية سعيدة

تقع ولاية سعيدة في الشمال الغربي للجزائر يحدها شمالا ولاية معسكر، ولاية سيدي بلعباس غربا، وولاية تيارت شرقا، ومن الجنوب ولايتي النعامة والبيض. انبثقت من التقسيم الإداري للولايات سنة 1985. وكان اسمها السابق مدينة العقبان. سماها الامير عبد القادر بسعيدة نسبة إلى امرأة صالحة اسمها "لالة سعيدة **(مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية (DPAT)ولاية سعيدة.)**

الشكل(03): خريطة الجزائر

1/التضاريس والمناخ:

تقع ولاية سعيدة ما بين نهاية جبال الضاية في الشمال و الهضاب العليا في الجنوب أي في الفج الفاصل بين الكتلة الأولى و الثانية من سلسلة الأطلس التلي ، إذ يمر بهذا الفج واد سعيدة، وهي تحتوي على مساحة غابية تقدر ب 156401 هكتار أي ما يعادل نسبة 5,23% من مساحة إقليم الولاية .

-يتميز شمال الولاية بتربة خصبة صالحة للحبوب ذات مردودية عالية ، إضافة إلى بعض الخضروات جنوبها ذو طابع رعوي خاصة الأراضي السهبية التي تغطيها نباتات شوكية و حلفية ، تقدر مساحتها ب 59760 هكتار.

-يتميز المناخ بالجفاف الملحوظ (المناخ القاري: البارد شتاءا والحار صيفا) يتميز بمعدل هطول الأمطار يصل إلى 400 ملم و تصل درجة الحرارة الى 40 درجة مئوية مع رياح ساخنة في الصيف و في الشتاء تصل إلى 8 درجة مئوية. وتعتبر الولاية ذات مناخ قاري مما يجعل منها منطقة فلاحية، بــاردة شتــاءا وحــارة صيفــا.

الشكل(04): خريطة ولاية سعيدة

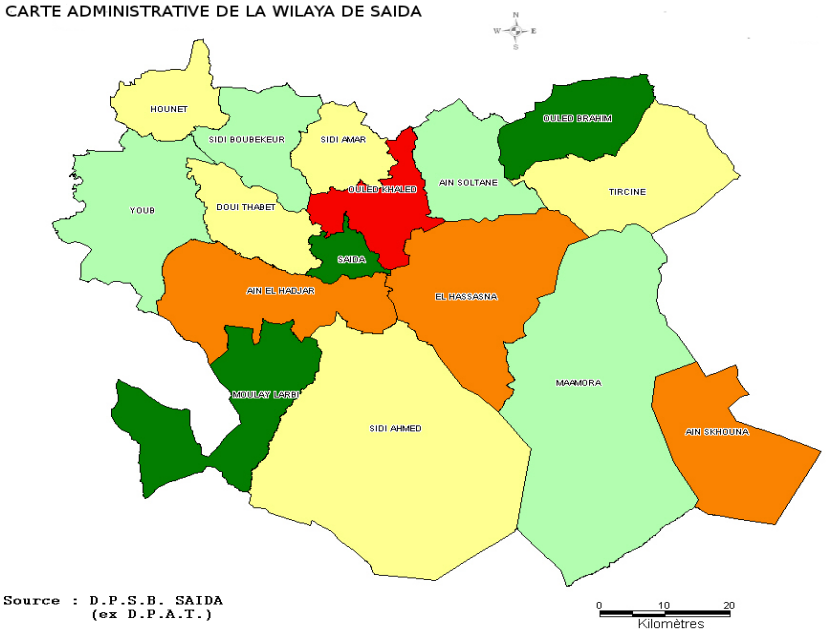

2/الموقع: (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية (DPAT)ولاية سعيدة.)

تحتوي ولاية سعيدة 16 دائرة تتمثل في:

-دائرة سعيدة.

-دائرة يوب: ذويثابث -يوب.

-دائرة عين الحجر: عين الحجر-مولاي العربي-سيدي أحمد.

-دائرة سيدي بوبكر: سيدي بوبكر-أولاد خالد-سيدي أعمر-هونت.

-دائرة الحساسنة: الحساسنة-المعمورة-عين السخونة.

-دائرة أولاد براهيم: أولاد إبراهيم-تيرسين-عين السلطان.

جدول(05) يوضح التقسيم الإداري ومساحات بلديات سعيدة الستة عشر:

المساحة	البلديات التابعة	الدوائر
76	**سعيدة**	**سعيدة**
417	**عين الحجر**	**عين الحجر**
1257	**سيدي أحمد**	
424	**مولاي العربي**	
246	**سيدي بوبكر**	**سيدي بوبكر**
207	**أولاد خالد**	
168	**سيدي أعمر**	
176	**هونت**	
580	**الحساسنة**	**الحساسنة**
1217	**المعمورة**	
404	**عين السخونة**	
254	**أولاد إبراهيم**	**أولاد إبراهيم**
421	**تيرسين**	
259	**عين السلطان**	
443	**يوب**	**يوب**
217	**دوي ثابث**	
2765		**المجموع**

المصدر: بالاعتماد على بيانات من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية.

3/من حيث السكان: (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية (DPAT)ولاية سعيدة.)

وفقا لتقديرات عام 2020 قدر عدد سكان الولاية ب **253 377 نسمة** في التعداد العام للسكان ووفقا للتقديرات نجد أن أكبر عدد من السكان يتركز في ولاية سعيدة 1 935,10 لكل كلم ²أي هناك كثافة سكانية عالية جدا في مركز الولاية.

جدول(06) يوضح عدد سكان البلديات لولاية سعيدة الستة عشر سنة 2019:

الكثافة(مقيم/كم²)	السكان 2015/12/31	البلديات
1 935,10	146 681	سعيدة
26,75	5 801	دوي ثابت
84,31	35 181	عين الحجر
177,33	36 742	أولاد خالد
29,38	12 446	مولاي العربي
43,70	19 362	يوب

هونت	5 361	30,44
سيدي أعمر	10 131	60,37
سيدي بوبكر	21 145	86,06
الحساسنة	14 710	25,38
المعمورة	7 664	6,30
سيدي أحمد	15 861	12,61
عين السخونة	8 018	19,83
أولاد إبراهيم	22 188	87,53
تيرسين	8 297	19,69
عين السلطان	7 665	29,57
الولاية	377 253	55,76

المصدر: بيانات من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية.

الشكل رقم (05): خريطة ولاية سعيدة تمثل توزيع الكثافة السكانية على البلديات

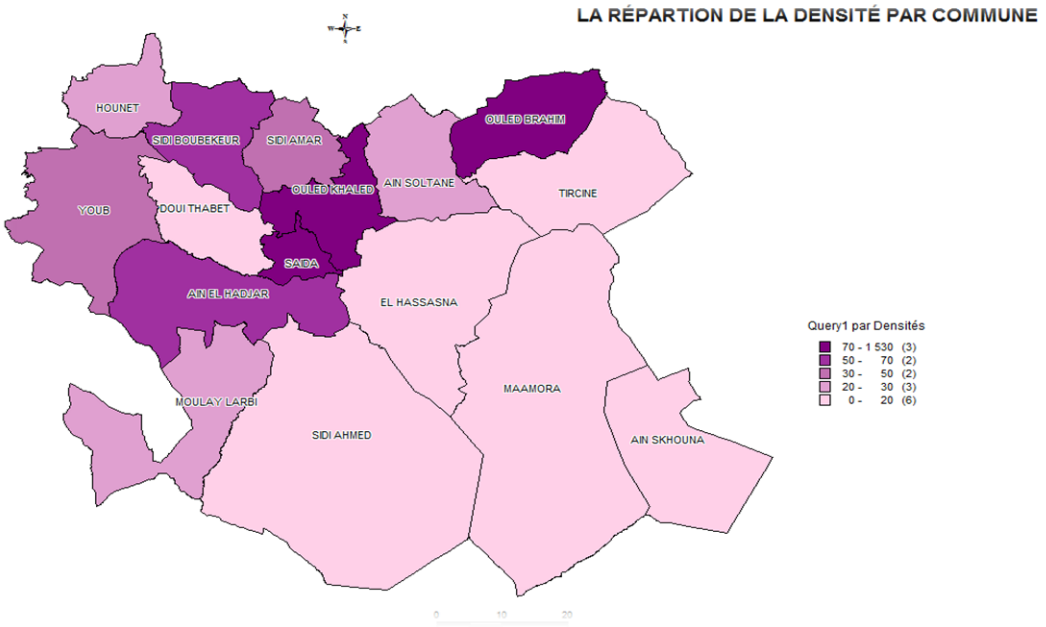

4/من حيث التعليم : (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية (DPAT) ولاية سعيدة.)

أ/التعليم الابتدائي:

بلغ معدل الالتحاق بالمدارس أعلى من 95% في التعليم الابتدائي. حيث يقدر عدد تلاميذ المدارس سنة 2019 ب 41451 تلميذ كما تحتوي الولاية على 213 مدرسة التي يبلغ مجموع أقسامها 1822 قسم.

جدول (07) يوضح عدد المدارس الابتدائية وعدد التلاميذ المتمدرسين لسنة 2019:

المجموع	المدارس		البلديات
التلاميذ	العدد المستعمل	العدد	
15162	51	52	سعيدة
717	06	09	دوي ثابت
4116	14	17	عين الحجر
4072	18	22	أولاد خالد
1516	08	08	مولاي العربي
2153	10	16	يوب
503	04	05	هونت
1101	08	08	سيدي أعمر
2360	13	18	سيدي بوبكر
1822	07	11	الحساسنة
910	04	04	المعمورة
1800	09	09	سيدي أحمد
903	05	05	عين السخونة
2427	11	12	أولاد إبراهيم
955	07	07	تيرسين
934	08	10	عين السلطان
41451	183	213	الولاية

المصدر: بالاعتماد على بيانات من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية.

ب/التعليم المتوسط: (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية (DPAT)ولاية سعيدة.)

بلغ عدد المدارس المتوسطة 59 متوسطة التي تحتوي على 863 أستاذا حيث يبلغ عدد التلاميذ المتمدرسين 25342 تلميذا.

جدول(08) يوضح عدد مدارس وتلاميذ التعليم المتوسط لبلديات سعيدة 2019:

البلديات	عدد المتوسطات	عدد التلاميذ
سعيدة	19	10047
دوي ثابت	1	333
عين الحجر	5	2558
أولاد خالد	5	2476
مولاي العربي	3	993
يوب	3	1204
هونت	1	308
سيدي أعمر	3	641
سيدي بوبكر	3	1401
الحساسنة	3	984
المعمورة	2	479
سيدي أحمد	3	910
عين السخونة	2	637
أولاد إبراهيم	4	1607
تيرسين	1	410
عين السلطان	1	354
الولاية	59	25342

المصدر: بالاعتماد على بيانات من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية.

ج/التعليم الثانوي: (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية (DPAT)ولاية سعيدة.)

ثانويات سعيدة حاليا 26 ثانوية حيث بلغ عدد تلاميذ الثانويات 28640تلميذا حيث شهدت الولاية تحسنا واضحا على مستوى المؤسسات.

جدول (09) يوضح ثانويات وتلاميذ التعليم الثانوي في بلديات سعيدة لسنة 2019:

عدد التلاميذ	عدد الثانويات	البلديات
10900	11	سعيدة
0	0	دوي ثابت
1800	2	عين الحجر
2300	2	أولاد خالد
800	1	مولاي العربي
1000	1	يوب
800	1	هونت
800	1	سيدي أعمر
3600	2	سيدي بوبكر
1000	1	الحساسنة
0	0	المعمورة
600	1	سيدي أحمد
840	1	عين السخونة
4200	2	أولاد إبراهيم
0	0	تيرسين
0	0	عين السلطان
28640	26	الولاية

المصدر بالاعتماد على بيانات من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

د/التعليم العالي:

لقد شهد التعليم العالي لولاية سعيدة تنويعا بتقديم عدد من التخصصات وترقية المركز الجامعي. حيث يتلقى فيها التعليم الطلاب من الولايات الأخرى وخاصة المجاورة منها (الولايات الجنوبية). حيث يتميز تخصص العلوم بعدد طلاب أكثر من التخصصات الأخرى حيث يليه تخصص التكنلوجيا وتتبعه التخصصات الأخرى.

الشكل(06): توزيع الطلاب حسب التخصصات لولاية سعيدة

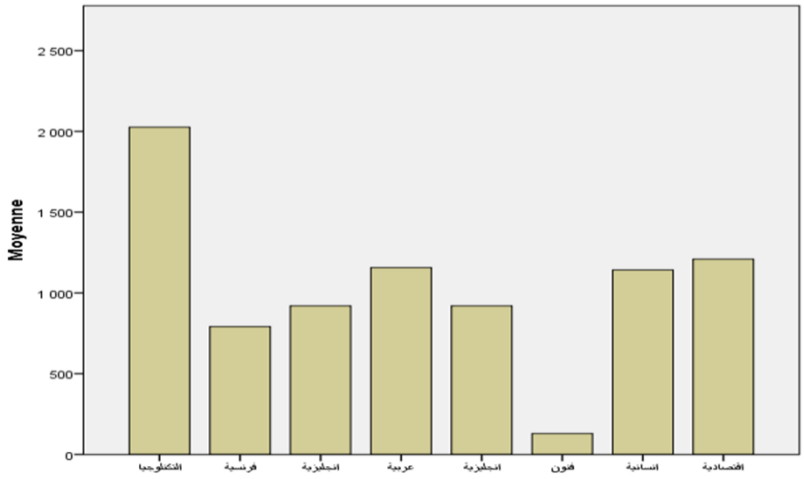

المصدر: بالاعتماد على بيانات من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

ه/التكوين المهني: (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية (DPAT)ولاية سعيدة.)

يلعب قطاع التكوين المهني دورا هاما في تكوين الأفراد وفي المساهمة في البحث على فرص العمل. بحيث هناك 13 مركز مهني بسعة 3600 مقعد بيداغوجي وتنتشر مراكز التدريب عبر البلديات التالية:

سعيدة.مولايالعربي.يوب.سيديبوبكر.الحساسنة.سيديأحمد.أولادإبراهيم.عينالحجر.الرباحية.بالول.عين السخونة.

والجدول(10) التالي يمثل عدد المقاعد البيداغوجية لمختلف البلديات لولاية سعيدة سنة 2019:

المراكز	قدرة المركز	عدد المسجلين
مركز بريزيني الشيخ (أولاد سعيدة)	300	254
مركز قرينة بدرة(بنات) سعيدة	300	126
مركز الشادلي بن دحمان عين الحجر	250	87
مركز الإخوة بوعزة الحساسنة	250	33
مركز عماري قادة سعيدة	450	688
مركز سيدي قاسم سعيدة	250	40
مركز الخالدي منور يوب	300	120
مركز النجادي بلقاسم بالول	250	53
مركز صدوقي العربي سيدي بوبكر	250	40
مولاي العربي	250	3
سيدي أحمد	200	35
الرباحية	300	162
عين السخونة	250	92
المجموع	3600	1739

المصدر: بالاعتماد على بيانات من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

المطلب الثاني: البنية الاقتصادية لولاية سعيدة

1) السكن:

حيث تشمل ولاية سعيدة 63585 سكن. وتقوم بتشجيع دعم عملية الإسكان وتنظيم العمران في الولاية. وأصبح الخيار الجديد بشأن الإسكان هو التركيز على تنويع البرامج.

2/شبكة الطرق:

المجموع الخطي لشبكة الطرق لولاية سعيدة 1711.501 في سنة 2019 وهي على النحو التالي:

401.949 كم في الطرق الوطنية.

615.912 كم في طرق الولاية.

588.540 كم في طرق البلديات.

110.100 كم في طرق الدولة.

حيث كل من بلديات سعيدة فتح لها طريق مع الولاية المجاورة وكذلك نحو وسط مدينة سعيدة. والبلديات الواقعة شمال الولاية فتح لها طريق نحو واد تاغية ومعسكر.

بالول وتيرسين فتح لها طريق نحو ولاية تيارت.

عين السخونة لها طريق مع ولاية البيض.

يوب وهونت وسيدي بوبكر لها طريق مع سيدي بلعباس.سفيزف وتلاغ.

الشكل(07): شبكة الطرق لولاية سعيدة

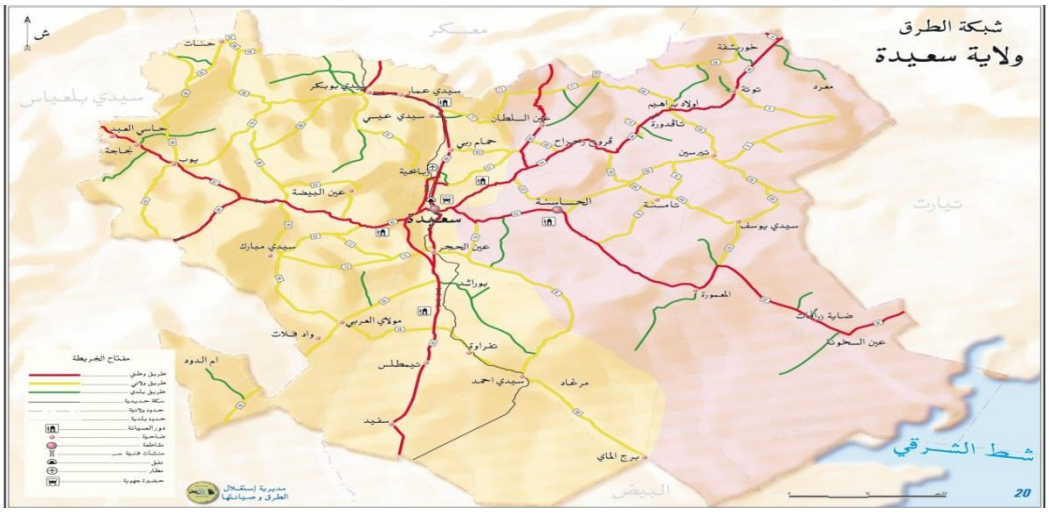

3/شبكة الموارد المائية: (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية (DPAT)ولاية سعيدة.)

من الموارد المعبئة عبر الولاية جزء مخصص للاستفادة من الاستخدامات المختلفة كما يلي:

-توفير مياه الشرب:Hm3/an76.18

-توفير المياه الصناعية : Hm3/an984

-الري: Hm3/an738.30

-بالإضافة إلى منطقة تجمع المياه الموضحة كما يلي:

جدول (11) يمثل مناطق تجمع المياه في الولاية:

التجمعات المائية	المساحة ب km^2
واد سعيدة	621.20
واد سفيون	461.03
واد بربور	605.46
واد هونت	260.49

المصدر: بالاعتماد على بيانات من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

4/الزراعة والسياحة والصناعة:

1-الزراعة: (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية (DPAT)ولاية سعيدة.)

يتميز السياق الطبيعي لولاية سعيدة بوفرة الموارد الطبيعية وهذا من حيث الأراضي الزراعية وكذا وفرة في الموارد الغابية بحيث أن نسبة توزيع الأراضي الزراعية تفوق نسبة 70%وهي نسبة تشير إلى الإمكانات الزراعية الهامة التي تتوفر عليها الولاية وتتوزع المساحة الزراعية في بلديات الولاية ويتميز الإنتاج الفلاحي بولاية سعيدة بتنوعه من حيث زراعة الحبوب وزراعة الخضر والأشجار المثمرة ويعطي هذا الإنتاج المحلي أهمية للمنطقة في الإنتاج الفلاحي بالإضافة إلى ان تتوفر على الثروة الغابية معتبرة تقدر بمساحة 157669هكتار، وهذا يساهم في حفظ وتنويع البيولوجي والإقليمي.

2-السياحة:

ولاية سعيدة لديها امكانات سياحية هائلة مما لا شك فيه وهذا الى حد أنها تتميز بتنوع التضاريس تتراوح بين المناطق الجبلية الى مناطق السهوب كما تتوفر هذه المناطق على مجموعة متنوعة من الإمكانات الطبيعية التي هي مناطق الجذب السياحي مثل الغابات ومعالجة المياه المعدنية بما في ذلك المواقع التاريخية وعصور ما قبل التاريخ : حمام ربي، سيدي عيسى، المرجا، تيفريت، عين السخونة.

وبالإضافة الى ذلك الولاية تحتوي على مواقع تاريخية وأثرية هامة، بما في ذلك هناك مدينة رومانية في بلدية يوب والكهوف مع النقوش الصخرية في منطقة عين المانعة. **3-الصناعة:**

يتميز النسيج الصناعي في ولاية سعيدة بوفرة الحقول والمواد الأولية لمواد البناء والمواد المعدنية والغير معدنية ولديها عدة وحدات صناعية) مجمع الإسمنت وحدة صناعة الجبس مصنع الحليب ومشتقاته، مؤسسة المواد الكاشطة، شركة مياه سعيدة، مؤسسة مواد التنظيف، شركة الملابس والتفصيل، مطاحنا الرياض، مؤسسة نفطال للغاز، مؤسسة البترول ومشتقاته).

المبحث الثاني واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سعيدة

تمهيد

في هذا المبحث سنتحدث عن حصيلة المعلومات الإحصائية حول محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولاية بمثابة إحدى الأدوات التي يمكن على ضوئها بلورة سياسة تنموية فعالة بتحديد الأهداف المرجو بلوغها لما تتضمنه من مؤشرات رقمية لمختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية.

وتمثل هذه المعطيات حصيلة لإحصائيات ونسيج المؤسسات الاقتصادية على مستوى الولاية الموقوفة إلى غاية سنة 2020.

المطلب الاول: تعداد المؤسسات

الجدول 12: عدد المؤسسات المسجلين والمشطوبين سنة 2020:

من خلال تحديد الأنشطة الاقتصادية سمحت عملية الانتقاء والتمحيص للمعلومات المتحصل عليها من تحقيق بعض النتائج المبلورة في الجدول الرقمي التالي:

	قطاعات النشاط	عدد المؤسسات	عدد المسجلين خلال الثالث	عدد المشطوبين خلال الثلاثي الثالث	عدد المسجلين خلال الرابع	عدد المشطوبين خلال الثلاثي الرابع
1	الفلاحة والصيد	14	01	00	00	00
2	المياه والطاقة	02	00	00	00	00
3	الطاقة	01	00	00	00	00
4	خدمات وأشغال بترولية	00	00	00	00	00
5	مناجم ومحاجر	09	00	00	00	00
6	الحديد والصلب	00	00	00	00	00
7	مواد البناء	14	00	00	00	00
8	البناء والأشغال العمومية	537	21	01	15	00

9	الكيمياء والبلاستيك	02	00	00	00	01
10	الصناعة الغذائية	27	00	00	00	00
11	صناعة النسيج	10	00	00	00	00
12	صناعة الجلد	00	00	00	00	00
13	صناعة الخشب والورق	02	00	00	00	00
14	صناعات مختلفة	03	00	00	00	00
15	النقل والاتصالات	62	01	00	01	00
16	التجارة	172	11	00	08	00
17	الفندقة والإطعام	78	02	00	00	00
18	خدمات للمؤسسات	08	00	00	00	00
19	خدمات للأسر	577	11	00	17	00
20	الهيئات المالية	00	00	00	00	00
21	الأعمال العقارية	09	00	00	00	00
22	خدمات للجماعات	146	00	00	03	00
	المجموع الكلي	1672	47	01	44	01

التعليق: يتبين أن عدد المؤسسات متفاوت من نشاط إلى آخر إذ نلاحظ أنه كل من شعبة البناء والأشغال العمومية وخدمات الأسر والتجارة وخدمات للجماعة تشكل الأنشطة الغالبة من العدد الإجمالي، وهذا يبين أن هذه القطاعات تلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المباشرة التي يحتاج إليها المواطن في حياته اليومية.

سجلنا النسب التالية:

– جدول13: يوضح النسب المئوية لعدد المؤسسات حسب كل شعبة

الرقم	القطـاع	النسب المئوية (%)
1	الفلاحة والصيد	1.18
2	المياه والطاقة	0.36
3	الطاقة	0.05
4	خدمات وأشغال بترولية	00
5	مناجم ومحاجر	0.46
6	الحديد والصلب	0.05
7	مواد البناء	0.87
8	البناء والأشغال العمومية	36.03
9	الكيمياء والبلاستيك	0.05
10	الصناعة الغذائية	3.68
11	صناعة النسيج	0.97
12	صناعة الجلد	00
13	صناعة الخشب والورق	0.15
14	صناعات مختلفة	0.05
15	النقل والاتصالات	5.32
16	التجارة	7.88
17	الفندقة والإطعام	2.51
18	خدمات للمؤسسات	0.97
19	خدمات للأسر	22.82
20	الهيئات المالية	0.71
21	الأعمال العقارية	0.81
22	خدمات للجماعات	14.53
المجموع الكلي		%100

المصدر: CNAS الوحدة: %

الشكل 08: المنحنى البياني يبين عدد المؤسسات حسب كل شعبة

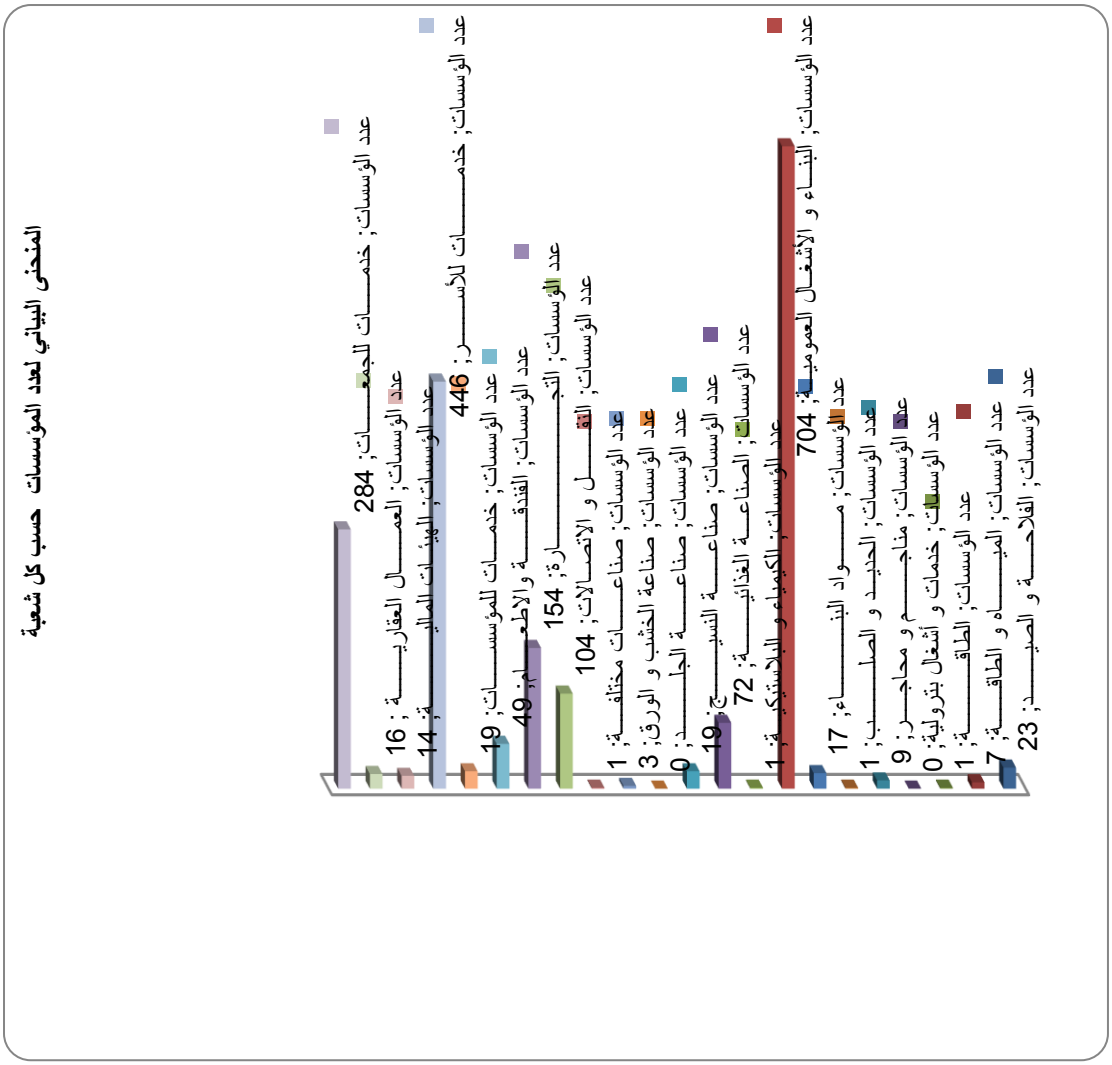

. جدول 14: يوضح النسب المئوية لعدد المؤسسات حسب كل بلدية

الرقم	البلدية	عدد المؤسسات	النسب المئوية%
1	سعيدة	1190	68.21
2	عين الحجر	125	7.98
3	مولاي العربي	07	1.28
4	سيدي أحمد	14	1.02
5	سيدي بوبكر	34	1.89
6	سيدي اعمر	14	0.87
7	أولاد خالد	121	6.65
8	هونت	05	0.61
9	الحساسنة	32	1.64
10	المعمورة	01	.041
11	عين السخونة	13	0.77
12	أولاد إبراهيم	52	3.48
13	تيرسين	01	0.56
14	عين السلطان	03	0.77
15	يوب	53	3.28
16	دوي ثابث	05	3.36
المجموع الكلي		1672	%100

المصدر: CNAS الوحدة: %

الشكل 09: المنحنى البياني يبين عدد المؤسسات حسب كل بلدية

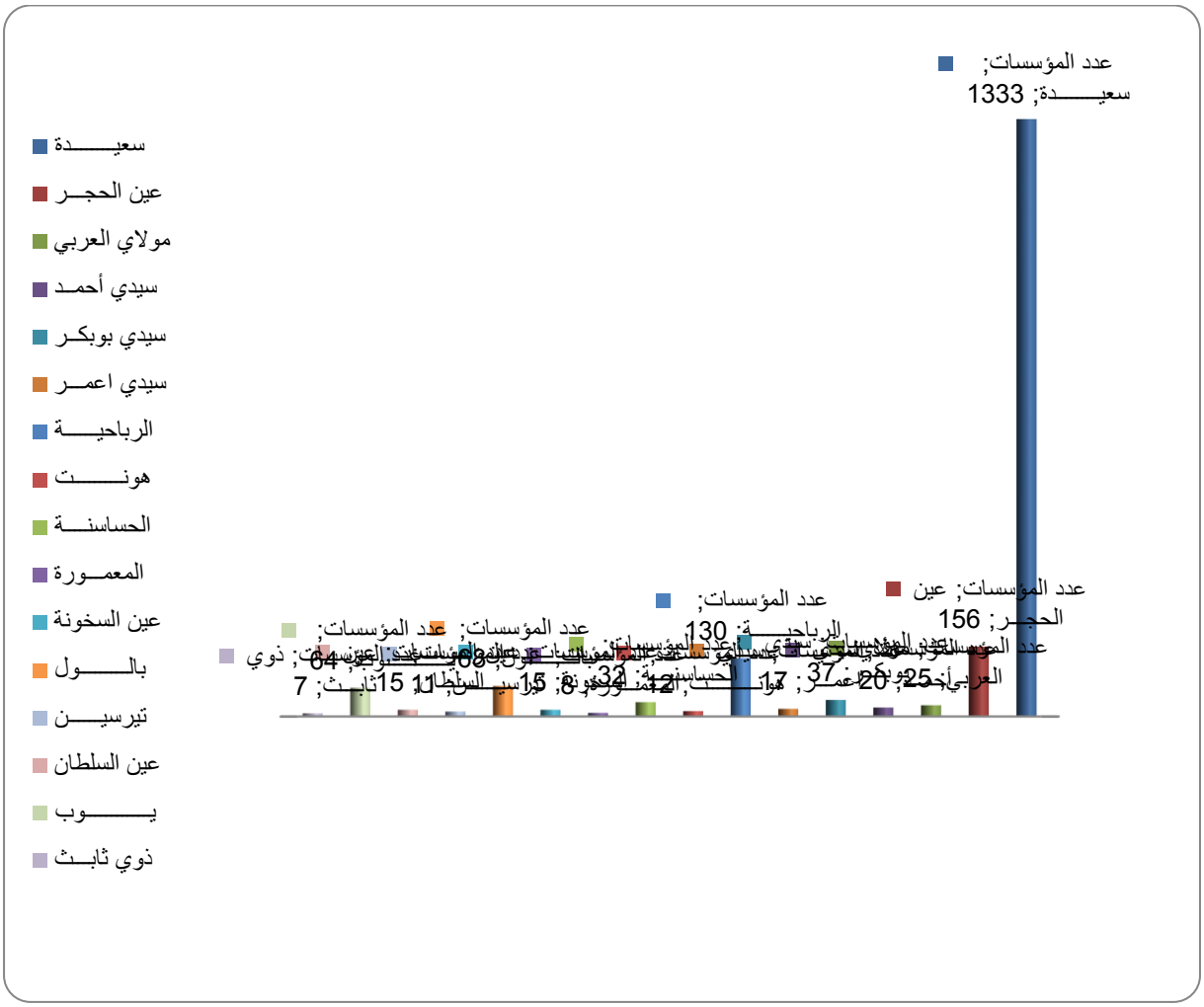

المطلب الثاني: تعداد المؤسسات حسب الطبيعة

جدول 15: يوضح عدد المؤسسات حسب الطبيعة والشعب:

	قطاعات النشاط	عدد المؤسسات المصغرةTPE عدد العمال من 01 إلى 09	عدد المؤسسات الصغيرةPE عدد العمال من 10 إلى 49	عدد المؤسسات المتوسطةME عدد العمال من 50 إلى 250	عدد المؤسسات الكبيرة GE عدد العمال ما فوق 250	المجموع
1	الفلاحة و الصيد	09	04	01	00	*14*
2	المياه و الطاقة	02	00	00	00	*02*
3	الطاقة	01	00	00	00	*01*
4	خدمات و أشغال بترولية	00	00	00	00	*00*
5	مناجم و محاجر	06	03	0	00	*09*
6	الحديد والصلب	00	00	00	00	*00*
7	مواد البناء	06	03	04	01	*14*
8	البناء و الأشغال العمومية	442	87	08	00	*537*
9	الكيمياء و البلاستيك	01	01	00	00	*02*
10	الصناعة الغذائية	17	05	05	00	*27*
11	صناعة النسيج	09	00	01	00	*10*
12	صناعة الجلد	00	00	00	00	*00*
13	صناعة الخشب والورق	00	01	01	00	*02*
14	صناعات مختلفة	01	00	02	00	*03*
15	النقل و الاتصالات	59	02	01	00	*62*

16	التجارة	157	04	01	02	*172*
17	الفندقة والإطعام	82	03	01	0	*78*
18	خدمات للمؤسسات	06	02	00	00	*08*
19	خدمات للأسر	558	18	00	00	*577*
20	الهيئات المالية	00	00	00	00	*00*
21	الأعمال العقارية	08	01	00	00	*09*
22	خدمات للجماعات	123	23	00	00	*146*
المجموع مع النسبة المؤوية		1487	157	25	03	1672
المجموع الكلي		1672				

المصدر: CNAS الوحدة: %

تعليق:

يظهر الجدول أن نسبة المؤسسات المصغرة تمثل أكبر عدد من مجموع المؤسسات، وهذا راجع لطبيعتها السهلة كون إنشاؤها لا يحتاج إلى رأس مال كبير كما أنها تمثل النواة الأساسية لنشاط المؤسسات الكبرى.

الجدول 16: التوزيع الجغرافي لعدد المؤسسات حسب طبيعة المؤسسة على مستوى كل بلدية

	البلدية	عدد المؤسسات المصغرة TPE عدد العمال من01 إلى 09	عدد المؤسسات الصغيرة PE عدد العمال من 10 إلى 49	عدد المؤسسات المتوسطة ME عدد العمال من 50 إلى 250	عدد المؤسسات الكبيرة GE عدد العمال ما فوق 250	المجموع
1	سعيـدة	1066	103	19	02	1190
2	عين الحجـر	103	20	02	00	125
3	مولاي العربي	05	02	00	00	07
4	سيدي أحمـد	11	02	01	00	14
5	سيدي بوبكـر	33	01	00	00	34
6	سيدي أعمر	10	02	02	00	14
7	أولاد خالد	114	08	01	00	121
8	هونـت	05	00	00	00	05
9	الحساسنـة	30	01	00	01	32
10	المعمـورة	01	0	00	00	01
11	عين السخونة	09	04	00	00	13
12	أولاد إبراهيم	43	09	00	00	52
13	تيرسين	01	00	00	00	01

14	عين السلطان	03	0	00	00	03
15	يوب	49	04	00	00	53
16	دوي ثابث	04	01	00	00	05
المجموع مع النسبة المؤوية		1487	157	25	03	1672
المجموع الكلي		1672				

المصدر: **CNAS** الوحدة :%

تعليق: يبين الجدول التالي أن بلدية سعيدة هي المستقطب الأكبر لمختلف المؤسسات الاقتصادية حيث أنها سجلت أكبر معدل مقارنة بالبلديات الأخرى.

الجدول 17: توزيع عدد المؤسسات حسب طبيعة المؤسسة:

نوعية المؤسسة	عدد المؤسسات	النسب المئوية
عدد المؤسسات المصغرةTPE عدد العمال من01 إلى 09	1487	90.74
عدد المؤسسات الصغيرةPE عدد العمال من 10 إلى 49	157	7.16
عدد المؤسسات المتوسطةME عدد العمال من 50 إلى 250	25	1.79
عدد المؤسسات الكبيرة GE عدد العمال أكثر من 250	03	0.31
المجموع	1672	%100

الشكل 10: أعمدة بيانية توضح نسبة عدد المؤسسات حسب طبيعة المؤسسة

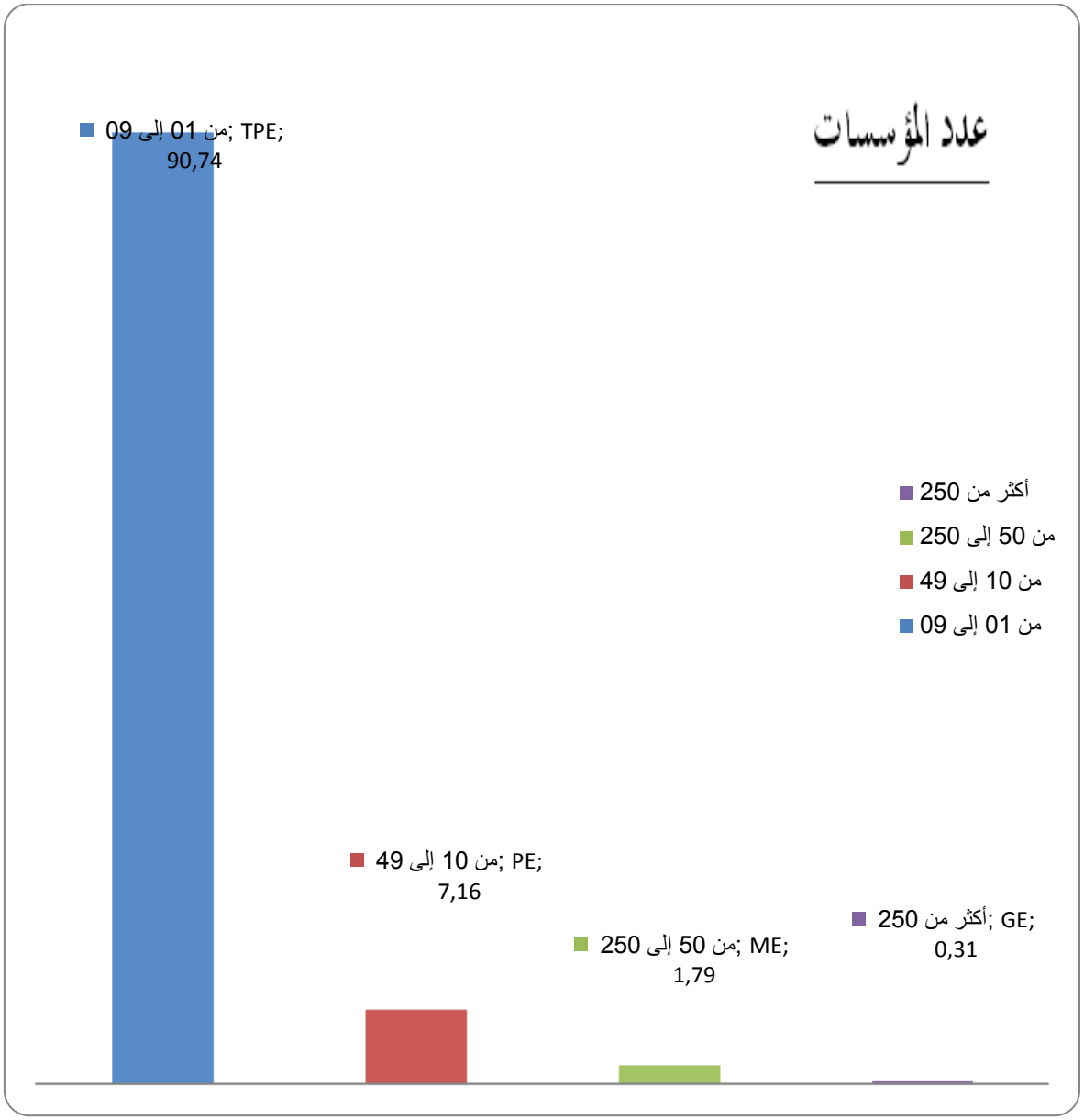

توزيع عدد العمال حسب كل شعبة وبلدية:

الجدول 18: توزيع عدد العمال حسب طبيعة المؤسسة على مستوى كل قطاع وبلدية:

نوعية المؤسسة	عدد العمال	النسب المئوية
عدد عمال المؤسسات المصغرة TPE من01 إلى 09	3200	34.84
عدد عمال المؤسسات الصغيرة PE من 10 إلى 49	2571	19.29
عدد عمال المؤسسات المتوسطة ME من 50 إلى 250	2691	26.58
عدد عمال المؤسسات الكبيرة GE ما فوق 250	951	19.29
المجموع	9413	%100

الشكل 11: أعمدة بيانية توضح نسبة عدد العمال حسب طبيعة المؤسسة

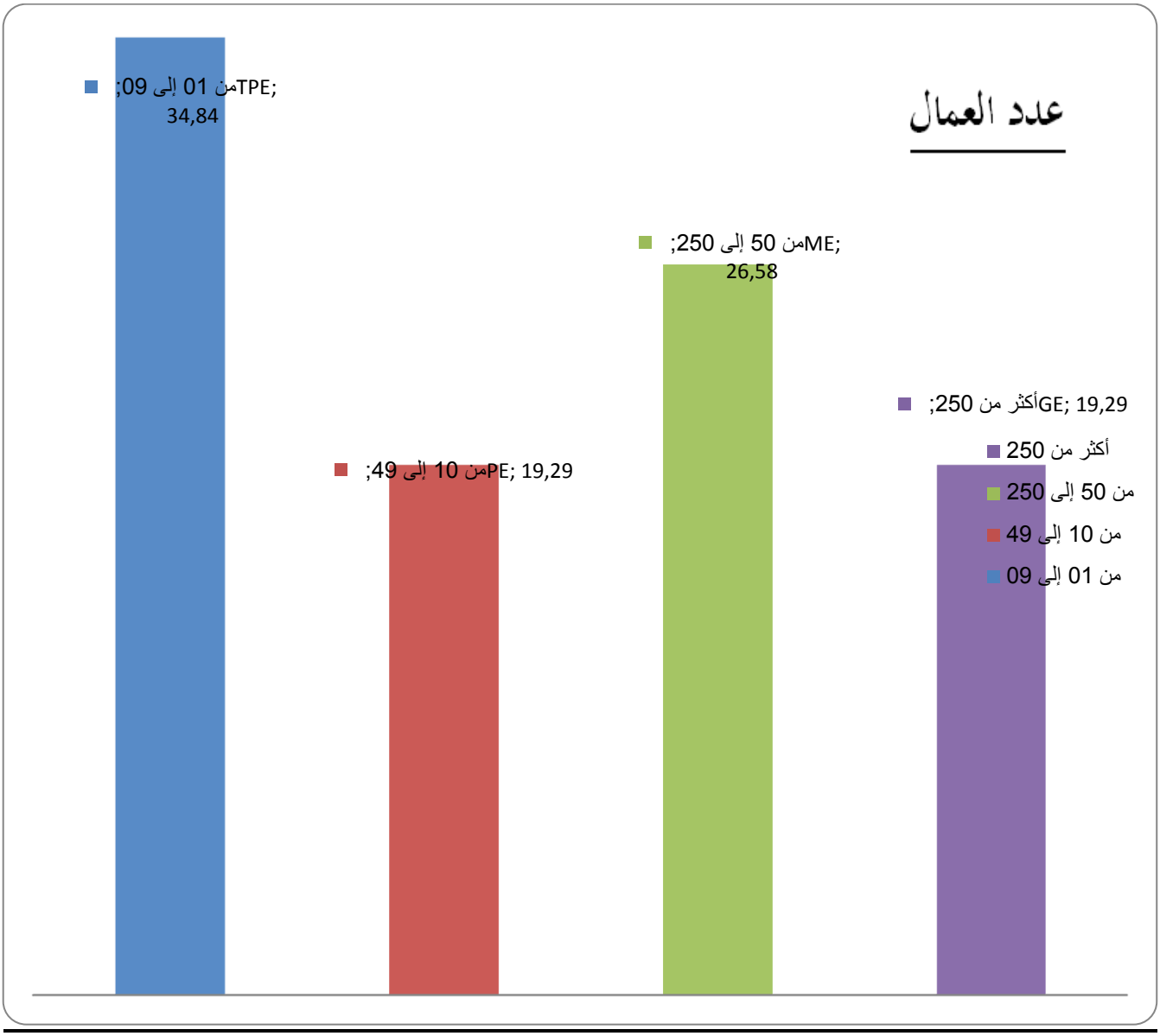

الجدول 19: عدد العمال حسب الطبيعة والشعب

	قطاعات النشاط	عدد عمال المؤسسات المصغرة TPE من01 إلى 09	عدد عمال المؤسسات الصغيرة PE من 10 إلى 49	عدد عمال المؤسسات المتوسطة ME من 50 إلى 250	عدد عمال المؤسسات الكبيرة GE مافوق 250	المجموع
1	الفلاحة والصيد	24	118	165	00	307
2	المياه والطاقة	09	00	00	00	09
3	الطاقـة	01	00	00	00	01
4	خدمات و أشغال بترولية	00	00	00	00	00
5	مناجم ومحاجر	29	41	00	00	60
6	الحديد والصلب	00	00	00	00	00
7	مواد البنـاء	14	53	510	251	828
8	البناء والأشغال العمومية	1268	1522	642	00	3432
9	الكيمياء و البلاستيك	02	35	00	00	37
10	الصناعة الغذائيـة	31	82	571	00	684
11	صناعـة النسيـج	15	00	146	00	161
12	صناعـة الجلد	00	00	00	00	00
13	صناعة الخشب والورق	00	16	60	00	76
14	صناعات مختلفة	03	00	164	00	167
15	النقل والاتصالات	90	60	111	00	262
16	التجـارة	311	60	248	700	1319
17	الفندقة والاطعام	128	95	74	00	297
18	خدمات للمؤسسات	14	50	00	00	64
19	خدمات للأسـر	1053	284	00	00	1337

20	الهيئات المالية	00	00	00	00	00
21	الأعمال العقارية	20	27	00	00	47
22	خدمات للجماعات	323	368	00	00	691
المجموع مع النسبة المؤوية		3200	3336	2811	2691	9789
المجموع الكلي		9789				

المصدر: CNAS الوحدة: %

الشكل 12: المنحنى البياني يبين عدد العمال حسب كل شعبة

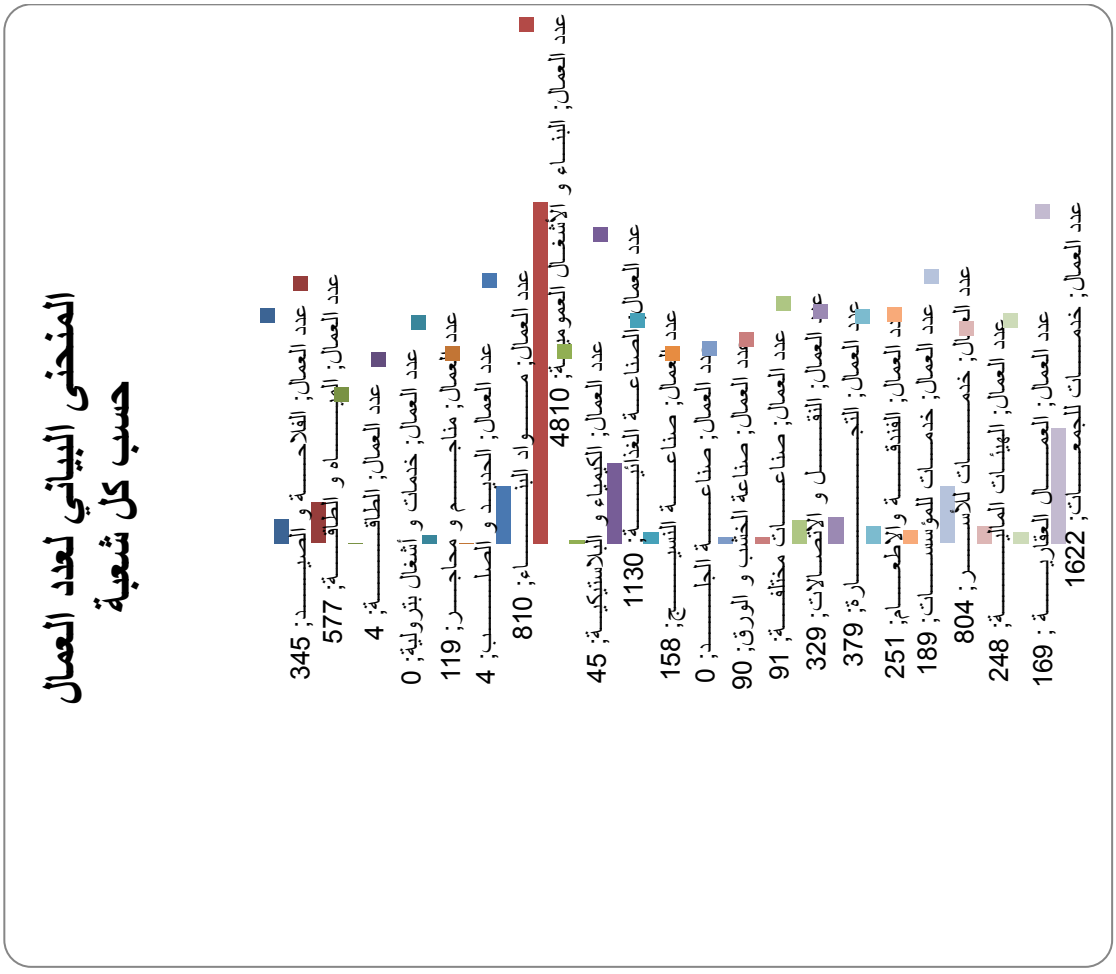

الجدول 20: التوزيع *الجغرافي لعدد العمال حسب طبيعة المؤسسة والبلدية:*

البلديـة		عدد عمال المؤسسات المصغرةTPE من01 إلى 09	عدد عمال المؤسسات الصغيرةPE من 10 إلى 49	عدد عمال المؤسسات المتوسطةME من 50 إلى 250	عدد عمال المؤسسات الكبيرة GE مافوق 250	المجموع
1	سعيـدة	2355	1863	2053	700	7016
2	عين الحجـر	260	319	127	00	804
3	مولاي العربي	09	23	00	00	32
4	سيدي أحمـد	23	30	98	00	151
5	سيدي بوبكر	82	44	00	00	126
6	سيدي اعمر	29	61	203	00	293
7	أولاد خالد	236	106	112	00	454
8	هونـت	12	0	00	00	12
9	الحساسنـة	73	28	00	251	352
10	المعمـورة	03	00	00	00	03
11	عين السخونة	39	72	00	00	111
12	أولاد إبراهيم	108	156	00	00	264
13	تيرسين	04	00	00	00	04
14	عين السلطان	04	00	00	00	04
15	يـوب	90	54	00	00	144

16	دوي ثابت	09	10	00	00	19
المجموع مع النسبة المؤوية	3336	2811	2691	951	9789	
المجموع الكلي	9789					

المصدر: CNAS الوحدة: %

الشكل 13: المنحنى البياني يبين عدد العمال حسب كل بلدية

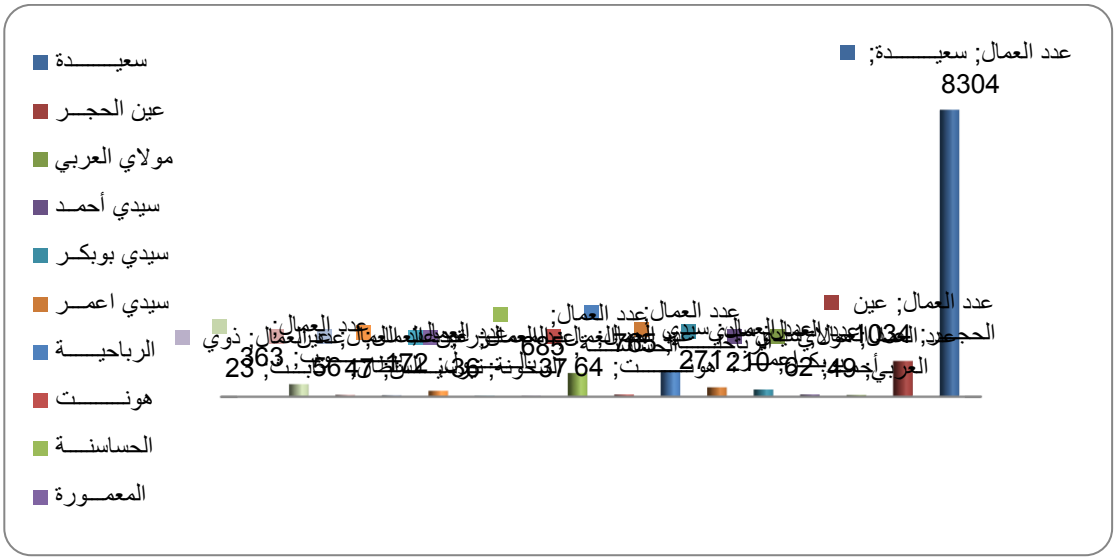

المطلب الثالث: توزيع عدد المؤسسات والعمال حسب القطاع الخاص والعام.

الجدول 21: يوضح عدد المؤسسات حسب القطاعين (العام والخاص):

نوعية المؤسسة	عدد المؤسسات	النسب المئوية
قطاع الخاص	1641	97.18
قطاع العام	31	2.82
المجموع	1672	%100

الشكل 14: الدائرة النسبية توضح عدد المؤسسات على مستوى القطاع الخاص والعام

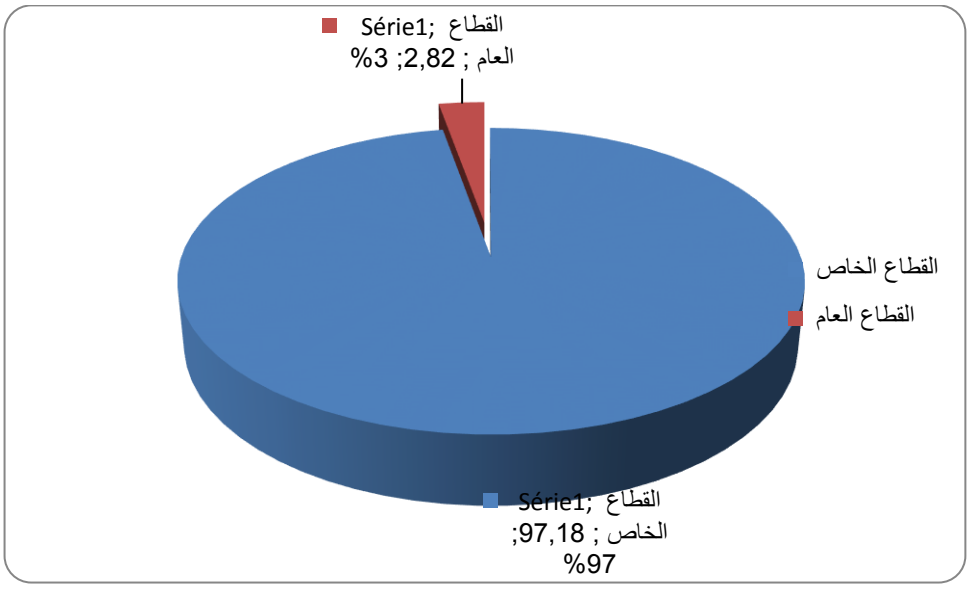

الجدول 22: يوضح توزيع العمال حسب القطاعين:

نوعية المؤسسة	عدد العمـال	النسب المئوية
قطاع الخـاص	7223	74.91
قطاع العام	2566	25.09
المجموع	9789	%100

الشكل 15: الدائرة النسبية توضح عدد العمال على مستوى القطاع الخاص والعام

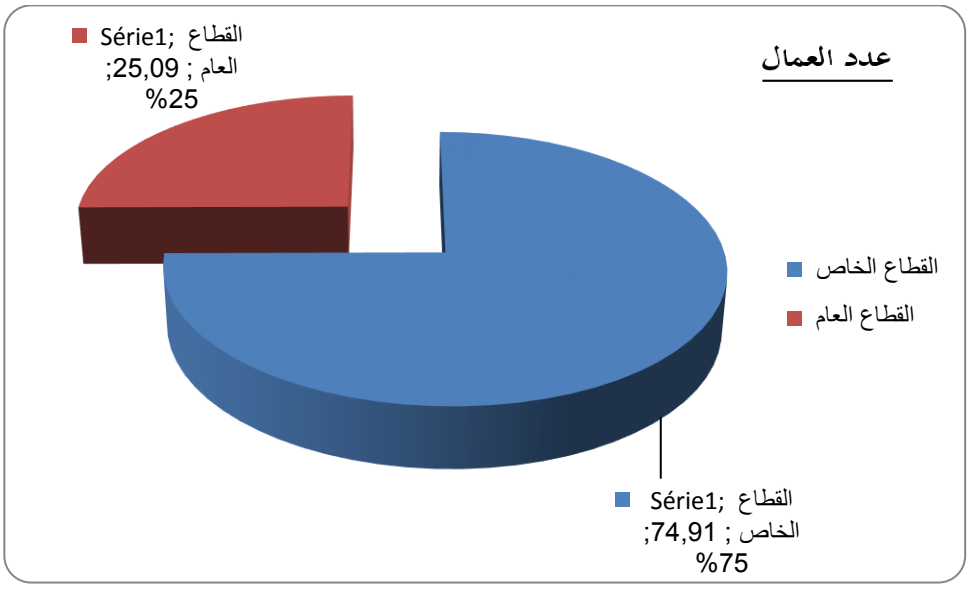

الجدول 23: النسب *المئوية لعدد العمال والمؤسسات حسب كل شعبة على مستوى القطاع الخاص*

	قطاعات النشاط	عدد المؤسسات الخاصة	%	عدد العمال	%
1	الفلاحة والصيد	09	1.05	56	0.79
2	المياه والطاقة	01	0.21	00	0.36
3	الطاقة	01	0.05	01	0.04
4	خدمات و أشغال بترولية	00	00	00	00
5	مناجم و محاجر	09	0.47	70	1.30

6	الحديد والصلب	00	00	00	00
7	مواد البناء	12	0.74	489	5.06
8	البناء والأشغال العمومية	535	36.91	3398	52.81
9	الكيمياء و البلاستيك	01	00	02	00
10	الصناعة الغذائية	21	3.48	371	40.93
11	صناعة النسيج	09	0.95	15	0.37
12	صناعة الجلد	00	00	00	00
13	صناعة الخشب والورق	00	0.05	00	0.01
14	صناعات مختلفة	02	00	86	00
15	النقل والاتصالات	60	5.32	104	1.95
16	التجارة	168	7.95	351	3.54
17	الفندقة والإطعام	76	2.48	178	1.40
18	خدمات للمؤسسات	08	0.90	64	0.82
19	خدمات للأسر	576	24.01	1337	8.80
20	الهيئات المالية	00	0.11	00	0.10
21	الأعمال العقارية	09	0.48	47	0.48
22	خدمات للجماعات	144	14.32	654	17.22
المجموع		1641	%100	7223	%100

الجدول 24: النسب المئوية لعدد العمال والمؤسسات حسب كل شعبة على مستوى القطاع العام

	قطاعات النشاط	عدد المؤسسات العمومية	%	عدد العمال	%
1	الفلاحة و الصيد	05	5.45	251	7.33
2	المياه والطاقة	01	5.45	09	17.81
3	الطاقـة	00	00	00	00
4	خدمات وأشغال بترولية	00	00	00	00
5	مناجم ومحاجـر	0	00	00	00
6	الحديد والصلـب	00	1.81	00	0.13
7	مواد البنـاء	02	5.45	339	11.42
8	البناء والأشغال العمومية	02	5.45	34	1.40
9	الكيمياء و البلاستيك	01	1.81	35	1.47
10	الصناعة الغذائيـة	06	10.90	313	22.26
11	صناعـة النسيج	01	1.81	146	4.06
12	صناعة الجلـد	00	00	00	00
13	صناعة الخشب والورق	02	3.63	76	2.91
14	صناعات مختلفـة	01	1.81	81	3
15	النقل والاتصـالات	02	5.45	158	4.94
16	التجـارة	04	5.45	968	1.83
17	الفندقة والإطعام	02	3.63	119	4.02

18	خدمات للمؤسسات	00	3.63	00	3.73
19	خدمات للأسر	00	1.81	00	0.06
20	الهيئات المالية	00	21.81	00	7.82
21	الأعمال العقارية	00	12.72	00	4.09
22	خدمات للجماعات	02	1.81	37	1.70
	المجموع	31	%100	2566	%100

الجدول 25: النسب المئوية لعدد العمال والمؤسسات حسب كل بلدية على مستوى القطاع الخاص

	البلدية	عدد المؤسسات الخاصة	%	عدد العمال	%
1	سعيدة	1170	67.98	5063	65.50
2	عين الحجر	128	7.95	566	8.75
3	مولاي العربي	07	1.32	32	0.54
4	سيدي أحمد	14	1.11	151	0.68
5	سيدي بوبكر	33	1.95	82	2.30
6	سيدي أعمر	12	0.84	256	2.84
7	أولاد خالد	120	6.74	416	6.52
8	هونت	05	0.63	12	0.71
9	الحسا سنة	30	1.63	96	0.38

10	المعمورة	01	0.42	03	0.40
11	عين السخونة	13	0.79	111	0.39
12	أولاد إبراهيم	52	3.58	264	1.89
13	تيرسين	01	0.58	04	0.52
14	عين السلطان	03	0.79	04	0.61
15	يوب	53	3.32	144	3.78
16	دوي ثابت	05	0.37	19	0.25
المجموع		1641	%100	7223	%100

الجدول 26: النسب المئوية لعدد العمال والمؤسسات حسب كل بلدية على مستوى القطاع العام

	البلدية	عدد المؤسسات العمومية	%	عدد العمال	%
1	سعيدة	20	74.54	1953	76.30
2	عين الحجر	03	9.09	238	7.76
3	مولاي العربي	00	00	00	00
4	سيدي أحمد	00	00	00	00
5	سيدي بوبكر	01	00	44	00
6	سيدي أعمر	02	1.81	37	0.33
7	أولاد خالد	03	10.90	38	5.50
8	هونت	00	00	00	00
9	الحسا سنة	02	1.81	256	9.49
10	المعمورة	00	00	00	00

11	عين السخونة	00	00	00	00
12	أولاد إبراهيم	00	00	00	00
13	تيرسين	00	00	00	00
14	عين السلطان	00	00	00	00
15	يوب	00	1.81	00	0.62
16	دوي ثابت	00	00	00	00
المجموع		31	%100	2566	%100

تعليق:

– إن عدد المؤسسات والعمال التابعة للقطاع الخاص تشكل أكبر نسبة مئوية مقارنة بالقطاع العام.

الجدول 27: عدد المؤسسات والعمال حسب طبيعة المؤسسة والقطاع:

الرقم	طبيعة المؤسسة	عدد المؤسسات		عدد العمال	
		خاص	عام	خاص	عام
01	المؤسسة المصغرة عدد العمال من 1–9	8114	06	3302	34
02	المؤسسة الصغيرة عدد العمال من 10–49	451	12	2453	358
03	المؤسسة المتوسطة عدد العمال من 50–250	15	10	1468	1223
04	المؤسسة الكبيرة عدد العمال ما فوق 250	00	03	00	951
المجموع		1641	31	7223	2566

المجموع الكلي	1672	9789

المطلب الرابع: برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

شروط الاستفادة من البرنامج:

1-مؤسسة جزائرية (تخضع للتشريع الجزائري) تمارس نشاطها منذ عامين (02 سنة) على الأقل.

2-مؤسسة تنتمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت صيغتها القانونية.

3-تتوفر على تركيبة مالية متوازنة.

4-مؤسسة لها القدرة على إنشاء مناصب عمل قارة.

5-مؤسسة لها القدرة على النمو ومواكبة التطور التكنولوجي.

تكوين الملف:

1-طلب خطي.

2-ملا استمارة التصريح الشخصي للمؤسسة.

3-الوضعية السنوية للميزانية الجبائية للسنتين الحالية والماضية للمؤسسة.

4-نسخة من السجل التجاري ساري المفعول.

5-نسخة من البطاقة الجبائية.

6-شهادة تثبت وضعية المؤسسة مستخرجة من:

-الصندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء CNAS

-الصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء CASNOS

-الصندوق الوطني للتامين عن الأخطار CACOBATH

الجدول 28: الملفات المودعة في برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموقوفة إلى غاية 30 جوان 2018

1-ملفات برنامج التأهيل:

الولاية	المقبول	غير المقبول	قيد الدراسة	المجموع
سعيدة	17	3	3	23

2-ملفات حسب النشاط:

الولاية	الصناعة الغذائية	البناء و الأشغال العمومية	الصناعة	الصيد	خدمات	الخدمات التقنية	السياحة و الفندقة	النقل	المجموع
سعيدة	0	18	4	0	1	0	0	0	23

حصيلة صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

طبيعة الاستثمارات التي يغطيها صندوق ضمان القروض:

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمنح ضمانات للمشاريع التي تحقق استثمارات تعلقت بـ:

*إنشاء مؤسسات جديدة.

*تجديد أجهزة الإنتاج.

*توسعة المؤسسات الموجودة.

*أخذ المساهمات.

كيفية التغطية:

يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض.

*نسبة الضمان تتراوح ما بين 10% و80% من القرض البنكي.

*المبلغ الأدنى للضمان يساوي 04 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 50 مليون دينار.

*المدة القانونية للضمان مرتبطة بمدة القرض البنكي.

تكوين ملف:

01-طلب خطي +نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.

02-دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.

03-نسخة طبق الأصل ن السجل التجاري.

04-نسخة من عقد الملكية أو كراء الأرض التي يمارس فيها النشاط.

05-الميزانية الجبائية لـ 03 سنوات الأخيرة مصادق عليها ن طرف كتب محاسبة معتمد.

06-شهادة جبائية وشبه جبائية على ألا تتجاوز صلاحيتها 03 أشهر.

الجدول 29: قائمة المستفيدين من صندوق (**F.G.A.R**) الموقوفة إلى غاية **2019/06/30**:

الرقم	المستفيد	القيمة المالية للمشروع	القيمة المالية للقرض	نسبة ضمان القرض	المبلغ المالي المضمون	عدد العمال	البنك الضامن	النشاط
01	مؤسسة كراش مداح	130.080.000	36.725.821	%65	23.871.784	42	BADR	مذبحة
02	ش.ذ.م.م عبد الله	90.455.000	74.000.000	%10	7.400.000	21	BDL	أشغال عمومية
03	مؤسسة محسر عبد الكريم	19.463.000	17.463.000	%40	6.985.200	10	SGA	نقل البضائع
04	سارل بلحاج	160.538.660	66.266.497	%40	26.506.599	26	SOFINANCE	صناعة غذائية
05	مؤسسة ولد العربي محمد	8.772.100	7.017.680	%60	4.210.608	03	SOFINANCE	صناعة غذائية
06	مؤسسة هلال حبيب	15.233.000	15.233.000	%60	9.139.800	05	SNL	أشغال عمومية
07	مؤسسة محمد عامر زهرة	87.875.308	52.563.872	%50	26.276.936	20	BDL	صناعة غذائية
08	سارل بن كدنية للخدمات	78.603.715	55.022.590	%60	33.013.554	13	BDL	إنشاء
09	سارل فرماغرس (vermagrisa)	31.539.695	18.923.800	%60	11.354.280	25	BEA	نجارة الألمنيوم
المجموع		622.280.478	343.206.260	%43	148.758.760	165		

– معطيات أخرى خاصة بمختلف أجهزة الدعم

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(**A.N.G.E.M**) ولاية سعيدة.
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (**C.N.A.C**) ولاية سعيدة.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(**A.N.D.I**) ولاية سعيدة.
- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (**ANSEJ**) ولاية سعيدة.

الجدول 30: حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (A.N.G.E.M)

حصيلة النشاطات المنجزة خلال السداسي الثاني لسنة 2020

النشاط	المشاريع الممولة									
	40000 دج				100000دج				1000000 دج			
	المرأة	الرجل	المجموع	المبلغ	المرأة	الرجل	المجموع	المبلغ	المرأة	الرجل	المجموع	المبلغ
	59	64	123	4920000.00	06	03	09	900000.00	00	01	01	284212.49

الجدول 31: حصيلة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (C.N.A.C) حسب كل بلدية ونشاط

من 2018/06/30 إلى غاية 2020/12/31

الشعب / البلدية	الصناعة التقليدية	الصناعة	خدمات	أشغال عمومية	الفلاحة	النقل	المجموع
سعيدة	53	53	123	21	61	254	565
دوي ثابت	0	0	1	0	6	16	23
عين الحجر	4	6	9	5	16	62	102
أولاد خالد	5	3	7	7	14	68	104
مولاي العربي	1	1	3	2	4	28	39
يوب	1	1	3	1	15	11	32
هونت	0	0	8	0	6	5	19
سيدي أعمر	0	2	4	3	8	17	34
سيدي بوبكر	0	2	6	3	8	18	37
الحساسنة	3	0	6	1	18	19	47
المعمورة	0	2	3	1	5	24	35
سيدي أحمد	2	1	1	0	20	22	46
عين السخونة	0	1	0	0	0	3	04
أولاد إبراهيم	8	10	11	5	43	75	152
تيرسين	0	2	1	0	34	40	77
عين السلطان	1	0	3	1	14	38	57
المجموع	78	84	189	50	272	700	1373

الجدول 32: حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (A.N.D.I) حسب كل بلدية

ونشاط من2018/01/01 إلى غاية 2020/12/31:

البلديات	طبيعة النشاط	عدد المشاريع	عدد العمال	المبلغ بـ (مليار دج)
عين الحجر	صناعات غذائية	01	20	406
	البناء، أشغال عمومية	02	11	153
	مواد البناء	01	25	203
	خدمات التوزيع للمؤسسات	01	06	11
	المجموع	05	62	773
أولاد إبراهيم	البناء، أشغال عمومية	01	10	256
	المجموع	01	10	256
أولاد خالد	البناء، أشغال عمومية	01	06	56
	المجموع	01	06	56
سيدي احمد	مواد البناء	02	65	827
	المجموع	02	65	827
سعيدة	البناء ،الأشغال العمومية	02	12	122
	صناعات غذائية	01	30	100
	خدمات التوزيع للمؤسسات	02	47	888
	الصحة	01	37	2100
	المجموع	06	126	3209
المجموع الكلي		15	269	5121

الجدول 33: حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (A.N.S.E.J) لعدد المؤسسات حسب كل نشاط الموقوفة الى غاية 2020/12/31

12/4/1-عدد المؤسسات حسب كل بلدية:

رقم البلدية	البلدية	عدد مناصب الشغل حسب النشاط							
		عتاد فلاحي	مؤسسة اشغال البناء	نقل المسافرين	خياط	طب العيون	محامي	علف الماشية	مكتب دراسات هندسة مدنية
2001	سعيدة		1		1	2	2		
2004	اولاد خالد		5						1
2007	هونت	1							
2008	سيدي اعمر	2		1					
2013	عين السخونة							1	
2015	تيرسين	2							

في الأخير نشير إلى أن التشخيص الاقتصادي الإحصائي للولاية يسمح لنا من خلاله الإطلاع على مختلف المعطيات الإحصائية لوضعية المؤسسات الاقتصادية الناشطة وكذا الوقوف على قدراتها وقابليتها للتطور وفق التكنولوجيات الحديثة.

غير أن الاهتمام بهذا القطاع الهام والاستراتيجي يبقى يفرض علينا المزيد من المجهودات الميدانية بإشراك كل الهيئات والأجهزة المحلية المعنية بترقية وتوسيع النسيج الاقتصادي للولاية باعتباره الضامن الوحيد لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة على المستوى المحلي.

المبحث الثالث: التحليل العاملي كوسيلة لتحليل عوامل التنمية في ولاية سعيدة

برنامج حول تقديم عام:

المطلب الأول:ACP

يعتبر تحليل المركبات أهم فصيلة في تحليل العوامل لإمكانية استخدامه مع البيانات سواء كانت موزعة طبيعيا أم لا، وهو عبارة عن أداة وصفية تستطيع تصيف إعداد كبيرة من المتغيرات إلى عدد كبير من المركبات (العوامل) اعتمادا على العلاقات فيما بينها، وهو بذلك يستطيع تقليص عدد كبير من المتغيرات من دون أن يؤدي ذلك إلى فقدان جوهري في نسبة التباين التي يتم تفسيرها، وهو إجراء يساعد التخلص من مشكلة العلاقات المتدخلة التي تواجه المتغيرات المستقلة. بكلمة أخرى تكون المتغيرات التي تضمنها كل مركبة مترابطة بينهما، بينما تكون العلاقة بين المركبات غير مترابطة. وعند المخرجات يأتي تسلسل العوامل وفقا لحجم التباين الذي يستطيع كل مركب تفسيره بواسطة المتغيرات التي يتضمنها، فالمركب الأول هو الذي يفسر أعلى نسبة من التباين ويليه المركب الثاني وهكذا. ولتحقيق خاصية عدم الترابط بين المركبات يجب اختيار طريقة orthogonal، أما في حالة البحث عن العلاقة بين المركبات فيتم استخدام طريقة oblique rotation، وهو ما يطلق عليه بالتعامد. وعادة ما تستمر عملية التحليل ولغاية التفسير التام للتباين، أو التوقف عند درجة المعنوية المقررة. مع الإشارة هنا إلى صعوبة إنجاز هذا التحليل من دون استخدام الحاسوب لتعدد المصفوفات وسعة العمليات التحليلية المطلوبة لغاية الحصول على مخرجات، لذا سيقتصر التطرق إلى هذا النوع من التحليل المتقدم في حالة الحاسوب فقط.

أصبح التحليل العاملي يحتل مكانة هامة في البحوث بمختلف انواعها، حيث ان هذه العلوم تخضع لكثير من المتغيرات المتداخلة، التي يكون بينها مجموعة من الارتباطات السلبية أو الايجابية.

والتحليل العاملي أسلوب إحصائي يساعد الباحث في دراسة المتغيرات المختلفة بقصد ارجاعها الى اهم العوامل التي اثرت فيها، فمن المعروف ان أي ظاهرة من الظواهر تنتج من عدة عوامل كثيرة، وتعتبر الظاهرة محصلة لهذه العوامل جميعا.

ايضا فأن التحليل العاملي اسلوب إحصائي يعمل على تجميع متغيرات ذات طبيعة واحدة في تركيبة متجانسة مرتبطة داخليا فيما بينها في تكوين يسمى عامل بحيث يرتبط كل متغير من هذه المتغيرات بهذا العامل، أي ان كل متغير من هذه المتغيرات يتشبع على هذا العامل بقيم متفاوتة توضح الاهمية النسبية لكل متغير من هذه المتغيرات المرتبطة بالنسبة لهذا العامل.

اهداف التحليل العاملي:

تقديم تمثيل هندسي للمفردات وكذا المتغيرات، حيث هدف هذه التمثيلات هو:

• مشاهدة فيما إذا كان هنالك نسبة معينة للوحدات الإحصائية من جهة والعلاقة بين المتغيرات من جهة أخرى.

• البحث عن إمكانية تمييز مجموعات بين الأفراد المتشابهة أو المختلفة فيما بينها وفقا لقيم المتغيرات التي تأخذها. أما المتغيرات فتبحث عن طريقة معرفة درجة (قوة أو ضعف) الارتباطات فيما بينها.

خطوات التحليل العاملي:

-جمع واختيار البيانات.

-بناء مصفوفة البيانات.

-معالجة وتحليل النتائج من مخرجات الدراسة.

المطلب الثاني: المتغيرات الداخلة في الدراسة

لتقييم بلديات ولاية سعيدة وتحديد العوامل الاقتصادية للمؤسسات قمنا بجمع البيانات وتحليلها وكانت **48** متغيرة على**16** بلدية وإيجاد البلديات أكثر نشاطا.

وهناك عدة خصائص للمؤسسات حسب الحجم والتخصص والنوع

جدول رقم (34): المتغيرات المستعملة في التحليل:

COMMUNE	P.E
N.E.Agriculture.et.pêche	M.E
N.E.Eau.et.énergie	G.E
N.E.Hydrocarbures	**NOMBRE.DES.ENTREPRISES.prive**
N.E.Services.et.travaux.pétroliers	**NOMBRE.DES.ENTREPRISES.PUBLIC**
N.E.Mines.et.carriers	**NOMBRE.DES.EMPLOYES.PRIVI**
N.E.ISMME	**NOMBRE.DES.EMPLOYES.public**
N.E.Matériaux.de.construction	**NOMBRE.DES.ENTREPRISES.privi.tpe**
N.E.Battement.et.travaux.publics	**NOMBRE.DES.ENTREPRISESpublic.tpe**
N.E.Chimie.plastique	**NOMBRE.DES.ENTREPRISES.privi.pe**
N.E.Industrie.agro.alimentaire	**NOMBRE.DES.ENTREPRISES.public.pe**
N.E.Industrie.du.textile	**NOMBRE.DES.ENTREPRISES..privi.me**
N.E.Industrie.du.cuire	**NOMBRE.DES.ENTREPRISES..public.me**
N.E.Industrie.du.bois.et.papier	**NOMBRE.DES.ENTREPRISES..privi.ge**
N.E.Industrie.du.bois.et.papier	**NOMBRE.DES.ENTREPRISES..public.ge**
N.E.Transport.et.communication	**NOMBRE.DES.EMPLOYES.prive.tpe**
N.E.Commerce	**NOMBRE.DES.EMPLOYES.PUBLIC.tpe**
N.E.Hôtellerie.et.restauration	**NOMBRE.DES.EMPLOYES.PRIVI.pe**
N.E.Service.fournis.aux.entreprises	**NOMBRE.DES.EMPLOYES.public.pe**
N.E.Service.fournis.aux.ménages	**NOMBRE.DES.EMPLOYES.privi.tpe.me**
N.E.Établissements.financiers	**NOMBRE.DES.EMPLOYES.privi.public.me**
N.E.Affaires.immobilières	**NOMBRE.DES.EMPLOYES.privi.privi..ge**
N.E.Service.pour.collectivités	**NOMBRE.DES.EMPLOYES.public.ge**
T.P.E	**population31.12.2020**

المطلب الثالث: معالجة لنتائج التحليل لمكونات أساسية (ACP)

الجدول رقم(35): نوع التمثيل Qualité de représentation

Qualités de représentation

	Initiales	Extraction
N.E.Agriculture.et.pêch	1,000	,912
N.E.Eau.et.énergi	1,000	,996
N.E.Hydrocarbures	1,000	,996
N.E.Mines.et.carriers	1,000	,791
N.E.Matériaux.de.constructio	1,000	,925
N.E.Battement.et.travaux.publics	1,000	,996
N.E.Chimie.plastique	1,000	,996
N.E.Industrie.agro.alimentaire	1,000	,934
N.E.Industrie.du.textile	1,000	,883
N.E.Industrie.du.bois.et.papier	1,000	,996
N.E.Transport.et.communication	1,000	,921
N.E.Commerce	1,000	,996
N.E.Hôtellerie.et.restauratio	1,000	,986
N.E.Service.fournis.aux.entreprises	1,000	,992
N.E.Service.fournis.aux.ménage	1,000	,997
N.E.Affaires.immobilière	1,000	,842
N.E.Service.pour.collectivité	1,000	,997
T.P.E	1,000	,998
P.E	1,000	,991
M.E	1,000	,994
G.E	1,000	,906
NOMBRE.DES.ENTREPRISES.prive	1,000	,995
NOMBRE.DES.ENTREPRISES.PUBLIC	1,000	,981
NOMBRE.DES.EMPLOYES.PRIVI	1,000	,999
NOMBRE.DES.EMPLOYES.public	1,000	,997

NOMBRE.DES.ENTREPRISES.privi.tpe	1,000	,996
NOMBRE.DES.ENTREPRISESpublic.tpe	1,000	,996
NOMBRE.DES.ENTREPRISES.privi.pe	1,000	,996
NOMBRE.DES.ENTREPRISES.public.pe	1,000	,996
NOMBRE.DES.ENTREPRISES..privi.me	1,000	,996
NOMBRE.DES.ENTREPRISES..public.me	1,000	,996
NOMBRE.DES.ENTREPRISES..public.ge	1,000	,996
NOMBRE.DES.EMPLOYES.prive.tpe	1,000	,996
NOMBRE.DES.EMPLOYES.PUBLIC.tpe	1,000	,996
NOMBRE.DES.EMPLOYES.PRIVI.pe	1,000	,996
NOMBRE.DES.EMPLOYES.public.pe	1,000	,996
NOMBRE.DES.EMPLOYES.privi.tpe.me	1,000	,996
NOMBRE.DES.EMPLOYES.privi.public.me	1,000	,996
NOMBRE.DES.EMPLOYES.public.ge	1,000	,996
population31.12.2020	1,000	,592

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

التحليل :نلاحظ من خلال الجدول (Qualité de representation)أن أغلب المتغيرات إستخدمت نسبة تفوق 90 % وهذا مؤشر جيد

الجدول رقم (36): اختيار العوامل الأساسية Variance totale expliquée

Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	34,617	86,542	86,542	34,617	86,542	86,542
2	1,677	4,193	90,735	1,677	4,193	90,735
3	1,168	2,920	93,655	1,168	2,920	93,655
4	1,086	2,715	96,369	1,086	2,715	96,369

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

التحليل :نلاحظ من الجدول (Variance totale expliquée)أنه يمكن أخذ أربع (04) عوامل تفوق القيم الكامنة لديها الواحد (01) حسب مقاييس كيزر ، حيث يفسر 96.369% من المعلومات الأولية .

ولكن سوف نكتفي فقط بعاملين الأول يمثل 86.542%والثاني 4.193 % لأن لديهم دلالة إقتصادية وبالتالي العاملين معا سوف يحققان 90.73% من المعلومات الأولية لتفسير العوامل المختارة لتفسير (interpretationt des axe).

الجدول رقم (37): تكوين المحاور وفقا للمتغيرات الأساسية.

Matrice des composantes[a]

	Composante			
	1	2	3	4
N.E.Agriculture.et.pêch	,470	,829	,054	,017
N.E.Eau.et.énergi	,997	-,031	-,030	-,014
N.E.Hydrocarbures	,997	-,031	-,030	-,014
N.E.Mines.et.carriers	-,079	-,305	,831	-,027
N.E.Matériaux.de.constructio	,936	,142	,139	,095
N.E.Battement.et.travaux.publics	,994	-,025	,087	,000
N.E.Chimie.plastique	,997	-,031	-,030	-,014
N.E.Industrie.agro.alimentaire	,951	,082	,097	,115
N.E.Industrie.du.textile	,939	,041	-,018	-,011
N.E.Industrie.du.bois.et.papier	,997	-,031	-,030	-,014
N.E.Transport.et.communication	,953	,049	,106	,011
N.E.Commerce	,997	-,038	,007	-,015
N.E.Hôtellerie.et.restauratio	,990	-,028	,046	,054
N.E.Service.fournis.aux.entreprises	,996	,007	-,013	-,004
N.E.Service.fournis.aux.ménage	,997	-,037	,045	,016
N.E.Affaires.immobilière	-,058	,880	,060	-,244
N.E.Service.pour.collectivité	,998	-,028	,022	-,011
T.P.E	,997	-,022	,055	,012
P.E	,994	,010	,062	-,004
M.E	,995	,057	,011	-,038
G.E	-,032	,084	-,227	,920
NOMBRE.DES.ENTREPRISES.prive	,996	-,038	,033	-,008
NOMBRE.DES.ENTREPRISES.PUBLIC	,985	,069	,056	,060
NOMBRE.DES.EMPLOYES.PRIVI	,998	,013	,053	-,009
NOMBRE.DES.EMPLOYES.public	,992	,023	-,034	,110
NOMBRE.DES.ENTREPRISES.privi.tpe	,997	-,031	-,030	-,014
NOMBRE.DES.ENTREPRISESpublic.tpe	,997	-,031	-,030	-,014

NOMBRE.DES.ENTREPRISES.privi.pe	,997	-,031	-,030	-,014
NOMBRE.DES.ENTREPRISES.public.pe	,997	-,031	-,030	-,014
NOMBRE.DES.ENTREPRISES..privi.me	,997	-,031	-,030	-,014
NOMBRE.DES.ENTREPRISES..public.me	,997	-,031	-,030	-,014
NOMBRE.DES.ENTREPRISES..public.ge	,997	-,031	-,030	-,014
NOMBRE.DES.EMPLOYES.prive.tpe	,997	-,031	-,030	-,014
NOMBRE.DES.EMPLOYES.PUBLIC.tpe	,997	-,031	-,030	-,014
NOMBRE.DES.EMPLOYES.PRIVI.pe	,997	-,031	-,030	-,014
NOMBRE.DES.EMPLOYES.public.pe	,997	-,031	-,030	-,014
NOMBRE.DES.EMPLOYES.privi.tpe.me	,997	-,031	-,030	-,014
NOMBRE.DES.EMPLOYES.privi.public.me	,997	-,031	-,030	-,014
NOMBRE.DES.EMPLOYES.public.ge	,997	-,031	-,030	-,014
population31.12.2020	,273	-,225	-,579	-,363

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. 4 composantes extraites.

التحليل :

من الجدول matrice des composantesنلاحظ أن العامل الأول لديه إرتباط قوي مع اغلب المتعيرات ماعادا المؤسسات في مجال الزراعة اي ان العامل الاول يسيطر علي جميع انواع المؤسسات الصغيرو و المتوسطة و المصغرة في جميع البيانات بنسب مؤوية قوية

إستنتاج : إن العامل الأول يمثل طابع النضاط الاقتصادي للمناطق الحضرية .

العامل الثاني :

يمتاز بالإرتباط قوي مع عدد المؤسسات الناشطة في المجال الزراعي 0.892 % ،

كما نلاحظ ارتباط ضعيف و سلبي مع باقي المتغيرات

استنتاج:

هذا العامل يمثل جانب النشاط الريفي والزراعي.

الشكل رقم(16): تمثيل المتغرات للمحور العاملي F1 و F2

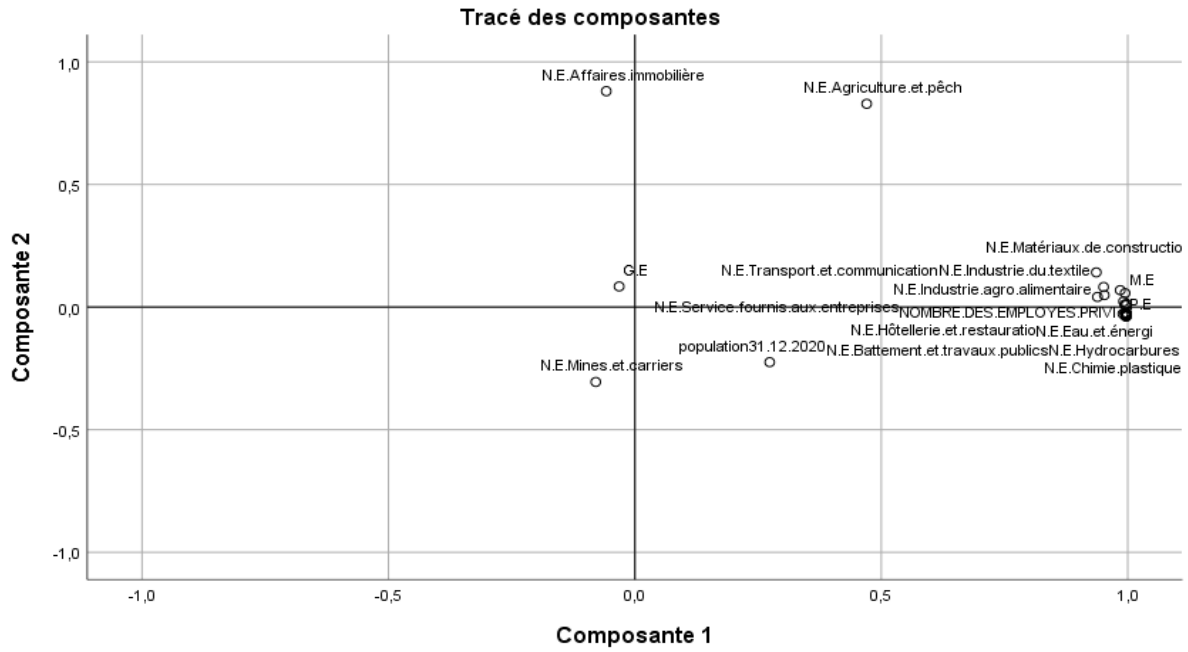

الشكل رقم(17): تمثيل البلديات للمحور العاملي F1 و F2

إسقاط البلديات على العوامل المختارة العامل الأول والثاني.

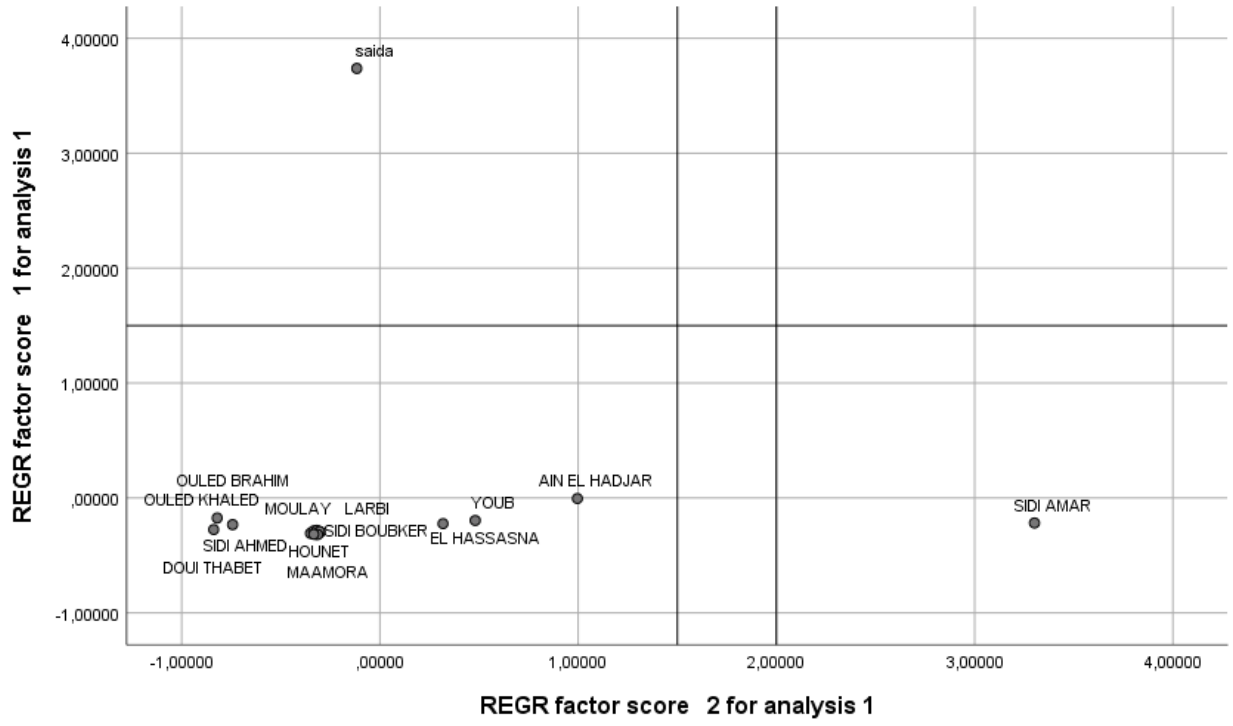

من الشكل نلاحظ إنفراد بلدية سعيدة عن باقي البلديات وهذا تمثيل جيدbien representé في العامل الأول .

أما البلديات الأخرى فهي حاضرة مع العامل الأول بشكل جد ضئيل وبعض الحالات سالب .

ومنه نستنتج أن بلدية سعيدة تنفرد بطابع الحضاري عن باقي البلديات .

البلديات الأخرى إرتباطها مع العامل الثاني وبالتالي نلاحظ أن أغلب البلديات الأخرى إمتدادها لطابع الريفي مع وجود مركز حضاري ضئيل الخدمات في أغلب البلديات .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تستأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام خاص من قبل جميع الدول سواء في الدول المتقدمة أو النامية إدراكا منها للدور الذي تلعبه في التنمية , حيث أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمتع بخصوصيات تجعلها متميزة عن باقي المؤسسات الاقتصادية الكبرى كونها لها مميزات كصغر حجمها وتشجيع قيامها و سهولة التأقلم في الاقتصاد وفي نفس الوقت تعاني من مشاكل عديدة أبرزها مشكل التمويل لذلك فمعظم الدول تسعى جاهدة لإزالة العقبات التي تعيق نموها وتساهم في تطورها بالشكل المفروض بتوجه استراتيجي تجعلها تضمن مكانتها وتنتهج هي الأخرى استراتيجيات مخططة و مدروسة.

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي كونها تؤدي دورا هاما في ضمان تجسيد التنمية المحلية لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ التنموي لهذه المؤسسات والدفع بها في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيد الدولي عامة وعلى الصعيد المحلي خاصة.

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة حاليا في الجزائر، كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حلا فاعلا لتدعيم الاقتصاد المحلي، كما أن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر كان لها الأثر الايجابي على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر في الوقت الراهن إحدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة والمساهمة في التنمية المحلية والوطنية على حد سواء وهذا ما سعت الجزائر إلى القيام به من خلال الاهتمام أكثر بهذا القطاع.

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة نظرا للدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية الاستراتيجية.

حيث في هذا البحث أردنا تسليط الضوء على واقع جد مهم في اقتصاد كل الدول ولا سيما الجزائر وارتئينا ان ندرس ذلك وبصيغة محددة وذلك لإثراء وإعطاء نظرة ادق حول واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة المحلي.

وبعد دراسة48 متغيرة على 16 بلدية من أجل التوصل إلى واقع المؤسسات المتوسطة، الصغيرة والمصغرة لولاية سعيدة وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي spss v 24 وتحليلها بأسلوب تحليل إلى مركبات أساسية(ACP)توصلنا إلى أن هناك منطقة حضرية والتي تنفرد بها بلدية سعيدة عن باقي البلديات التي يوجد بها تجمع حضري ضئيل، حيث تواجد طابع ريفي في أغلب البلديات الأخرى.

كما توصلنا ان المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لها دور في التنمية خاصة في المناطق الغير الحضرية حيث من خلال دراستنا لا حضنا تمركز المؤسسات في البلدية سعيدة وضواحيها عين الحجر والرباحية وباقي البلديات تعاني من نقص كبير.

كما لا يمكننا ان ننكر دور الدولة في تنشيط هذا القطاع من خلال مختلف مؤسسات الدعم الا ان النتائج المرجوة لا نراها على ارض الواقع.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات	04
02	تصنيف المؤسسات حسب القانون التوجيهي الجزائري عام 2001	09
03	معايير وجود المؤسسة الصغيرة حسب الكلاسيك سنة Olsen 1991	10
04	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات	14
05	يوضح التقسيم الإداري ومساحات بلديات سعيدة الستة عشر	34
06	يوضح عدد سكان البلديات لولاية سعيدة الستة عشر سنة 2019	34
07	يوضح عدد المدارس الابتدائية وعدد التلاميذ المتمدرسين لسنة 2019	36
08	يوضح عدد مدارس وتلاميذ التعليم المتوسط لبلديات سعيدة 2019	37
09	يوضح ثانويات وتلاميذ التعليم الثانوي في بلديات سعيدة لسنة 2019	38
10	عدد المقاعد البيداغوجية لمختلف البلديات لولاية سعيدة سنة 2019	40
11	يمثل مناطق تجمع المياه في الولاية	42
12	عدد المؤسسات المسجلين والمشطوبين سنة 2020	43
13	يوضح النسب المئوية لعدد المؤسسات حسب كل شعبة	45
14	يوضح النسب المئوية لعدد المؤسسات حسب كل بلدية	47
15	يوضح عدد المؤسسات حسب الطبيعة والشعب	49

16	التوزيع الجغرافي لعدد المؤسسات حسب طبيعة المؤسسة على مستوى كل بلدية	51
17	توزيع عدد المؤسسات حسب طبيعة المؤسسة	52
18	توزيع عدد العمال حسب طبيعة المؤسسة على مستوى كل قطاع وبلدية	54
19	عدد العمال حسب الطبيعة والشعب	56
20	التوزيع الجغرافي لعدد العمال حسب طبيعة المؤسسة والبلدية	58
21	يوضح عدد المؤسسات حسب القطاعين (العام والخاص)	59
22	يوضح توزيع العمال حسب القطاعين	60
23	النسب المئوية لعدد العمال والمؤسسات حسب كل شعبة على مستوى القطاع الخاص	61
24	النسب المئوية لعدد العمال والمؤسسات حسب كل شعبة على مستوى القطاع العام	63
25	النسب المئوية لعدد العمال والمؤسسات حسب كل بلدية على مستوى القطاع الخاص	64
26	النسب المئوية لعدد العمال والمؤسسات حسب كل بلدية على مستوى القطاع العام	65
27	عدد المؤسسات والعمال حسب طبيعة المؤسسة والقطاع	66
28	الملفات المودعة في برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموقوفة إلى غاية 30 جوان 2018	68
29	الموقوفة F.G.A.R قائمة المستفيدين من صندوق إلى غاية 2019/06/30	70
30	حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حصيلة النشاطات المنجزة خلال السداسي الثاني لسنة 2020	71
31	حصيلة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب كل بلدية ونشاط (C.N.A.C)	72

32	حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب كل بلدية ونشاط (A.N.D.I)	73
33	حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لعدد المؤسسات حسب كل نشاط (A.N.S.E.J)	74
34	المتغيرات المستعملة في التحليل	78
35	**Qualité de représentationنوع التمثيل**	79
36	**اختيار العوامل الأساسية Variance totale expliquée**	81
37	**تكوين المحاور وفقا للمتغيرات الأساسية**	82

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المقاول	24
02	خصائص المقاول	27
03	خريطة الجزائر	32
04	خريطة ولاية سعيدة	33
05	**خريطة ولاية سعيدة تمثل توزيع الكثافة السكانية على البلديات**	35
06	توزيع الطلاب حسب التخصصات لولاية سعيدة	39
07	شبكة الطرق لولاية سعيدة	41
08	المنحنى البياني يبين عدد المؤسسات حسب كل شعبة	46
09	المنحنى البياني يبين عدد المؤسسات حسب كل بلدية	48
10	أعمدة بيانية توضح نسبة عدد المؤسسات حسب طبيعة المؤسسة	53
11	أعمدة بيانية توضح نسبة عدد العمال حسب طبيعة المؤسسة	55
12	المنحنى البياني يبين عدد العمال حسب كل شعبة	57
13	المنحنى البياني يبين عدد العمال حسب كل بلدية	59
14	الدائرة النسبية توضح عدد المؤسسات على مستوى القطاع الخاص والعام	60
15	الدائرة النسبية توضح عدد العمال على مستوى القطاع الخاص والعام	61
16	**تمثيل المتغيرات للمحور العاملي F1 و F2**	84
17	F2و F1 تمثيل البلديات بالمحور العاملي	84

قائمة المصادر والمراجع

01	Annick Schott-Seraudie, Zahir Yanat, Zouhair Laarraf (Le Dirigeant De PME A L'heure De La Responsabilité Sociale Des Entreprises), Varia, Recherches En Communication,
02	Olivier Ferrier (Les Très Petites Entreprises) Editions De Boeck, Bruxelles, 1 Ere Edition, 2002
03	Les Dossiers Thématiques, Les Pme Et Leurs Salariés, Insee Liaisons Souales Dares N° 4,1996, Editions Liaisons, Diffusé Par Geodif, Paris, France
04	Les Dossiers Thématiques, Les Pme Et Leurs Salariés, Insee Liaisons Souales Dares N° 4,1996, Editions Liaisons, Diffusé Par Geodif, Paris, France ,P 27
05	Gilles Lecointre,Jean François Roubaud (Le Grand Livre De L'économie PME), Gualino L'extenso Éditions, Décembre 2009, Paris
06	الأستاذ شبوطي حكيم (الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث، جوان 2008
07	دكتورخبابةعبدالله (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – آلية لتحقيق التنمية المستدامة) دار الجامعة الجديدة 2013.
08	عبد الرحمان بن عنتر عبد الله بلوناس مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية في الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية
09	Olivier Torres (Le Management Stratégique En Pme: Entre Spécificité (Et Dénaturation
10	Regards Sur Les Pme N°14, Observatoire Des Pme, Oseo (La Recherche Académique Française En Pme) , Paris, 2007
11	المشروعات الصغيرة، بحوث محكمة منتقاة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2010
12	Pierre-André Julien، (Le Développement Micro-Régional, La Pme Et La Théorie Micro-Economique)
13	Gérard Charreaux, Jean-Pierre Pitol-Belin (Les Theories Des (Organisations)
14	Robert Wtterwulghe, La Pme : Une Entreprise Humaine, De Boeck Université, Bruxelles, 1998.
15	الأستاذ شبوطي حكيم (الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث، جوان 2008
16	نشرية المعلومات الإحصائية عن وزارة الصناعة والمناجم، معطيات سنة 2015
17	الأستاذ علي قابوسة، الأستاذ الزين يونس (الوعي التخطيطي لسياسة التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
18	PME SAIDA

19	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55، الصادر في24 سبتمبر 2001، المتضمن المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، ص 7
20	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاية سعيدة
21	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر 1996، المتضمن المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ص 12.
22	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاية سعيدة
23	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06 الصادر بتاريخ 25 جانفي 2004 والمتضمن المرسوم التنفيذي رقم04-14 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، ص8.
24	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74 الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 2002 والمتضمن المرسوم التنفيذي رقم 02-373 والخاص بإنشاء صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص 13
25	تقرير سنوي ديسمبر2020 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاية سعيدة
26	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27 الصادر بتاريخ 28 أبريل 2004 والمتضمن المرسوم الرئاسي 04-134 والمتعلق القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص 31
27	عبد الكريم سهام (الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة) مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول " :استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" يومي 18 و 19أفريل .2012 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجاريةوعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة
28	Louis Jaques Fillion (Management des PME : de la création a la croissance), éducation Pearson, paris, France, 2007.
29	د. مروة أحمد، د. نسيم برهم (الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة) جامعة القدس المفتوحة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008
30	Marie Gomez-Breysee Et Anabelle Jaouen, L'entrepreneur Au 21 EmeSiècle, Reflet Des EvolutionsSociétales, Dunod, Paris 2012
31	: الدكتورة نهال فريد مصطفى، الدكتورة نبيلة عباس (أساسيات الأعمال في ظل العولمة)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005
32	الدكتور فريد النجار (المشروعات الصغيرة بحوث محكمة منتقاة)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2010، جامعة الدول العربية القاهرة-مصر
33	الدكتور محمد صالح الحناوي، الدكتور محمد فريد الصحن، الدكتور محمد سعيد سلطان(مقدمة في الأعمال والمال)، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999
34	Jean Christophe Pic, Géline Viala, Karim Ziani, (entreprendre dans le green business : créer et développer une entreprise durable et responsable), DUNOD, Paris, 2013
35	الريادية ودورها في التنمية العربية في ظل اقتصاد المعرفة-https://mpra.ub.uni-muenchen.de/22310
36	Jean Christophe Pic, Géline Viala, Karim Ziani, (entreprendre dans le green business : créer et développer une entreprise durable et responsable), DUNOD, Paris, 2013

الفهرس

المحتويات

- **بسملة**
- **دعاء**
- **كلمة شكر وتقدير**
- **الاهداء**
- **المقدمة العامة**

الفصل الأول: الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....01

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....01

المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....09

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....15

المبحث الثاني: دور الأجهزة الحكومية في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....17

المطلب الاول: مؤسسات الدعم.....17

المطلب الثاني: مجالات الدعم.....20

المطلب الثالث: هياكل الارتكاز والإنعاش الاقتصادي المحلية.....21

المبحث الثالث: المقاولاتية.....22

المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية.....22

المطلب الثاني: خصائص المقاول.....25

المطلب الثالث: عملية التقاول.....28

الفصل الثاني: دراسة حالة ولاية سعيدة

المبحث الأول: لمحة عن ولاية سعيدة.....31

المطلب الأول: تقديم ولاية سعيدة.....31

المطلب الثاني: البنية الاقتصادية لولاية سعيدة.....40

المبحث الثاني واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سعيدة.....43

المطلب الاول: تعداد المؤسسات.....43

المطلب الثاني: تعداد المؤسسات حسب الطبيعة.....49

المطلب الثالث: توزيع عدد المؤسسات والعمال حسب القطاع الخاص والعام.....59

المطلب الرابع: برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....69

المبحث الثالث: التحليل العاملي كوسيلة لتحليل عوامل التنمية في ولاية سعيدة.....76

المطلب الأول:ACP 76
المطلب الثاني: المتغيرات الداخلة في الدراسة.....77
المطلب الثالث: معالجة لنتائج التحليل لمكونات أساسية ACP 79

خاتمة عامة 86

قائمة الجداول 88-90

قائمة الاشكال 91

قائمة المصادر والمراجع.....92-93

الفهرس.....94-96

الملخص 97

الملخص

الملخص:

تهدف دراستنا الى الالمام بالجوانب التي يمكن عن طريقها الإجابة عن الإشكالية المطروحة وذلك من خلال فصلين اثنين.

في الفصل الأول عرضنا الجانب النظري والذي يتضمن اهم المفاهيم النظرية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

اما في الفصل الثاني فتمثل في دراسة تطبيقية لحالة وواقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بولاية سعيدة وتحليل للمعلومات المتحصل عليها حيث توصلنا ان المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لها دور في التنمية خاصة في المناطق الغير الحضرية حيث من خلال دراستنا لا حضنا تمركز المؤسسات في البلدية سعيدة وضواحيها عين الحجر والرباحية وباقي البلديات تعاني من نقص كبير كما لاحظنا دور الدولة في تنشيط هذا القطاع من خلال مختلف مؤسسات الدعم الا ان النتائج المرجوة لا نراها على ارض الواقع.

Résumé :

Cette étude vise à identifier les aspects par lesquels il est possible de répondre au problème posé, à travers deux chapitres.

Dans le premier chapitre, nous avons présenté le côté théorique, qui comprend les concepts théoriques les plus importants des moyennes, petites et micro-entreprises.

Dans le deuxième chapitre, il est représenté par une étude appliquée du statut et de la réalité des moyennes, petites et micro-entreprises dans l'état de Saïda et une analyse des informations obtenues. La rentabilité et le reste des municipalités souffrent d'une grande pénurie, comme nous l'avons noté le rôle de l'État dans la revitalisation de ce secteur à travers diverses institutions d'accompagnement, mais les résultats souhaités ne se voient pas sur le terrain.